العدد ٤٩
أيار/ مايو ٢٠١٥

نشرة الهجرة القسرية

الكوارث والتَّهجير في مناخ متغيِّر

بالإضافة إلى مقالات حول: قرطاجنة +٣٠ والإتجار بالبشر لاستغلال أعضائهم والحيوانات وانعدام الثقة على الحدود التايلندية البورمية والشاي المحلّى في الأردن

أيضاً الموضوع المصغر حول تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD
النشرة للتوزيع المجاني فقط

٣ كلمة أسرة التحرير

الكوارث والتَّهجير في مناخ متغيِّر

٤ تصدير
بارغه بريندي وديدير بوركالتر

٥ مبادرة نانسن: التوصل لتوافق آراء بشأن النُّزوح في سياق الكوارث
والتر كالين

٨ خطط التكيف الوطنية والتنقل البشري
كوكو وارنر ووالتر كالين وسوزان مارتن ويوسف ناصيف

١٠ نمذجة التَّهجير
جاستن جينيتي

١٢ أوضاع الأدلة
سوزان مارتن

١٤ ضرورة وجود مقاربة إثنوغرافية في بيرو
جيرميا كوميتي

١٥ تركيز متكامل
ويليام لايسي سوينغ

١٨ غرب أفريقيا: قاعدة اختبار للحلول الإقليمية
جوليا بلوتشر ودليلة غرباوي وسارة فيجيل

٢١ التنمية ومخاطر التَّهجير
غلوسيا بوير وماثيو ماكينون

٢٣ وضع إجراءات الحماية المؤقتة في أفريقيا
تمارا وود

٢٥ الآثار المناخية على مجتمعات البدو الرَّحّل
نور الضحى الشطي وتروي شتيرنبرغ

٢٧ إرشادات توجيهية لإدارة الانتقال
برينت دوبرشتاين وأني تادغيل

٣٠ الدروس المستفادة من عمليات الانتقال وإعادة التوطين المخططة الماضية
جين ماكادم

٣٣ إعادة التوطين بعد وقوع الكوارث في المناطق الحضرية ببوليفيا
جيما سو

٣٥ التركيز على النُّزوح المرتبط بالمناخ
سكوت ليكي وإيزيكيال سيمرنغام

٣٦ مشروع قانون الهجرة في البرازيل
إيزابيلا بياسينتيني دي أندرادي

٣٧ الكوارث والتَّهجير وإطار جديد في القارتين الأمريكيتين
ديفيد جاميس كانتور

٤٠ ترتيبات الحماية المؤقتة لسد الثغرة في نظام الحماية
فولكر تورك

٤٢ اللاجئون والتغير المناخي والقانون الدولي
ماريا خوسيه فيرناندير

٤٣ التهجير كنتيجة لسياسات الحد من آثار التغير المناخي
سارة فيجيل

٤٦ انعدام الجنسية والتَّهجير البيئي
جيسي كونيل

٤٧ دور للتقاضي الاستراتيجي
ماثيو سكوت

٤٩ الفيضانات والهجرة في جمهورية التشيك
روبيرت ستوبانوف وإيلان كيلمان وبابورة دوزي

٥٠ "مستقبل آمن واحد" في الفلبين
لويد رانكه وموليسا كيتوليو-نافارا

٥٢ إعادة التوطين بعد الكوارث في الفلبين: استراتيجية خطرة
أليس ر توماس

٥٤ تسهيل الهجرة التكيفية الطوعية في منطقة المحيط الهادئ
بروس بورسون وريتشارد بيدفورد

٥٨ لن نغرق بل نناضل: نشطاء جزر المحيط الهادئ
حنّا فاير

٥٩ ساموا: المعارف المحلية وتغير المناخ وتحركات السكان
هيمينا فلوريس-بالاسيوس

٦٢ "الهجرة بكرامة" عبر الحدود في كيريباس
كارين إي ماكنمارا

٦٣ الأرض والكوارث والتنقل البشري في منطقة جنوب المحيط الهادئ
دانيال فيتسباتريك

٦٤ إدماج اللدونة في جنوب آسيا
مي زو ودورين برام

٦٥ "الجميع يحب الحياة هنا"
هيماني أبادهياي وإيلان كيلمان وديفيا موهان

٦٦ بناء القدرة على التكيف في آسام
سوميايديب بانيرجي، وسومان بشت، وبيدهوبهوسان ماهاباترا

٦٨ دوافع مختلطة وأسباب معقّدة في ميكونغ
جيسيكا مارش

٧٠ سبب وجيه للتحدث عن "اللاجئين المناخيين"
فرانسوا جيمين

٧٢ تساؤلات حول الحوكمة للمجتمع الدولي
أليكساندر بيتس

تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى واللجوء في أوروبا

٧٧ تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى: حالة من قضايا اللجوء في أوروبا
فيديلا نوفاك-أيرونز

٧٩ تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى: التحديات التي تواجه طالبات اللجوء والمسؤولين الرسميين
كريستين فلاماند

٨٢ إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى
بيير فولدز وفريدريك مارتس

٨٣ اتفاقية اسطنبول: معاهدة جديدة وأداة جديدة
إليز بيتيتباس وجوانا نيليس

٨٧ تغير المواقف في فنلندا تجاه تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى
سايدو محمد وسولومي تيشومي

مقالات عامة

٨٩ عملية قرطاجنة: ٠٣ عامًا من الابتكار والتضامن
كارلوس مالدونادو كاستيلو

٩١ الإتجار بالبشر لاستغلال أعضائهم
فلاديمير ماكيه

٩٣ الشاي المحلّى والسجائر: طعم حياة اللاجئين في الأردن
رنا ب. خوري

٩٥ انعدام الثقة بين اللاجئين والدولة على الحدود التايلندية-البورمية
كارين هارغرايف

٩٧ الحيوانات والهجرة القسرية
بيرز بيرن وكايتلين كلتي-هابر

١٠٠ تقديم الحلول القائمة على الاحترام
كولين سوان والرئيس ألبرت ب ناكوين وستانلي توم

صورة الغلاف: أنقاض بيت دمَّره إعصار نارجيس، ميانمار. مايو/أيار ٢٠٠٨ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في "نشرة الهجرة القسرية" إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام 1998 بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون (أسرة التحرير)

اندوني ماردين (مساعدة المالية والترويج)

شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Dept of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk

هاتف: 281700 1865 44+

سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

ISSN 1460-9819

التصميم:

Art24
www.art24.co.uk

طباعة:

LDI Ltd
www.ldiprint.co.uk

نُشر هذا العدد بمساعدة كريمة من الاتحاد الأوروبي علماً أنّ نشرة الهجرة القسرية وحدها تتحمل مسؤولية محتويات ما يرد في هذا العدد ولا يجوز بأي شكل كان عزو الآراء الواردة فيها للاتحاد الأوروبي

(انظر الصفحة ٧٦)

كلمة أسرة التحرير

على ضوء الزيادة المتوقعة في تكرار وقوع الكوارث المرتبطة بالتغير المناخي والتدهور البيئي وكثافتها، يُتوقَّع ازدياد عدد الأشخاص المُهجَّرين في سياق الكوارث بمن فيهم المهجّرين عبر الحدود الدولية. وخلال الأعوام التي خلت مذ نشرنا عدد "التغير المناخي والتَّهجير" عام ٢٠٠٨، انتشرت الحوارات والأبحاث بكثرة حول نقل الأشخاص المستخطرين والحاجة للتكيف مع آثار التغير المناخي والتحديات القانونية التي تحيق بالأشخاص المتأثرين بمخاطر التغير المناخي.

لكنَّ المنظومات القانونية الوطنية والإقليمية والدولية القائمة تقتصر استجابتها على بعض الهموم الحمائية الناشئة عن التهجير في سياق الكوارث. أما تحديد الحاجات وتأسيس الاستجابة المناسبة فسيتطلب مقاربة عابرة للقطاعات المختلفة العلمية منها والسياسية والإنسانية والحقوقية والإنمائية وغيرها، بحيث تتصدى لمختلف أشكال التنقل البشري (التَّهجير والهجرة وإعادة الانتقال المخطط له). ومع أنَّ أصوات العلماء والأكاديميين والسياسيين ومزاولي الإنماء تهيمن على الحوار الدائر حول التغير المناخي، يذكرنا أحد مؤلفي مقالات هذا العدد أنَّ "المعرفة المحلية ومنظومات القيم والمعتقدات عناصر رئيسية في استكشاف الطريق المستقبلي للمجتمعات المتأثرة". تسعى مقالات هذا العدد إلى إبراز هذه البحوث والحوارات والأصوات.

وفي عام ٢٠١٥، سوف تجمع مبادرة نانسن التي تقودها حكومتا النرويج وسويسرا الدول لمناقشة جدول أعمال الحماية وللتصدي لحاجات المُهجَّرين في سياق الكوارث الناتجة عن المخاطر الطبيعية بما فيها تلك المرتبطة بالتغير المناخي. بعض المقالات في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية سوف مستقاة من الجولات الاستشارية الإقليمية لمبادرة نانسن واجتماعات منظمات المجتمع المدني التي عُقِدت منذ عام ٢٠١٣.

نتقدم بالشكر الجزيل لحنَّة إنتفيسيل تشابوسات من مبادرة نانسن وجيف كريسب على مساعدتهما بصفتهما مستشارين لهذا العدد.

العدد الكامل والمقالات المنفردة متاحة على الإنترنت بصيغتي html وpdf بالإضافة إلى تسجيلاتها الصوتية على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters. وسوف يُتاح العدد بإصداريه المطبوع والإلكتروني على الإنترنت باللغات الفرنسية والإسبانية والانجليزية. وهناك قائمة أيضاً موسّعة بالمحتويات الخاصة بهذا العدد على الرابط التالي:

www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/hijra49listing.pdf يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk في حالة رغبتم بالحصول على نسخ من الإصدار المطبوع لهذا العدد.

وهناك مقالات حول موضوع مصغر في هذا العدد أيضاً يدور حول **تشويه العضو التناسلي للإناث في سياق اللجوء في أوروبا**، وهي متاحة ضمن هذا العدد وفي ملحق منفصل أيضاً على الرابط التالي:

www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/FGM.pdf

يرجى المساعدة على تعميم هذا العدد على أوسع نطاق ممكن من خلال إرساله إلى الشبكات وروابط الإعلان وذكره في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك وإضافته إلى قوائم المصادر.

يمكنكم الحصول على تفاصيل أعدادنا القادمة - حول دول البلقان الغربية "عشرون عاماً بعد اتفاقية دايتون" و" اللجوء في أوروبا" و"التفكير الاستباقي: التَّهجير والمرحلة الانتقالية والحلول" على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/forthcoming للحصول على تنبيهات فور صدور الأعداد الجديدة أو بما يتعلق بالأعداد القادمة، انضموا إلينا على فيسبوك أو تويتر أو انضموا إلى قائمة التنبيهات التي نرسلها للمشتركين عبر البريد الإلكتروني على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/request/alerts.

مع أطيب التمنّيات

ماريون كولدري وموريس هيرسون

المحرّران، نشرة الهجرة القسرية

تصدير

بارغه بريندي وديدير بوركالتر

مع أنَّ المجتمع الدولي يعالج منذ مدة كثيراً من جوانب الكوارث والتغير المناخي والتنقل البشري، يبقى إحراز التقدم الحقيقي مرهوناً بجمع مختلف أطراف النقاش لبناء استجابة شاملة تضع توقعاتها حول التحديات المستقبلية المرتبطة بالتغير المناخي.وتساهم حكومتا النرويج وسويسرا في بناء الاستجابات المستقبلية للتَّهجير من خلال مبادرة نانسن.

وفي ١٢ مارس/آذار ٢٠١٥، تعرضت الدولة الجزرية فانواتو في المحيط الهادئ إلى إعصار مداري من الفئة الخامسة وكان أقوى من أي إعصار سابق شهدته الجزر وأثَّر على ١٦٦ ألف ساكن فيها وهجّر ٧٥ ألفاً منهم وتركهم دون مأوى وترك ١١٠ آلاف محرومين من المياه العذبة.

وتشير التوقعات إلى أنَّ الأحداث القاسية السابقة غير المسبوقة من تقلبات الطقس أصبحت الآن القاعدة العامة بدلاً من أن تكون استثناءً. وعلى مستوى العالم، أدت المخاطر المفاجئة في حدوثها كالزلازل والفيضانات والانهيارات والعواصف المدارية إلى تهجير قرابة ١٦٥ مليون شخص بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣. وتبعاً لذلك، من المرجح أن تؤدي المخاطر المرتبطة بالمناخ سواء أكان حدوثها مفاجئاً أم بطيئاً إضافة إلى التحولات الحضرية السريعة والنمو السكاني والضعف الاجتماعي والفقر القائمين إلى زيادة معدل التَّهجير والهجرة في المستقبل بما في ذلك الهجرة العابرة للحدود الدولية.

وقد أعدَّت الدول الأساس للربط بين التغير المناخي والهجرة إذ توافقت على الفقرة ١٤(و) من إطار عمل كانكون للتكيف في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، وطالبت بتعهد الدول الأعضاء "باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الفهم والتنسيق والتعاون بشأن التَّهجير والهجرة المستحثة بالتغير المناخي والنقل المخطط له عند الضرورة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية".

مبادرة نانسن

أطلقت حكومتا النرويج وسويسرا مبادرة نانسن في أواخر عام ٢٠١٢ بهدف بناء إجماع حول المبادئ والعناصر الرئيسية المتعلقة بحماية المهجَّرين عبر الحدود الدولية في سياق الكوارث بما في ذلك التهجير المرتبط بآثار التغير المناخي. ومنذ ذلك الحين، نظمت المبادرة سلسلة من الجولات التشاورية الإقليمية لجمع أكبر عدد من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والخبراء.

ونتيجة تلك المشاورات، أصبحنا نعرف الآن معلومات أكثر حول آثار الكوارث والتغير المناخي على التَّهجير والهجرة، وحددنا ممارسات فعَّالة تُستخدَم حالياً في منع هذه التحديات والاستعداد لها والاستجابة لها كما الحال عندما يُجبَر الناس على الفرار من بلادهم إلى بلاد أخرى. ثم جُمعَت مجالات العمل المستقبلية في "جدول أعمال الحماية" حول التَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث والتغير المناخي وسوف يُعرَض ويُناقَش في أثناء الجولة التشاورية العابرة للحكومات في جنيف في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥.[1]

وقد أُدخلت بالفعل النتائج التي توصلت إليها مبادرة نانسن في مختلف جداول أعمال السياسات الدولية. ثم أصبح منع التَّهجير والهجرة كوسيلة للتكيف إلى شواغل رئيسية لأصحاب المصلحة، وهذا ما يوضح أهمية أن يجلس على طاولة النقاش كل المتفاوضين لإطار عمل خفض مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. ومن دواعي سرورنا أنَّ لغة النقاش العام حول التَّهجير في اجتماع سينداي في اليابان تعبّر عن ذلك.[2] كما أضفت مبادرة نانسن اللغة ذاتها في الصكوك الإقليمية مثل إعلان قرطاجنة ٣٠+.

ومن هنا، جاء هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية في وقته الصحيح ليناقش تأثرنا بالتغير المناخي من ناحية التنقل البشري. ومع اقتراب حلول الجولة التشاورية العالمية الأخيرة لمبادرة نانسن في نيف

في أكتوبر/تشرين الأول واجتماع مؤتمر الأطراف ٢١ في باريس بعد شهر من تلك الجولة،[٣] هناك فرصة كبيرة أمام المجتمع الدولي للتأكد من أن يُعالَج التنقل البشري في سياق الكوارث الطبيعية بأسلوب أكثر تماسكاً وشمولية.

بارغه بريندي وزير خارجية النرويج وديدير بوركالتر وزير خارجية سويسرا.

١. www.nanseninitiative.org/global-consultations
٢. www.wcdrr.org/uploads/Political_Declaration_WCDRR.pdf
٣. www.cop21paris.org

مبادرة نانسن: التوصل لتوافق آراء بشأن النُّزوح في سياق الكوارث

والتر كالين

على مدار ما يناهز الثلاث سنوات، حددت عملية مبادرة نانسن الاستشارية مجموعة أدوات خيارات السياسة المحتملة المعنية بالتصدي لتحديات التَّهجير العابر للحدود والاستعداد لها والاستجابة لها في أوقات الكوارث بما فيها آثار تغير المناخ.

أُطلقت مبادرة نانسن في البداية من قبل حكومتي سويسرا والنرويج في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ لإدراكهما بأنه لا ضمانات تؤكد الاعتراف بمن أجبرتهم الكوارث على الفرار عبر الحدود الدولية وتثبت حصولهم على المساعدات في ضوء القانون الدولي القائم إذا تجاوزنا عن إيجاد حلول دائمة لتهجيرهم. ويولد هذا التَّهجير مشاكل حماية قانونية وتحديات عملية ومؤسسية وتمويلية نظرًا لعدم وجود منظمة دولية ذات تفويض واضح بتولي مشاكل هؤلاء الأشخاص.

ومع ذلك، أثناء عملية مبادرة نانسن الاستشارية مع الدول والمجتمع المدني والأكاديميين والمنظمات الدولية والمجتمعات المحلية المتضررة، سرعان ما اتضح أنَّ لإتباع نهج شامل يعالج هذا الموضوع يجب تفحص آليات منع التَّهجير، مثل: الانتقال وفقًا لخطة مدروسة أو الهجرة الطوعية والمنتظمة لتجنب الوصول لمرحلة يصبح فيها التَّهجير بجميع آثاره السلبية أمر حتمي، بجانب السعي لتحقيق حماية أفضل ووضع حلول دائمة للنازحين داخليًا أيضاً. وقد أبرزت المشاورات كذلك طبيعة التَّهجير من حيث كونه متعدد الأسباب وخاصة في أعقاب المخاطر بطيئة الحدوث والآثار التدريجية الأخرى المرتبطة بتغير المناخ وركزت أيضاً على أنَّ تحركات السكان تلك قد تحدث **في سياق** الكوارث والتغيرات المناخية إلا أنَّها **ليست الأسباب** الحصرية لهذه التحركات.

التوصل لتوافق آراء

الغاية الأساسية وراء مبادرة نانسن التوصل لتوافق أراء بين الدول المتضررة بشأن كيفية تحقيق الاستجابة المناسبة لتحدي التَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث ومن ذلك الآثار السيئة الناتجة عن تغير المناخ. وسعيًا وراء هذه الغاية، عُقدت مشاورات حكومية دولية في ضيافة أعضاء الفريق التوجيهي لمبادرة نانسن[١] في خمس مناطق فرعية (منطقة المحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والقرن الإفريقي العظيم وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا) إضافة إلى الاجتماعات المنفصلة التي جرت مع المجتمع المدني في المناطق ذاتها. وقد أكدت هذه المشاورات على تنوع العوامل المؤدية للتَّهجير العابر للحدود ووضوحها وعلى طبيعة التنقل البشري بشكل عام ضمن سياقات التَّهجير. وعلاوة على ذلك، سلطت المشاورات الضوء على الطبيعة الإقليمية لهذه التحركات وعلى العمليات الكثيرة الجارية في إطار الاستجابة للتَّهجير في أوقات الكوارث.

والتَّهجير في سياق الكوارث، بما فيه التهجير العابر للحدود الدولية، إما حقيقة فعلية في أجزاء كثيرة من العالم أو من المرجح زيادته أو حدوثه نظرًا لاحتمالية أن يزيد تغير المناخ حجم الكوارث ومعدل وقوعها. وقد أكدت المشاورات على المسؤولية الأساسية على عاتق الدول تجاه منع التَّهجير إن استطاعت ومسؤوليتها تجاه حماية المُهجَّرين وإيجاد حلولاً دائمة لتهجيرهم إن لم تستطع منعه. وشددت المشاورات أيضاً على أنَّ الآليات والقوانين والسياسات الدولية والإقليمية القائمة

لا تعالج كما ينبغي تحدي التَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث فضلاً عن اعترافها بالحاجة لتحسين الاستجابات.

وعمومًا، ولّدت المبادرة اهتمامًا قويًا لأنها توفر مكانًا لمناقشة ما يجب فعله للاستعداد استعدادًا مناسبًا لهذا النوع من التَّهجير والاستجابة له عن طريق جمع أصحاب المصلحة المعنيين بالعمل الإنساني وحماية حقوق الإنسان وإدارة الهجرة والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وحماية اللاجئين والتنمية. وعلى وجه الخصوص، أكدت العملية الاستشارية على أهمية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إكمال الجهود الوطنية لإيجاد حلول لهذا التحدي بالبناء على القوانين والآليات القائمة وتعزيزها.

الأدوات وما وراءها

حددت المبادرة مجموعة واسعة من إجراءات الحماية والهجرة للمتضررين من الكوارث. ومن أمثلة ذلك إصدار تأشيرات إنسانية وتوفير أماكن إقامة للمرّحلين ومنح صفة لاجئ في الحالات الاستثنائية وتخصيص إجراءات ثنائية أو إقليمية فيما يخص حرية تحرك الأشخاص وسرعة تفعيل قنوات الهجرة أو إصدار تصاريح العمل. وحددت المشاورات أيضًا الحاجة لمراجعة إمكانية تطبيق الاتفاقيات الإقليمية القائمة لمعالجة التَّهجير العابر للحدود في سياقات الكوارث أو مراعاة وضع إجراءات حماية مؤقتة وتصريحات دخول للبلاد وإذون إقامة كجزء من الحلول الدائمة إذا ما غابت الاتفاقيات المناسبة.

و شددت المشاورات أيضاً على الحاجة لوجود "مجموعة أدوات" خيارات السياسة تتجاوز حماية المهجَّرين وتعالج أشكال التنقل البشري الأخرى من خلال - على سبيل المثال - مساعدة الناس على تجنب أن يصبحوا مهجَّرين عن طريق الانتقال داخليًا أو عبر الحدود مثلاً متى أمكن بأساليب منتظمة أو مدروسة قبل حدوث عملية التهجير.

وعلى سبيل المثال، نشاطات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وتمارين التخطيط للطوارئ وتحسينات البنية التحتية ونقل المعرضين لمخاطر التهجير إلى مناطق أكثر أمانًا واستصلاح الأراضي وغيرها من إجراءات تحسين القدرة على مقاومة الظروف جميعها ممارسات محتملة لمساعدة الناس على البقاء في ديارهم لأطول وقت ممكن. وتناولت المشاورات أيضاً ضمان تنفيذ الأطر القانونية والسياسية القائمة المعنية بالأشخاص النازحين داخليًا تنفيذًا كاملاً بوصفها وسيلة لتحسين الاستجابة الشاملة للتَّهجير المرتبط بالكوارث. وأخيراً، في سياق الكوارث الطبيعية بطيئة الحدوث والآثار الناتجة عن تغير المناخ خاصة، قد تُمثل الهجرة الطوعية إلى جزء آخر في البلاد أو إلى دولة أخرى - إن أمكن - فرصة لإيجاد عمل وتقليص مخاطر التهجير في أوقات الأزمات الإنسانية.

تأطير الرسائل وصياغتها

ستتاح فرص كثيرة أثناء عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ لتفعيل توصيات مبادرة نانسن ونتائجها ضمن العمليات العالمية والإقليمية التي تعالج القضايا اللازمة للاستجابة الشاملة للتَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث. وعلى الصعيد العالمي، دعّمت نتائج المبادرة الإدراج البارز لقضية التَّهجير بسبب الكوارث سواء داخليًا أم عبر الحدود في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث: ٢٠١٥-٢٠٣٠. وكان للمبادرة أيضاً نصيب في المحادثات المتعلقة بمفاوضات اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ وشاركت بفاعلية في العملية الاستشارية الخاصة بالقمة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦. أما على الصعيد الإقليمي، استخدمت الدول نتائج المشاورات في الذكرى الثلاثين لإعلان برازيليا الذي عقد في قرطاجنة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ وخطة العمل، وفي إستراتيجية التنمية للتكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ، وفي ورشة عمل المؤتمر الإقليمي

النتائج الرئيسية للمشاورات الإقليمية

في ختام كل مشورة إقليمية، برزت مجموعة من المواضيع العالمية الرئيسية. لكن كل إقليم حدد أولوياته للاستجابة إلى التحديات الخاصة به. وتقارير المشاورات متاحة على الموقع الإلكتروني www2.nanseninitiative.org/#consultations وقد استوحت كثير من مقالات هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية إما من التقارير المعدة في المرحلة التمهيدية أو من التقارير الناتجة عن المشاورات الإقليمية.

أنقاض بيت دمَّره إعصار نارجيس، ميانمار. مايو/أيار ٢٠٠٨

المعني بالهجرة (عملية بويبلا) الذي عقد في فبراير/ شباط ٢٠١٥، حيث ناقشت الدول الأعضاء من أمريكا الوسطى والشمالية الممارسات الفعَّالة للاستفادة من آليات الحماية الإنسانية في سياقات الكوارث.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، ستجتمع الدول في جنيف لوضع "جدول الأعمال بشأن الحماية" المعني بالتَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ لتحديد الممارسات الفعَّالة وتعيين مناطق العمل المستقبلية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.[٢] ولن يقترح جدول الأعمال بشأن الحماية وضع قانون دولي جديد ولكنّه سيدرج مجموعة من التفاهمات الشائعة للقضية وأبعادها والتَّحديات التي يواجهها أصحاب المصلحة المعنيين. وسيجدد جدول الأعمال أيضاً المبادئ الرئيسية وسيكررها في مناطق الحماية والتعاون الدولي والإقليمي وسيقدم أمثلة للممارسات والأدوات القائمة للحول دون النزوح الداخلي عمومًا والتَّهجير العابر للحدود خصوصًا في سياقات الكوارث والاستعداد لهما والاستجابة لهما.

وأخيراً، سيتضمن جدول الأعمال توصيات ترشد إلى طريق المتابعة المستقبلي عند انتهاء مبادرة نانسن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥.

وحتى الآن، تجري أعمال مبادرة نانسن خارج نظام الأمم المتحدة. بيد أن الوقت حان لإرجاع قضايا التَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ لجدول أعمال الأمم المتحدة. ويستلزم ذلك التوصل إلى ترتيب مؤسسي يحتضن الموضوع وأن تبادر الدول بتبني خطة عملها الخاصة بجدول أعمال الحماية.

والتر كالين *kaelin@nanseninitiative.org* **مبعوث رئاسة مبادرة نانسن.** *www.nanseninitiative.org*

١. يضم الفريق التوجيهي ممثلين من أستراليا وبنغلاديش وكوستاريكا وألمانيا وكينيا والمكسيك والنرويج والفلبين وسويسرا ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بوصفهم المدعون الدائمون.

٢. مسودة جدول أعمال الحماية متاح على الرابط التالي
www2.nanseninitiative.org/global-consultations/

خطط التكيف الوطنية والتنقل البشري

كوكو وارنر ووالتر كالين وسوزان مارتن ويوسف ناصيف

لتجنب التَّهجير قدر الإمكان، لا بد من تحسين عملية دمج قضايا التَّهجير والتنقل البشري ضمن عمليات التخطيط للتكيف الوطنية والإقليمية.

عندما لا يكون من الممكن تجنب التنقل، بمقدور تدابير التكيف أن تساعد الناس على التنقل طوعاً وبكرامة قبل أمد من وقوع حالة الأزمة. وبمقدور خطط التكيف الوطنية المؤسسة بموجب إطار كانكون للتكيف[1] أن تمثِّل دوراً مهماً في تحقيق ذلك الهدف بإدخال التنقل البشري ضمن استراتيجيات التغير المناخي الإقليمي.

وتوفّر عملية التخطيط الوطنية للتكيف الفرصة لضمان التعامل الكامل مع الهجرة والتَّهجير والانتقال المخطط له على اعتبار أنها تحديات محتملة وفرص محتملة في آن واحد. ويكتسب التنقل البشري أهمية لعملية التخطيط على التكيف من ناحية السعي وراء تجنب التَّهجير أو الهجرة التي تأتي على الرفاه البشري عندما يكون هناك خطر منظور بازديادها نتيجة آثار التغير المناخي. وهو من الأمور المهمة أيضاً عند السعي للتركيز على إمكانية وقوع الهجرة أو النقل المخطط له في الحالات التي تستدعي أحد الخيارين المذكورين على أنهما الأكثر قبولاً للتطبيق من استراتيجيات التكيف.

وتقوم خطط التكيف الوطنية على برامج عمل التكيف الوطنية التي رسمتها الدول الأقل نماءً قبل مؤتمر الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كانكون. وأقرت كثير من برامج العمل تلك بأنَّ فقدان المساكن وسبل كسب الرزق قد تعجِّل في حدوث هجرة واسعة النطاق. واقترحت بعضها استراتيجيات للتكيف للتخفيف من وطأة الضغط على الهجرة والسماح للأفراد بالبقاء في ديارهم لأطول مدة ممكنة. وسعت الاستراتيجيات المقترحة عموماً إلى تكييف الممارسات الزراعية وإدارة الأراضي الرعوية والبنى التحتية مثل السدود والحواجز الشاطئية وأنماط صيد السمك وغيرها من الاستراتيجيات لخفض الضغوط القائمة على المنظومات البيئية الهشَّة ما يسمح ببقاء السكان في مكانهم.

وتركز المقاربات المتَّبعة في خفض التَّهجير في إطار الكوارث المرتبطة بالتغير المناخي في أغلب الأحيان على الإنذار المبكر والاستعداد لحالات الطوارئ أو على إعادة التوطين فيما بعد الكارثة وخطط الإنقاذ. وتعالج برامج عمل التكيف الوطنية أيضاً دور الانتقال المخطط له للأفراد كاستراتيجية تكيفية خاصة في سياق ارتفاع منسوب مياه البحار. وقليل من برامج عمل التكيف الوطنية تنظر إلى الحركة العفوية للناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية على أنها استراتيجية إيجابية للتكيف. بل كانت الحكومات على العموم قد انتقدت بعنف الهجرة من الريف إلى الحضر وسعت إلى إقامة برامج لصد الناس عن مغادرة ديارهم بدلاً من تسهيل حركتهم.

ومع أنَّ الهجرة ظهرت كفكرة في برامج عمل التكيف الوطنية، لم تقدم الوثائق سوى القليل من التفاصيل حول استراتيجيات منع التنقلات أو تسهيلها وقت الحاجة.[2] لكنَّ العملية اللاحقة لخطة التكيف الوطنية توفر الفرصة لجعل خبراء الهجرة يفكرون في كلا جانبي معادلة استراتيجيات التكيف للحيلولة دون "الهجرة من العوَز" غير المرغوبة ومنعاً للتَّهجير مع تسهيل التحركات المفيدة في الوقت نفسه إذا كانت تلك التحركات تمكّن من تحسين التأقلم مع آثار التغير المناخي.

وبرامج عمل التكيف الوطني حديثة العهد ولم تُنشَئ وتُقدَّم بعد. ويوصى إنشاء برامج التكيف الوطني من خلال عمليات تشاركية وشفافة ومراعية للجندر، كما ينبغي للحكومات أن تضع في حسبانها في الوقت المناسب معرفة العادات والتقاليد للشعوب الأصلية. وبمقدور برامج التكيف الوطني معالجة مسائل الهجرة المرتبطة بالتغير المناخي عن طريق خفض ضغوط الهجرة أو التَّهجير وكذلك عن طريق وضع تصور للهجرة ومدى الحاجة للنقل المخطط له كاستراتيجيات تكيفية.

ووضع الهجرة ضمن التخطيط التكيفي الوطنية ضروري لضمان فعالية التنفيذ.[3] وسيحتاج صانعوا السياسات والمزاولون إلى إرشاد ملموس وواضح حول كيفية ربط

التنقل البشري بالتكيف مع التغير المناخي. ويوصى أيضاً بأن تقدم الإرشادات التوجيهية لبرامج التكيف الوطني الدعم في تماسك السياسات وترابطها عبر سياسات الهجرة والتكيف وينبغي أن تخضع للتجريب في عدد من الدول.

ولكن، هناك عدد من الثَّغرات في القاعدة المعرفية التي سيساهم ردمها في التخطيط للتكيف الوطني حول التنقل البشري. وتتضمن هذه الثغرات ما يلي:

العلاقة بين التنقل وعمليات التكيف بما في ذلك الدرجة التي تكون فيها مختلف أشكال التنقل إيجابية أو سلبية للذين يتنقلون بالإضافة إلى مجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية وفي بلدان المقصد.

ما أنواع المبادلات التي يمكن عملها وما العلاقة بين التحركات البشرية المرتبطة بالتغير المناخي والعمليات الإنمائية المستدامة وبالأخص منها ما يتعلق بقضايا ضعف القدرة على مسايرة الظروف (التي لها أثر سلبي على الاستدامة بعيدة الأمد) واللدونة.

مستقبل التخطيط للتكيف والتنقل البشري

مع استعداد المتفاوضين للمناخيين لإبرام اتفاقية باريس ٢٠١٥ المهمة للغاية[٤] سيكون على الدول أن تتولى مسؤوليتها لتمنع ما أمكن من أي تهجير مستقبلي مرتبط بآثار التغير المناخي. ومع ذلك، على الدول المتأثرة أيضاً أن تتلقى المعلومات الفنية والمساعدات المالية الضرورية لتنفيذ مسؤوليتها تلك.

وعلى وجه الخصوص، لضمان فعالية برامج التكيف الوطني كآليات في التعامل مع التنقل البشري ضمن سياق التغير المناخي، لا بد من معالجة أربعة تحديات نلخصها بما يلي:

- توفير المشورة الفنية والإرشاد العملياتي للحكومات حول كيفية إدخال التنقل البشري
- إمداد الحكومات بمزيد من البيانات حول مختلف الطرق الخاصة التي سوف يؤثر التغير المناخي بها (ويتأثر بـ) التنقل البشري لأنها بناءً على ذلك سوف تحدد ملامح برامج التكيف الوطني اللازمة.
- ضمان استعانة الحكومات للخبراء والمزاولين المناسبين حول التنقل البشري وإشراكهم في صياغة برامج التكيف الوطني
- ضمان قدرة الحكومات على الوصول إلى قائمة بالممارسات الجيدة للتأكد من أن تشتمل برامج التكيف الوطني على الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة جانبي العلاقة الاعتمادية بين التغير المناخي والتنقل البشري.

كوكو وارنر warner@ehs.unu.edu مسؤول أكاديمي في جامعة الأمم المتحدة. www.unu.edu ووالتر كالين kaelin@nanseninitiative.org مبعوث رئاسة مبادرة نانسن www.nanseninitiative.org وسوزان مارتن Susan.Martin.ISIM@georgetown.edu بروفيسورة الهجرة الدولية في جامعة جورج تاون. www.georgetown.edu ويوسف ناصيف ynassef@unfccc.int منسق التكيف في اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي www.unfccc.int

هذه المقالة مبنية على إحدى إحاطة سياسات جامعة الأمم المتحدة. رقم 9 (2014) "دمج قضايا التنقل البشري ضمن خطط التكيف الوطنية" http://ehs.unu.edu/file/get/11786.pdf. كُتبت هذه المقالة بمشاركة مشكورة لـ: سين لي وسوزان ميلدي ومارين فرانك وتامر عفيفي.

١. تُبنيَّت كجزء من اتفاقيات كانكون في مؤتمر التغير المناخي لعام 2010 في كانكون/ المكسيك. http://unfccc.int/adaptation/items/5852.php

٢. جميع برامج التكيف الوطني التي راجعها الكاتبون لإعداد التقرير الذي بُنيت عليه المقالة متاحة على الرابط التالي:
http://unfccc.int/adaptation/workstreams/national_adaptation_programmes_of_action/items/4585.php

٣. لمزيد من التفاصيل، انظر الحوار الدولي حول الهجرة (2011). متاح على الرابط التالي: www.iom.int/idmclimatechange (International Dialogue on Migration)

٤. www.cop21.gouv.fr/en

نشرة الهجرة القسرية على البودكاست (المدونة الصوتية - باللغة الإنجليزية فقط)

جميع مقالات هذا العدد متاحة على البودكاست في موقع نشرة الهجرة القسرية وأيضاً من خلال خدمة iTunesU. يرجى الضغط على أيقونة مشاهدة نشرة الهجرة القسرية على البودكاست أو زيارة الصفحة التالية http://tinyurl.com/iTunesU-FMR

نمذجة التَّهجير

جاستن جينيتي

مع أنَّ السعي وراء تنبؤ عالمي منفرد سيصيب الباحثين عنه بإحباط، يمكن للنماذج الحالية للتغير المناخي والتَّهجير المستحث بالكوارث أن تقدم نطاقاً متنوعاً من السيناريوهات لبعض الدول أو الأقاليم أو المناطق الساخنة.

تُستخدَم النماذج التجريبية للتَّهجير والهجرة المستحثتين بالتغير المناخي والكوارث الطبيعية للتنبؤ بالطرق التي يُرجح أن يهاجر الناس بها في مختلف السيناريوهات. وهذه النماذج ليست وليدة الساعة بل إنها موجودة منذ عقود حولنا [١] أما الأمور التي اختلفت فهي التطور الذي طرأ على طريقة استخدام تلك النماذج عبر الزمن. ولقد أقام مركز رصد النُّزوح الداخلي ومؤسسة المناخ التفاعلي (Climate Interactive)[٢] نموذجاً لمنظومة تفاعلية لا تقتصر بمحاكاة آثار حالات القحط والفيضانات والتغير المناخي على التَّهجير في شمالي كينيا فحسب بل تحاكي أيضاً ما يحدث عند تطبيق مختلف التدابير الرامية إلى منع التَّهجير أو الحد منه أو الاستجابة للتَّهجير.

وقبل البدء بالعمل على صناعة نموذج، كان على مركز رصد النُّزوح الداخلي أن يقرر ما إذا كان السكان الذين يتنقلون أصلاً بصفتهم رعاة في منطقة القرن الأفريقي يمكن أن يصبحوا مهجَّرين في المقام الأول وصولاً إلى استنتاج أنَّ الرعاة يصبحون مهجَّرين بحكم فقدانهم لسبل كسب أرزاقهم المعتمدة على الرعي. ثم تمثلت الخطوة الثانية في اكتشاف كيف ومتى ولماذا يصبح الرعاة مهجَّرين. وبالعمل على هذه النظرية السببية للتَّهجير، كان لا بد من العمل مع الباحثين الآخرين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والرعاة أنفسهم. وعلى مدى بضعة أشهر، وضعت هذه المجموعة من الفاعلين معاً تخطيطاً لجميع العوامل المهمة والعلاقات السببية التي تربط بين هطول الأمطار والتَّهجير الناتج عن تلك الظاهرة الطبيعية. وتضمن هذا التخطيط التفاعلات التي جرت بين منظومات المناخ والطقس والإنتاج الرعوي وعوامل التغير في الثروة الحيوانية وأسعار الماشية والقرارات التي يتخذها الرعاة واستراتيجيات التسويق. وفور رسم معالم النظرية السببية، حدد أصحاب المصلحة المعنيون نقاط الدخول المحتملة للتصدي لظاهرة التَّهجير التي يتسبب بها القحط.

واختبرنا سلوك نموذج تهجير الرعاة إزاء السلوك التاريخي للمؤشرات الرئيسية التي تعود في حالتنا هذه إلى عام ١٩٩٠ وذلك لنقف على ما إذا كان النموذج قادراً على إعادة إنتاج النتائج ذاتها أم لا. وبما أنَّ التَّهجير الرعوي بحد ذاته لم يُوثَّق جيداً أو لم يُعتَرف به، تضمنت عملية التحقق من صحة النموذج ومعايرته عوامل أخرى ذات صلة منها أسعار سوق المواشي وبيانات الثروة الحيوانية والسكان ومعدلات الولادة والنفوق بين المواشي. لكنَّ إيجاد وفرة من البيانات التاريخية للتحقق من صحة كل عنصر من عناصر النموذج كان أمراً مستحيلاً ما رفع من مستوى الشك.

وبهذا، كانت النتائج الأولية للتحليلات غير بديهية ومشجعة في آن واحد. فلو كثرت واشتدت حالات القحط في المستقبل نتيجة التغير المناخي، فسوف يقود ذلك إلى مزيد من التَّهجير لكنَّ ذلك لن يكون بأعداد أكبر. والأمر الثاني أنَّ التحليلات تشير إلى أنَّ الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، خاصة في كينيا، قد تكون قادر على دعم مزيد من الثروة الحيوانية والرعاة. وبهذا القول، سوف ينتج عن زيادة أعداد الأشخاص المعتمدين على الرعي في معيشتهم إلى زيادة عدد المهجَّرين منهم في حالات القحط ما لم تُتَّخذ الإجراءات اللازمة لخفض ذلك الخطر.

النمذجة لصانعي السياسات

سمح النموذج أيضاً لصانعي السياسات باختبار التدابير الوقائية. فاستخدمت سلطة إدارة القحط الوطنية في الحكومة الكينية نموذج المنظومة التفاعلية لاختبار آثار السياسات المختلفة المتعلقة باستخدام الأراضي والثروة الحيوانية في خفض خطر التَّهجير المستقبلي المستحث بالقحط. ويخطط مركز رصد النُّزوح الداخلي ومؤسسة التفاعل المناخي للعمل مع سلطة إدارة القحط الوطنية الكينية لمحاكاة فعالية مختلف خيارات السياسات والاستثمارات المحددة في خطة البلاد الرامية إلى إنهاء حالات الطوارئ الناتجة عن القحط. ويهدف هذا الجهد التعاوني إلى استخدام نموذج التَّهجير

لاتخاذ القرارات المبنية على الأدلة لخفض التَّهجير المرتبط بالقحط في المستقبل.

ويستخدم مركز رصد النُّزوح الداخلي ومؤسسة المناخ التفاعلي أيضاً نماذج تهدف مساعدة حكومة نيجيريا حيث هجَّرت الفيضانات ملايين الناس منذ عام ٢٠٠٨. وتبدي سلطة إدارة الطوارئ الوطنية في نيجيريا اهتمامها في تحديد مسببات خطر الفيضانات والفرص المتاحة للتصدي لها. ويعمل مركز رصد النُّزوح الداخلي ومؤسسة المناخ التفاعلي على استكشاف الطرق الكفيلة ببناء نماذج جديدة لتخصيص النماذج الحالية بحيث تدعم خطط التكيف الوطنية والإطار العام العالمي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية للخدمات المناخية.

كما دأبت بعض البلدان التي تنظر لأنفسها على أنها وجهات مرجحة للأشخاص المنتزعة جذورهم من بلادهم بسبب الكوارث الطبيعية والتغير المناخي على الاستثمار في فهم تلك الأنماط من الحركة البشرية.[٣] وفي الوقت ذاته، تنظر كثير من البلدان لنفسها على أنها معرضة على وجهٍ الخصوص لآثار التغير المناخي ما دفع البلدان الأقل نمواً إلى اقتراح آلية تنسيق للتَّهجير في الجولة المؤخرة من مفاوضات التغير المناخي.

ومع ازديـاد أعـداد صانعي السياسات والمـزاولـين ممن يستخدمون هذه الأدوات، سوف يـزداد فهمهم لكيفية استخدام النماذج ولا يقل أهمية عن ذلك أن يفهموا الكيفيات لتي لا يمكنهم استخدام النماذج بها. وربما المثير للسخرية أنَّ السؤال الذي لا يمكن لنماذجنا الإجابة عليه (أو بالأحرى لم تعد نماذجنا تسعى للإجابة عليه) هو: كم عدد الأشخاص المرجح تهجيرهم عالمياً مع حلول عام ٢٠٥٠ أو ٢١٠٠؟ ومع أنَّ وسائل الإعلام الشعبية تسعى للحصول على رقم عالمي منفرد، انصب تركيز صانعي السياسات والمزاولين وواضعي النماذج على الأسئلة الأكثر تحديداً والأكثر طواعية للعمل عليها.

جاستن جينيتي *justin.ginnetti@nrc.ch* **مستشار أول حول المنهجيات البحثية والأدلة في مركز رصد النُّزوح الداخلي.**
www.internal-displacement.org

١. انظر كريستوفر سميث ودومينيك كنيفيتون وشارون وود وريتشارد بلاك (2008) "وضع نموذج لتغير المناخ والهجرة"، نشرة الهجرة القسرية العدد 31 ص 59.
www.fmreview.org/ar/climatechange

٢. www.climateinteractive.org

٣. انظر، على سبيل المثال، المشروع التوجيهي للحكومة البريطانية "الهجرة والتغير البيئي العالمي" ودعم الاتحاد الأوروبي للمبادرات مثل "التغير المناخي والهجرة: المعارف والقانون والسياسة والنظرية" ووثيقة وزارة الدفاع الأمريكية اسمها "خارطة الطريق للتكيف مع التغير المناخي 2014".

شبكة إيرين الإخبارية الإنسانية/ آن وجيرو

سد نغوميني الصخري في مقاطعة موينغي في كينيا. يخدم السد مئات الآلاف ويواجه خطر الجفاف لأول مرة منذ سنوات في عام ٢٠١١، وفقاً للمقيمين في المنطقة.

أوضاع الأدلة

سوزان مارتن

يُنتظر من الباحثين بذل مجهود كبير حيث يتعين عليهم فهم الهجرة المستحثة مناخيًا والمتأثرة بالكوارث ونقل هذا الفهم ليستخدمه صانعو القرار السياسي والممارسون.

في حين يُقدِّر البعض العدد الفعلي للمهجَّرين بسبب الكوارث المفاجئة، لا توجد معلومات كثيرة عن أشكال التَّهجير ومراحله. فأنظمة التتبع الحكومية غير كافية ولاسيما فيما يتعلق بمن هجَّروا ولم يتوجهوا إلى دور الإيواء الرسمية. وتدور تساؤلات كثيرة حول عدد مرات تعرض الأشخاص للتهجير وأماكن توجههم عندما يغادرون دور الإيواء المؤقتة ولا يتمكنون من العودة لديارهم. وسيساعد وجود قاعدة أدلة محسنة على وضع مجموعة من المعايير لتقييم الخطر الذي يهدد الناس ولتحديد مدى إمكانية إعادتهم إلى أوطانهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى.

ويجب تكريس مزيد من الاهتمام لنقاط التلاقي بين الكوارث المفاجئة وتلك بطيئة الحدوث نظراً لأنَّ المفاجئة منها قد تفاقم وقوع الأنواع بطيئة الحدوث. وغالباً ما تمثل الأخطار الطبيعية نقطة التحول مثلما تسبب الجفاف في الصومال بحدوث مجاعة في سياق عدم الاستقرار السياسي المستمر. والسؤال الآن، ما هي استراتيجيات التكيف التي يجب اتباعها في السيناريوهات بطيئة الحدوث لزيادة المرونة في أوقات الكوارث والتي تتيح للناس البقاء في ديارهم والتكيف؟

ما زال التنبؤ بتحركات الهجرة لأسباب بيئية مجالًا ذا إمكانات كبيرة. ومن هنا يأتي التساؤل: هل من الممكن تحديد السكان المستضعفين والمعرضين للاستضعاف وفي أي مرحلة؟ لا يوجد حالياً أدوات تنبؤ جيدة تساعد على تحديد الفئات المعرضة للتهجير في المستقبل، وتشير الأبحاث إلى أنَّ السكان العالقين في أوطانهم معرضون للخطر نفسه الذي ينتظر من هجَّروا منها. ولهذا، فآليات التنبؤ الجيدة ضرورية في الأوضاع المفاجئة وبطيئة الحدوث بالقدر نفسه. وقد تساعد منهجيات النمذجة المعتمدة على الأفراد والتنبؤ ورسم خرائط لمناطق الاضطرابات جميعها في تحديد السكان المستضعفين في مناطق المنشأ والمقصد.

وفي حين تساعد النظائر التاريخية وخبرات إعادة التوطين الإثنائية في تأطير المناقشات، قد لا يتاح للسكان المستضعفين فرصة الانتقال إلى أماكن غير مأهولة ما يضطرهم للانتقال إلى مناطق خطرة. وتدل ندرة الأراضي المتاحة في وقتنا الحاضر على أنَّه لا جدوى أو فائدة من عقد مقارنات مع دراسات الحالات التاريخية.

ومن المعروف تأثر قرارات الهجرة بالإضافة إلى آثار هذه التحركات تأثرًا شديدًا بمدى استضعاف العائلة وأفرادها ومرونتها. وأكثر الأشخاص استفادة من الهجرة أكثرهم مرونة فعليًا عن جيرانهم. وسيساعد الفهم الأفضل لطرق زيادة الحماية الاجتماعية للأسر المستضعفة خاصة صانعي القرار السياسي على تحديد طرق زيادة المرونة بين من بقوا في ديارهم وكذلك من انتقلوا بعيدًا عن المناطق المتضررة بتغير المناخ. وفي سياق الهجرة لأسباب بيئية، إجراء تحليلات على نطاق ضيق مهم لأنها تعيد النظر في الافتراضات التي وضعها الباحثون بشأن المنظومات البيئية البشرية.

والمخاطر تعبر عن نفسها بطريقة مختلفة جدًا. فعلى سبيل المثال، تتحدد آثار الفيضانات على السكان المستضعفين وفقًا للموقع الجغرافي فقد يكون مفيدًا للأنشطة الزراعية. وقد تساعد الأسئلة المطروحة بشأن البيئة والهجرة في استقصاءات الإحصاءات السكانية الوطنية أو الديموغرافية والصحية أو قياس مستويات المعيشة أو العنقودية متعددة المؤشرات في تحديد السمات الأسرية الخاصة أو المميزة لمنطقة بعينها. وسؤال المشاركين عن الأسئلة التي يرونها مناسبة أكثر للطرح مفيد أيضًا في تجنب وضع فرضيات غير صحيحة.

وبالرغم من إمكانية استخدام بيانات الهاتف المحمول لدراسة أنماط هجرة الناس في أعقاب الأحداث

المفاجئة، يوجد كثير من القيود التي تعوق ذلك. فعلى سبيل المثال، تعقِّد معلومات الفواتير والمخاوف المتعلقة بالخصوصية عمليات جمع البيانات بينما يمكن لبطاقات التعريف (SIM) أن تمثّل الأفراد أو الأسر أو المجتمعات. وتخضع بيانات الهواتف المحمولة للقيود نفسها التي تخضع لها أنواع البيانات الأخرى من حيث احتياجها للتنظيف والتدقيق إذا كان لها أن تستخدم لإجراء تحليل سليم. ومن المهم تحديد سمات المهاجرين (مثل: دوافعهم) تحديدًا دقيقًا بدلاً من مجرد محاولة معرفة وجهتهم.

بيانات ودراسات بعيدة الأمد

ثمة حاجة لإجراء دراسات وبيانات بعيدة الأمد لمساعدة الباحثين على فهم الآثار الطويلة الأجل للتغيرات البيئية على قرارات الهجرة ولدراسة أثر الهجرة على التكيف والمرونة بدقة. والدراسات الطولية لازمة أيضاً لضمان تقييم آثار برامج التكيف، بما فيها تلك التي تشتمل على تحركات الناس، على مدار الوقت. وتتغير الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والآثار الأخرى على الأرجح بانتقال الناس خلال عملية التكيف وفهم الآثار بعيدة الأمد لإستراتيجيات التكيف المختلفة سيساعد صانعي القرار السياسي والممارسين على وضع خطط وتنفيذها على نحو أفضل.

ويُمثل تمويل الأبحاث التي تستغرق سنوات لإجرائها تحديًا ولذلك قد يكون استخدام قواعد البيانات الموجودة بمثابة منهج مفيد عندما يصبح تمويل الأبحاث الطولية صعبًا بالرغم من قلة عدد قواعد البيانات التي تشتمل على جميع المعلومات الضرورية للدراسة وخاصة قواعد البيانات المطولة التي تضم أحداث الطوارئ بطيئة الحدوث. وعادة، تمول الحكومات الدراسات الطويلة القليلة المتاحة ما يعكس السياسة المتبعة وكذلك الأهمية البحثية لهذه الأسئلة.

النفع العائد على صانعي السياسات

بما أنَّ معظم رحلات الهجرة والنزوح والانتقال تنطوي غالبًا على تحركات داخل الدول النامية أو بينها، سيساعد الفهم الأوسع للهجرة الداخلية، بما فيها التحركات من الريف إلى الحضر ومن الحضر إلى الريف ومن الريف إلى الريف والهجرة العابرة للحدود بين بلدان الجنوب، صانعي السياسات على التخطيط بفاعلية أكثر لمعالجة الآثار الواقعة على كل من مجتمعات المنشأ والمقصد، فثمة ندرة في الأبحاث التي تتناول آثار المهاجرين على المجتمعات المضيفة. ومن المهم جدًا إجراء البحوث عن طرق ضمان تحقيق مزيد من الموثوقية والأمن واستخدام تدفقات الحوالات المالية بين بلدان الجنوب في سياق التحركات المرتبطة بتغير المناخ. ولا توجد أدلة وافية بشأن آليات تسهيل الحوالات المالية بوصفها استراتيجية تكيف ولا تأت خطط التكيف الوطنية مثلًا عادة على ذكرها.

أما الأطر المؤسسية المخصصة لمعالجة تحركات الهجرة والنزوح والانتقال في سياق تغير المناخ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية فليست واضحة. ومن شأن التخطيط لتحديد الآليات الفعَّالة للتعاون والتنسيق بين الوزارات والمنظمات المختلفة المساعدة على إرشاد الحكومات والمنظمات الدولية في سعيهم لوضع إستراتيجيات تكيف تشتمل على عمليات التنقل البشري. واستمرار رصد طرق معالجة استراتيجيات خطط التكيف الوطنية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر والحد من مخاطر الكوارث للقضايا المتعلقة بالتغيرات البيئية والهجرة والتنمية مفيد أيضاً في تحديد التحسينات التي يمكن إجراؤها على عمليات التخطيط للهجرة والنزوح والانتقال المخطط له.

وأخيراً، الأبحاث وحدها غير كافية للتأثير في السياسات ما لم تُعرَض على المانحين وصانعي السياسات والمؤسسات العملية بطريقة منظمة وعملية وسهلة.

سوزان مارتن *Susan.Martin.ISIM@georgetown.edu*
أستاذة الهجرة الدولية في جامعة جورج تاون.
www.georgetown.edu

استند هذا المقال إلى نتائج ندوة شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية التي عقدت في مايو/أيار 2014 وتوصياتها. ويمكن إيجاد تقرير الندوة على الموقع *www.knomad.org/thematic-working-groups/environmental-change-and-migration*.

ضرورة وجود مقاربة إثنوغرافية في بيرو

جيريميا كوميتي

من النادر أن تحظى التحركات البشرية بالشروحات الوافية على أساس أنها مستحثة بالعوامل البيئية والمناخية. وعليه، لا يمكن اعتبار أي تحليل للتحركات السكانية مكتملاً ما لم يأخذ بالتبعات الثقافية للتغير المناخي على المجتمعات المتأثرة.

هناك قصور في معظم الأبحاث المتعلقة بالارتباطات بين التغير المناخي والهجرة من ناحية أخذ منظورات المجتمعات المتأثِّرة. أما المقاربة الإثنوغرافية التي تضع في اعتبارها الطريقة التي تمثل فيها هذه المجتمعات التغير المناخي فتقدم نظرة أدق لعملية التحليل وتسمح بأن يتحقق فهم أكبر لدى العاملين على هذا الموضوع للتحديات الماثلة أمام تلك المجتمعات.

الكيوروس من الجماعات الأصلية التي تعيش على ثلاثة مستويات من الارتفاع على المنحدرات الشرقية لجبال الأنديز في البيرو وكل مستوى منها ينفرد بخصائصه البيئية. وعلى مدار العشر سنوات الماضية، بدأت أعداد كبيرة من قبائل الكيروس في جبال الأنديز البيروفية الهجرة للتَّعليم والعمل واستجابة لتغير المناخ. وقد غادر بعضهم ببساطة البلاد في حين بقى آخرون يتحركون ذهاباً وإياباً أو وسعوا مجال تحركاتهم البدوية لتشمل المدينة.. واتفقت قبائل الكيروس على تضاءل إنتاجية محصول البطاطس وتدهور جودته أيضاً بفعل تغير نمط هطول الأمطار. وزعموا أن هذا التغير مسؤولاً أيضاً عن انتشار الطفيليات التي تؤثر على البطاطس والجوع والوفيات بين قطعانهم من الألبكة واللاما.

وبالرغم من تفسير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى حد ما لهجرة قبائل الكيروس، ما زال هذا التفسير ناقصًا لعدم إدراجه لطريقة تلقي قبائل الكيروس تغير المناخ. وتقوم المقاربة الغربية المعيارية على ثنائية من عنصرين متضادين هما الناس وثقافاتهم من ناحية والطبيعة والبيئة من ناحية أخرى إذ يستبعد أحد عنصري الثنائية الآخر. وفي هذا المنظور الحتمي، يمكن النظر إلى الهجرة كشكل من أشكال التكيف أما التغير المناخي فيقود في بعض مضموناته إلى الهجرة.

ومن وجهة نظر قبائل الكيروس، العلاقات بين الطبيعة والبشر مستمرة وليست منفصلة.. ويبرر معظم قبائل الكيروس تغير المناخ بكونه نتيجة للانقسام في علاقتهم المتبادلة مع آلهتهم، مثل تحول بعضهم لديانات أخرى وهجرهم لممارساتهم التقليدية واستخدام آخرين سمعتهم كالشامان لجني الأرباح من السائحين وسكان المدن.

وبهذا ترى قبائل الكيروس رابطًا بين تغير المناخ والهجرة ولكنه ليس علاقة سببية نشأت نتيجة ثنائية الناس والطبيعة. ولكنهم يرون هجرتهم بعيدًا عن مناطقهم التقليدية وبعيدًا عن طقوسهم أو عن تفعيل هذه الطقوس سببًا في تغير المناخ. فهم يرون أنَّ تخليهم عن طقوسهم الجماعية التي كانت تضمن نمو محاصيلهم وصحة ماشيتهم جلبت عليهم تغير المناخ.

ويساعد مراعاة وجهة نظر قبائل الكيروس في تسليط الضوء على الدلالة الرمزية لتغير المناخ أولاً وفي افتراض التفاعل بين تغير المناخ والهجرة ثانيًا وهو أمر أكثر تعقيداً ويتجاوز العلاقة السببية التقليدية. وهكذا، لا يكتمل التحليل إذا أخفق في مراعاة العواقب الثقافية لتغير المناخ على المجتمعات المتضررة بأن يستخدم السياق الغربي السائد جنبًا إلى جنب مع وجهة نظر المجتمع المتأثر.

جيريميا كوميتي geremia.cometti@college-de-france.fr
زميل ما بعد الدكتوراه في مؤسسة العلوم الوطنية السويسرية في مختبر الأنثروبولوجيا الاجتماعية، باريس.
http://las.ehess.fr/

تركيز متكامل

ويليام لايسي سوينغ

يكمن مفتاح المعالجة الناجحة لتحديات الكوارث البيئية والمناخية والطبيعية في إدماج قضايا الهجرة - بما فيها التَّهجير - في جميع أطر تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنمية وسياساتها.

واحد من كل سبعة أشخاص في العالم شخص مهاجر ويزيد اليوم عدد المنتقلين في سياق الكوارث عما كان عليه في الماضي وخاصة نتيجة تركز السكان وسبل كسب الرزق في المناطق المعرضة لخطر الكوارث. والمهاجرون غالباً من أكثر الفئات المتضررة من الكوارث نظرًا لكثرة تعرضهم للمخاطر وقلة استعدادهم ما يجعلهم أقل قدرة على التكيف مع آثار الكوارث والاستشفاء منها.

ومن التحديات الرئيسية في حماية المهجَّرين بسبب العمليات البيئية وأحداثها ومساعدتهم خاصة عبر الحدود الوطنية التنسيق بين الجهات الفاعلة السياسية والممارسين السياسيين. ومع وجود القوانين والممارسات الجيدة ذات الصلة، تختلف المناهج حسبما إذا كانت السياسات جزء من أطر الهجرة أو المناخ أو الأمن أو حقوق الإنسان أم لا. ومازالت النقاط العمياء المؤسسية وعند مناصري الحماية قائمة نتيجة النهج المفتت وأحياناً الجزئي المتبع في ربط تغير المناخ بالتنقل البشري في كثير من المستويات الوطنية والسياسة الوطنية.

وتبرز الأبحاث والخبرات العملياتية أنَّ الانتقال ليس أمرًا حتميًا ولا يأتي بالضرورة كنتيجة سلبية للصدمات والتغيرات البيئية. وفي الواقع، بُذل عدد من الجهود في هذا الصدد - بوصفها جزءًا من الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ - لمنع حركات التهجير المستحثة بيئيًا ولتقديم المساعدة للمنتقلين والمجتمعات المضيفة والمحلية وللتعرف على الإيجابيات الكامنة في الانتقال في سياق الكوارث والتغيرات البيئية. ولسنا بحاجة لإطار سياسي آخر جديد، ولكننا بحاجة لإدماج الهجرة في الأطر القائمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. فهذا من شأنه تحقيق اللحمة اللازمة لتنسيق استجابة فعَّالة.

جمع البيانات على نحو أفضل وتبادلها

توفر بيانات التهجير أساسي في فهم أوجه الاستضعاف وتقديم المساعدة الإنسانية ووضع حلول دائمة. ومعظم البيانات المتاحة غير مصنفة وفقًا لمدة التَّهجير ومسافته. وهذا يُصعب من التمييز بين أنواعه ومعالجة آثاره المختلفة.

ومفتاح البيانات الجيدة الشراكة. ويستخدم مركز رصد النُّزوح الداخلي لإعداد تقاريره السنوية البيانات الوطنية لتوصيف التهجير بفعل الكوارث الطبيعية. وتُستكمل البيانات الوطنية باستخدام مصفوفة تتبع التهجير للمنظمة الدولية للهجرة. وتدعم مصفوفة تتبع التهجير الشركاء الوطنيين والمحليين وتجمع معلومات في شكل سلسلة من "الخلاصات" لإبراز اتجاهات تدفقات المهجَّرين وظروفهم.

وثمة حاجة ماسة لجمع بيانات كمية وطولية بشأن كيف يتأتى للهجرة والانتقال المخططين تعزيز استراتيجيات التكيف وخاصة من خلال تحديد المخاطر التي يساعدان بدورهما على الحد منها. ولكن للأسف، لم تخضع بعض المناطق للدراسة الكافية.وبالرغم من أنه في ٢٠١٣ أجبر قرابة ٩ من بين كل ١٠ أشخاص على الانتقال بسبب الكوارث في آسيا، ١ لم يكن نصيب آسيا سوى ٢٦٪ فقط من الأبحاث العالمية بشأن الهجرة والبيئة بما فيها تغير المناخ. وهضم كذلك حق كل من أوروبا (حظت بنسبة ٧٪ من الأبحاث) والشرق الأوسط (حظى بنسبة ٢٪ من الأبحاث) في مجال الأبحاث بالرغم من وجود العمليات البيئية المحفزة لتَّهجير السكان في هذه المناطق.

ولمعالجة نقص البيانات القابلة للمقارنة بشأن السكان المهجَّرين، وضع مشروع "الهجرة والبيئة وتغير المناخ: الأدلة المتعلقة بالسياسات" الذي يموله الاتحاد الأوروبي تحليلاً مقارنًا بين الدول لست دول على أساس تجريبي. ٢وتغذي الدراسات الاستقصائية بشأن أماكن الموطن والمقصد للمهاجرين داخليًا السياسة المعنية بكيفية تعزيز التنقل البشري للمرونة وللقدرة على التكيف مع

المنظمة الدولية للهجرة تيسِّر بالتعاون مع وزارة الرفاه الاجتماعي والتنمية الفلبينية ورشة عمل تنسيق المخيمات وإدارتها في يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ ضمن الجهو دا لمبذولة في التخطيط للاستعداد للكوارث.

التغيرات البيئية. وستُحدد الدروس المستفادة وستعتمد الممارسات الجيدة على أنواع الانتقال (هجرة، نزوح، انتقال مخطط) بدلاً من الاعتماد على سمات الدولة ما يوفر معلومات قابلة للمقارنة مع الدول الأخرى المماثلة لها في أعداد المهاجرين والسياقات البيئية.

تعزيز الشراكات

تمثل الهيئات الوطنية لإدارة الكوارث دورًا محورياً في الاستعداد للتهجير في أوقات الكوارث والاستجابة له وإدارته ومعالجته وهي قادرة بشدة على الحد من المخاطر وأوجه الاستضعاف. ويجب أن تكون الأولوية الرئيسية لبناء شراكات استراتيجية وعملية بين الهيئات الوطنية لإدارة الكوارث من ناحية وكذلك بين الهيئات الوطنية لإدارة الكوارث والجهات الفاعلة في المجال الإنساني من ناحية أخرى بهدف تعزيز قدراتهم قبل الكوارث وبعدها.

وتمتلك غالبية الدول خطط الاستجابة للكوارث ولكن تختلف المناهج والخبرات فيما بينها اختلافًا كبيرًا. وتمكن الشراكات بين الهيئات الوطنية لإدارة الكوارث من مختلف أجزاء العالم تبادل الخبرات والأدوات والطرق التي تغطي جميع جوانب إدارة مخاطر الكوارث. وتساعد الالتزامات العالمية للجهات الفاعلة الدولية والشراكات فيما بينها في وضع جميع الهيئات الوطنية لإدارة الكوارث في جميع أنحاء العالم على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، تساهم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في التخطيط للتَّهجير وإدارته من خلال تعزيز مساعدة السكان المتضررين وحمايتهم بطريقة محايدة.

ومن أمثلة كيفية استخدام الشراكات لتحقيق هذه الغاية "الدليل الشامل للتخطيط لعمليات الإجلاء الجماعية في حالات الكوارث الطبيعية" الذي نشر في ٢٠١٤،٣وتظهر الخبرات غياب الأدوات المناسبة لإرشاد

المنظمة الدولية للهجرة/ بيلي جاميسون

الهيئات الوطنية لإدارة الكوارث والجهات الفاعلة في المجال الإنساني عند التخطيط لعمليات الإجلاء الجماعية. ولمعالجة هذا القصور، تعاونت ١١ دولة وعدد من المنظمات الدولية والخبراء الأكاديميون تحت مظلة المنظمة الدولية للهجرة لإخراج الدليل الشامل للتخطيط لعمليات الإجلاء الجماعية في حالات الكوارث الطبيعية الذي يشتمل على نموذج يمكن استخدامه وتفعيله عند وضع خطط الإجلاء الوطنية.

ويؤكد تزايد عدد المهاجرين في جميع أنحاء العالم على ضرورة إدماج المهاجرين وعمليات الانتقال في آليات الاستجابة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، تضررت الأيدي العاملة المهاجرة من أمريكا اللاتينية على نحو غير متكافئ بإعصار ساندي في نيويورك عام ٢٠١٢ وكانوا أقل احتياجًا - مقارنة بمن بقوا في موطنهم - للإغاثة ولمساعدات الاستشفاء وأكثر قدرة على الوصول إليها. وفي فيضانات ٢٠١١ التي أضرت ببانكوك وخُمس مساحة تايلاند، علق ما لا يقل عن ٦٠٠, ألف شخص من العمال المهاجرين من ميانمار في المناطق المتضررة وواجهوا تحديات الوصول للمعلومات والمساعدة. واستلزم مساعدة هؤلاء السكان المهاجرين إجراءات متضافرة من جانب السلطات. وتهدف مبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات التي أطلقتها البلاد في ٢٠١٤ لوضع مبادئ توجيهية وممارسات فعَّالة لتحسين قدرة الدول والجهات الفاعلة الأخرى على الاستعداد لتخفيف معاناة المهاجرين العالقين في الدول التي تمر بأزمات حادة سواء كان بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية وحماية كرامتهم وحقوقهم.[٤]

اتساق السياسات والممارسات

تسير جهود التنسيق بخطى جيدة على المستوى العملي والبحثي والسياسي، ولإزالة المعوقات على طريق هذا التنسيق، يجب إدماج شواغل التنقل البشري في الأطر الاستراتيجية على الأصعدة الدولية والوطنية والمجتمعية.

وعلى الصعيد الدولي، يوفر كل من إطار عمل هيوجو الثاني واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأهداف الإنمائية المستدامة والقمة العالمية للعمل الإنساني فرصاً لتعزيز المعارف وتبادلها. وأما على الصعيد الإقليمي، توفر العمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة مساحة متميزة لعقد مناقشات غير رسمية وغير ملزمة عن الهجرة بقيادة الدول. وبهذا، يأتي التقدم في الحوار ومبادرات التعاون بشأن الهجرة والتَّهجير المرتبط بالتدهور البيئي وتغير المناخ نتيجة للعمليات الاستشارية الإقليمية وما تتسم به من تحقيق توافق في الآراء. ٥ وعلى الصعيد الوطني، يجب أن تشتمل خطط التكيف الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط التنمية المحلية قضايا الهجرة لدعم جعل الهجرة الداخلية والدولية خيارًا إيجابيًا وآمنًا وللحد من التهجير وعوامل "الهجرة اليائسة" وزيادة المرونة.

ويتضح جليًا حاجتنا لإدماج قضايا الهجرة - بما فيها التهجير في سياقات تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وسياسات التنمية - في جميع المستويات. وهذا ضروري لتحقيق استجابات متسقة وشاملة للتغيرات والأزمات التي نواجهها.

ويليام لايسي سوينغ *ODG@iom.int* **المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.** *www.iom.int*

١. مركز رصد النزوح الداخلي(2014) التقديرات العالمية 2014:النازحون بفعل الكوارث.
(Global Estimates 2014: People Displaced by Disasters)
http://tinyurl.com/IDMC-2014GlobalEstimates
٢. جمهورية الدومينيكان وهايتي وكينيا وموريشيوس وبابوا غينيا الجديدة وفيتنام.
www.environmentalmigration.iom.int
www.globalcccmcluster.org/system/files/publications/MEND_download.pdf .٣
http://tinyurl.com/IOM-MICIC .٤
٥. المنظمة الدولية للهجرة (2013) آليات الاستشارات الإقليمية العابرة للدول حول الهجرة: مقاربات ونشاطات حديثة ومضمونات على الحوكمة العالمية للهجرة، سلسلة أبحاث الهجرة، العدد 45.
(Regional Inter-State Consultation Mechanisms on Migration: Approaches, Recent Activities and Implications for Global Governance of Migration)
http://tinyurl.com/IOM-ResearchSeries45

غرب أفريقيا: قاعدة اختبار للحلول الإقليمية

جوليا بلوتشر ودليلة غرباوي وسارة فيجيل

ليس في غرب أفريقيا كثير من السكان الرحالين لكنها شديدة التعرض للمخاطر الطبيعية. ومع ذلك تحظى بعدد من اتفاقات التعاون الإقليمية وهذا ما قد يمكنها من أن تكون قاعدة مفيدة للاختبار للتصدي للتَّهجير العابر للحدود الناتج عن الكوارث الطبيعية.

دخلت معظم دول غرب أفريقيا الفضاء السياسي الموحد نسبياً ضمن المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا،١ ما يجعل الإقليم من الناحية السياسية أقل تجزئة مما تعيشه مناطق أخرى في العالم. ونتيجة لذلك، تصبح الحدود مسامية، وبذلك يصبح مفهوم الحركة "العابرة للحدود" في هذا السياق فضفاضاً نسبياً ما يعني أنَّ المنطقة تتمتع بمعدل عال غير اعتيادي للهجرة البينية إذ تزيد نسبة الهجرة ضمن غرب أفريقيا على ٥٨٪ ضمن المنطقة.

لا تقتصر مسببات الهجرات على انعدام العدالة الاقتصادية أو الاضطرابات السياسية أو تدهور الظروف البيئية بل تتعلق أيضاً بسبل العيش التقليدية القائمة على الترحال والتنقل التي لم توقفها الحدود الوطنية التي رُسمت في مرحلة ما بعد الاستعمار. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد التَّهجير الناتج عن الكوارث المستحثة مناخياً ظاهرة متكررة علماً أنَّ عدد المهجَّرين بالكوارث في المنطقة وصل إلى قرابة ٩,٣ مليون شخص ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣,٢

آليات الحماية الحالية

لا يوجد حالياً إجماع دولي أو في منطقة غرب أفريقيا حول إجراءات قبول العابرين للحدود وحمايتهم في سياقات الكوارث. ويبقى هناك تساؤلان مهمان حول ما إذا كان المهاجرون سيسمح لهم بدخول دولة أخرى وطلب المساعدة منها وحول المدة التي سيُسمح لهم المكوث فيها في حالة قبولهم.

وتوسّع الاتفاقية الناظمة للجوانب الخاصة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩ (اتفاقية عام ١٩٦٩) الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وكذلك توسع تعريف مصطلح عدم الإعادة القسرية بحيث يتضمن "الأحداث التي تعطل النظام العام تعطيلاً جسيماً".٣ ومن غير الواضح ما إذا كانت الكوارث المستحثة مناخياً مشتملة عليها في هذه الصياغة أم لا. وهكذا، اختلفت تفسيرات الصيغة لعدة أسباب منها غياب الإجماع الخاص بعتبة تطبيق التعريف الموسَّع. وتشير الأدلة القليلة المتاحة هناك إلى أنَّ الدول الأفريقية انتهجت مقاربة مقيدة نسبياً لهذا التعريف. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد أي معاهدة تغطي الأشخاص الذين يتركون ديارهم بسبب الأزمات بطيئة الحدوث أو ترقباً لوقوع تلك الأزمات.

وبغياب أي نص في القانون الدولي يمسح الحق لدخول دولة أجنبية في حالة التَّهجير الناتج عن الكوارث المستحثة بالمخاطر، لا بد لأي نقاش يدور حول طرق معالجة هذا النوع من التحرك في المنطقة أن يضع في الحسبان سياسات الهجرة واللجوء لدى المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيه. وقد وسَّع المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا تفويضه المبدئي لإدخال التنقل ضمن مشروعه السياسي. فيتيح بروتوكوله الخاص بحرية حركة الأشخاص وحق الإقامة والترسيخ (تاريخ التوقيع ١٩٧٥، منقح في ١٩٨٦) لمواطن الدولة العضو في البروتوكول الخاص بحرية حركة الأشخاص وحق الإقامة والترسيخ بأن يعيش ويعمل في دولة عضو أخرى مدة تسعين يوماً.

ويُستثنى من قاعدة الإقامة تلك وفقاً للبروتوكول في برنامج المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الخاص بالإدارة المستدامة للموارد الرعوية ومراقبة أوضاع شبه الاستقرار (الانتجاع) ٤ وهي أكثر مجالات السياسات تطوراً من ناحية العناية بالتنقل البشري الموسمي والمرتبط بالبيئة. وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، صُمِّمَت وثيقة خاصة للرعاة البدو وهي شهادة الانتجاع الدولية التي يمكن مقارنتها بجواز سفر يسهِّل عملية الترحال البشري العابر للحدود للرعاة وقطعانهم.

المساعدات والممارسات المثلى ومواطن الضعف

تسعى السياسة الإنسانية المشتركة للمجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا إلى رفد القدرات الوطنية والإقليمية في توفير الاستجابات المحددة بالسياق والمرتكزة إلى الناس للتعامل مع الشواغل الإنسانية. ومن الأمور المهمة أنَّ التزامات مساعدة المهاجرين يبدو أنها أهملت عن قصد. فبالنسبة للمهجَّرين الين يقطعون الحدود بسبب الكوارث، لا بد إذن من تحديد أحكام مخصصة ضمن البروتوكول لتمكينهم من الحصول على المساعدات الإنسانية بالإضافة إلى تأسيس شروط الإقامة ومدتها.

وفي الممارسة، يخفق بروتوكول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في تذليل أهم العوائق التي قد تمنع المهجَّرين من التمتع بحقوقهم كاملة وممارستها. فعلى سبيل المثال، قد تكون الخطوات الضرورية للحصول على الوثائق القانونية لدخول سوق العمل ومنظومة الرعاية الصحية طويلة ومعقدة للغاية. لكنَّ دول غرب أفريقيا تعمل على زيادة تنقل الحقوق الاجتماعية ضمن المنطقة. وتمثل الاتفاقية العامة للمجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا حول الأمن الاجتماعي تقدماً مهماً في تأمين حماية قوية للحقوق في تنفيذ بروتوكولات حرية الحركة الإقليمية. وأبدت دول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وكذلك المنظمة الدولية للهجرة في الاستراتيجية الإقليمية ٢٠١٤-٢٠١٦ التزاماً بالعمل نحو تحقيق مزيد من الحماية للمهاجرين "المواجهين للمحنة" أو المهاجرين العاديين، خاصة بما يرتبط بوضع الإتجار بالبشر. فبرفع مستوى الحماية الممنوحة للناس في مثل هذه الظروف، قد يصبح من الممكن تحسين الوضع العام للحماية للفئات الثانية من الأشخاص المتنقلين.

وعلى الجانب الإيجابي، قلَّصت اتفاقيات التنقل الحر من التهديدات الواقعة على المهاجرين في المنطقة ممن كانوا لولا تلك الاتفاقيات سوف يُجبَرون على الاعتماد على المهربين والطرق الخطرة (مقارنة بوضع القرن الأفريقي على سبيل المثال).

وضمن هيكليات المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، هناك خلط بين خفض مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث ويكون التعامل معها ضمن مديرية الشؤون الإنسانية والاجتماعية. وتأسست اللجنة الفنية لإدارة الكوارث لتفعيل خطة العمل الإقليمية الأحدث (٢٠١٠-٢٠١٥) ومن بين المنظمات الإقليمية التي لديها أطر عامة لخفض مخاطر الكوارث وإدارتها، يُعدُّ المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا واحداً من المنظمات القليلة على المستوى العالمي التي تنظم رسمياً تمارين تشبيهية مشتركة للترويج للتعاون الفني وتحسين التدريب للاستجابة للكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الصندوق الإقليمي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ ح. غولدون

عائلة من لاجئي ساحل العاج تجتاز طريقاً في الغابة نحو زويدرو وهي بلدة في جنوب شرق ليبيريا بعد ثوران البركان في ساحل العاج عام ٢٠١١.

للإغاثة في حالات الكوارث قيد التطوير، وهناك أيضاً فريق الاستجابة لحالات الطوارئ الذي سوف يكون أداة إقليمية للاستجابة لأوضاع الكوارث والنزاعات.

ورغم وجود كثير من الأحكام لاستجابة دول غرب أفريقيا للكوارث وتوفير الحماية والمساعدات للمهجَّرين، ما زالت الاستجابات حتى هذه اللحظة مؤقتة في معظمها. لكنَّ عدم القدرة على حشد الجهود لبناء الصناديق وغياب الاستجابة المنسقة الكافية لتلبية الحاجات الإنسانية غالباً ما تُذكَر على أنها أسباب مؤدية للضعف.

وليس هناك حتى الآن أي حالات دُعيت لها البلدان الأصلية وبلدان المقصد للتنسيق فيما بينها في سياق التَّهجير الناتج عن الكوارث. وبالنسبة لتنقلات اللاجئين، تأسست هيئات ثلاثية الأطراف ضمن البلد الأصلي وبلد اللجوء ومفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين وتمثل هذه الهيئات دوراً مهماً في ترسيخ الممارسات المثالية بل يمكن أن تكون نقطة انطلاق جيدة للنُّزوح العابر للحدود بعد وقوع الكوارث. ولا يقل أهمية عن ذلك أيضاً تدابير بناء الثقة بين بلدان اللجوء والبلدان الأصلية عقب التنقلات السكانية المرتبطة بالنزاع المسلح.

آفاق مستقبلية

لمنطقة غرب أفريقيا موقع مناسب لتكوّن نموذجاً عالمياً يحتذى به في التعاون والتآزر في ريادة الحلول. ويحدد برنامج رؤية المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٢٠ هدفاً طموحاً لمنطقة متماسكة "لا تحدها الحدود" مرتكزة إلى "الناس"[٥] كما أنَّ تشاطر الأعباء والتعاون لمساعدة المهجَّرين من أهم ما يجب فعله لتحقيق تلك الرؤية ومع ذلك، ما زالت هناك عدة مخاوف تتعلق بالتنقلات السكانية في المنطقة. ويتيح بروتوكول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا حول حرية الحركة من حيث المبدأ لجميع مواطني الدول الأعضاء فيه حق دخول دولة عضو أخرى ومع ذلك يعتمد ذلك على التعاون السياسي وحسن النوايا.

ومن أكثر الأمور أهمية رسم السياسات الوطنية وتأسيس خطط الحماية المؤقتة ضمن غرب أفريقيا نظراً لضرورة تفعيل الاتفاقيات فوق الوطنية محلياً في الدول الأعضاء. وينبغي إرشاد صنع السياسات المحلية وتفعيلها بالاتفاقيات فوق الوطنية بما في ذلك تمديد الإقامة المؤقتة والأحكام الخاصة بالأشخاص الذين هجَّرتهم الكوارث والأحكام الخاصة بالمهاجرين المتأثرين بالكوارث ممن قد يحق لهم إلى درجة معقولة الحصول على "جواز سفر" شهادة الانتجاع الدولية كنموذج، ورفع مستوى النظر في الحاجات الخاصة للمهجَّرين في تنفيذ الأطر العامة الدولية القائمة، ورفع مستوى اعتبار التَّهجير العابر للحدود المحتمل ضمن الأطر العامة للحماية وتوفير المساعدات الإنسانية. ومع أنَّ السياسات موجودة ومع أنها تمثل نقطة انطلاق جيدة، فسيبقى من المهم توضيح الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالأشخاص المهجرين بالكوارث خلال مدة مكوثهم سواء أكان ذلك مؤقتاً أم مستمراً لحين تأسيس حلول بعيدة الأمد.

جوليا بلوتشر *Julia.blocher@ulg.ac.be* مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في مركز الدراسات العرقية ودراسات الهجرة، جامعة لييج *www.cedem.ulg.ac.be* ومساعدة بحث في مركز علوم بو باريس *www.sciences-po.fr* ودليلة غرباوي *Dgharbaoui@doct.ulg.ac.be* مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في مركز الدراسات العرقية ودراسات الهجرة ومساعدة بحث ومرشحة لنيل درجة الدكتوراه في مركز ماكميلان براون لدراسات منطقة المحيط الهادئ، جامعة كانتربري *www.pacs.canterbury.ac.nz/* وسارة فيجيل *Sara.Vigil@ulg.ac.be* زميلة بحث في صندوق البحث العلمي ومرشحة لنيل درجة الدكتوراه في مركز الدراسات العرقية ودراسات الهجرة

تشكر الباحثات المساهمات التي قدمها الزملاء التالية أسماؤهم في إثراء هذه المقالة: فرانسوا جيميني وفلورنس دي لونغفيل وناثالي بيرين وكارولاين زيكغراف وبيير أوتسير.

١. باستثناء كل من موريتانيا وسانت هيلانة و ساو تومي وبرينسيبي
٢. مركز رصد النُّزوح الداخلي: التقديرات العالمية 2014: المهجَّرون بالكوارث
http://tinyurl.com/IDMC-2014-GlobalEstimates
(*Global Estimates 2014: People displaced by Disasters*)
٣. المادة 1(2) والمادة 2(3).
٤. 4 قرار المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا 98/10/A/Dec5
٥. مفوضية المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (٢٠١١) "رؤية المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لعام 2020" نحو مجتمع ديموقراطي ومزدهر
http://tinyurl.com/ECOWASVision2020
(*ECOWAS vision 2020. Towards a Democratic and Prosperous Community*)

التنمية ومخاطر التَّهجير

غلوسيا بوير وماثيو ماكينون

للتغير المناخي آثار لا يُستهان بها على حالات الطوارئ قد يغفلها أحيانًا تحدي التنمية. ومع ذلك، يُحدث تغير المناخ أنماطًا نظامية من التدهور الاجتماعي والاقتصادي تؤثر بدورها على عوامل التَّهجير بسبب الكوارث وتستلزم وجود استجابات موازية لها.

من المعروف على نطاق واسع أنَّ غالبية الأشخاص المهجَّرين يعيشون في مستوى خط الفقر أو دونه وأنَّ الفئات ذات الدخل المنخفض تتأثر على نحو غير متكافئ بالكوارث المرتبطة بالطقس. وعلاوة على ذلك، إذا ما جنبنا عامل الكوارث نجد أنَّ ثمة مجموعة من العواقب المختلفة المرتبطة أيضاً بالمناخ المتغير تُضعف عامل المرونة وخاصة عند مزارعي الكفاف ما يجعلهم أكثر استضعافاً. وبهذا تعد هذه العواقب دافعًا قويًا للهجرة من الريف إلى الحضر؛ وحتى إن أمكن تجاوز المسائل المناخية تجاوزًا كبيرًا بفعل المبررات "الاقتصادية" التي تقدمها تدفقات المهاجرين، سينتهي المطاف غالباً بكلتا فئتي المهاجرين في الأحياء الفقيرة نفسها.[١]

تفرض الأيام شديدة السخونة ومواسم الجفاف الطويلة والقاسية وقلة هطول الأمطار عمومًا ثم انهمارها بغزارة فجأة ضغوطًا لا يُستهان بها على المجتمعات الريفية منخفضة الدخل. ويعاني مجال الصحة، على سبيل المثال، من الظروف المواتية بشدة لانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء والماء والحشرات. وتقلص مواسم الزراعة القصيرة وقليلة التوقعات إضافة إلى قلة هطول الأمطار وزيادة معدل الفيضانات المحاصيل الزراعية في حين يقلل زيادة عدد الأيام شديدة الحرارة من إنتاجية العمل في الهواء الطلق (الغالبية العظمى من جميع أعمال مجتمعات زارعي الكفاف) وتجعله أكثر خطورة بسبب الإرهاق والجفاف. وبزيادة صعوبات زراعة المحاصيل والعمل التي تعرقل المزارعين، يطل انعدام الأمن الغذائي برأسه وتتزايد معدلات سوء التغذية لدى الأطفال في الوقت نفسه.

القدرة الاستيعابية لأنظمة الحكم تحدد المرونة

مثل تلك الظروف الصعبة شائعة في المجتمعات الريفية في جميع أرجاء المناطق المدارية النامية. والمستضعفون تحديدًا هم الدول والمجتمعات التي تحتل فيها إسهامات القطاع الزراعي نصيب الأسد في الناتج الاقتصادي أو من مساحة القوى العاملة فيها والتي تشتمل على أعداد كبيرة أيضًا من الأسر التي تعيش في مستوى الكفاف. وبالرغم من اختلاف التفاصيل، غالبًا ما نصل للنتيجة نفسها؛ أناس وخاصة من فئة الشباب تتدهور حالتهم سراعًا بالهجرة بأعداد متزايدة للعيش في المدن وأحيائها الفقيرة. وبهذا تنتقل معهم المشاكل إلى الحضر فضلًا عما تحمله تلك العملية بين طياتها من مخاطر على كلا من مجتمعات المنشأ والمقصد.

وفي حين تقدم المجتمعات الريفية المنهكة مناخيًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الجنوبية وآسيا وحتى في الشرق الأوسط إمدادات جاهزة من السكان الجدد إلى الأحياء الفقيرة الحضرية، لا تتأثر المناطق المماثلة جغرافيًا في جنوب غرب الولايات المتحدة أو في أستراليا مثلًا على النحو نفسه على الرغم من الضغوط المناخية المشابهة التي تتعرض لها هذه المناطق. وتبرز هذه الحقيقة أهمية قدرة المجتمع المحلي الاستيعابية وأنظمة الحكم في التعامل مع مثل هذه التغيرات المناخية.

التجديد الريفي

وُضعت مجموعة واسعة من الإجراءات والمقاربات للتكيف مع تغير المناخ مثلما هو بارز في الأنشطة الموسعة التي تنبأت بها برامج العمل الوطني للتكيف.[٢] ومع ذلك، في مجتمعات الكفاف المسيطرة، العامل الرئيسي الذي يعوق تحقيق الاستجابات غياب وسيلة يُعتمد عليها لبدء هذه الإجراءات ,وإدامتها. ويتطلب استخدام بذور ذات جودة أعلى وأكثر مقاومة للجفاف ووجود مرافق مياه أفضل أو أنظمة أرصاد جوية يمكن أن يغطيها التأمين المتناهي الصغر من بين جميع المبادرات الأخرى بلا استثناء نفقات يصعب توفيرها ما يعرقل إمكانية الوصول لمن هم من أكثر القادرين على تقديم المساعدة.

لا تتطلب جميع مبادرات التكيف مع تغير المناخ موارد لكنَّ زيادة القدرة الاستيعابية واستخدام المقاربات القائمة على المرونة من شأنها زيادة نطاق الاستجابات المتاح زيادة كبيرة.

تدهور المناطق الريفية في المنطقة الشرقية العليا بغانا

تتجلى آثار زيادة درجات الحرارة على مجتمعات الكفاف بشدة في هذه المنطقة من غانا التي كانت في يوم ما سلة خبز البلاد. ومن أساليب تعويض قصور مواسم الزراعة أو القدرة الإنتاجية توسيع مساحة الرقعة الزراعية ولكن ذلك غالباً ما يأتي على حساب الأشجار وعلى حساب التنوع البيولوجي وجودة الأرض ومساحة الظل التي يتمتع بها المزارعون وتحتاجها المحاصيل. وتساهم إزالة الغابات والأشجار وتدهورهما في زيادة تغير المناخ بفعل فقدان نقاط امتصاص الكربون وفي قسوة مسببات الاستضعاف أيضاً، مثل: رفع درجات الحرارة المحلية وزيادة مواسم الجفاف وكثرة معدل الفيضانات. وعلاوة على ذلك، ما زالت حتى الآن أقل الأراضي إنتاجية المناطق الوحيدة المزروعة ما يعني أن نقص المحاصيل سيأتي بعواقب وخيمة.

تؤثر الخسائر في الدخول الخاصة بالمثل على قطاع الخدمات العامة. ويمثل تراجع الاستثمارات في البنية التحتية المحلية للمياه مشكلة على وجه الخصوص لأنها تقلص مساحة الأراضي المتاحة الصالحة للزراعة أثناء موسم الجفاف ما يدفع مزيداً من الناس إلى الهجرة موسميًا. ولا يمكن إنكار مؤشرات وجود الضغوط المجتمعية أيضاً. فمثلاً، يرعى مالكو المزارع الصغيرة عدداً قليلاً من الماشية ويعهدون أيضاً بعدد قليل آخر إلى رعاة الماشية الرحّل من قبيلة الفولاني التي تتردد على الأراضي الهامشية في المنطقة. وفي ضوء الاعتماد سابقًا على المنفعة المتبادلة لخدمات الرعي مقابل الغذاء أو الدخل، أظهر نقص هذا النوع من التبادل كيفية انتقال صدمات سبل كسب الرزق التي تواجهها المجتمعات المستقرة من خلال القنوات الاقتصادية لتضر بالعلاقات الاجتماعية التقليدية.

وفي حالة منطقة شمال غانا على وجه الخصوص (انظر المربع النصي)، يعد عكس اتجاه تدهور سبل كسب الرزق خطوة مهمة على طريق تأمين الاستثمارات للبنية التحتية للمياه والري والحفاظ على المناطق المحمية وتوفير التأمين وغيرها من الإجراءات الكثيرة التي قد تكون في متناول اليد في ضوء زيادة القدرة الاستيعابية.

وفي الوقت الذي تعد فيه الحكومات قادرة على دفع عجلة التغيير من خلال الحوافز المالية أو حملات التوعية، لدى كثير من أصحاب المصلحة أيضاً، مثل: جماعات الضغط على الحكومة في المجتمع المحلي أو المنظمات الدينية، فرص لتعزيز المرونة والتجديد الريفي بالرغم من التغيرات المناخية الحادثة. وعلاوة على ذلك، من شأن الاقتصاد الريفي الأكثر حيوية توفير عائدات أكبر تُجنى من الهجرة الموسمية والدائمة من خلال زيادة احتمالات تبادل المهارات والروابط التجارية وتصبح حينها التحويلات النقدية ذات نفع محلي ملموس. وبهذه الطرق، يمكن أن تُمثل الهجرة جزءًا من إستراتيجية التكيف بدلًا من كونها مجرد الملاذ الأخير.

الخاتمة

حرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جعل المرونة في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية محورية في خطته الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ ويهتم كذلك البنك الدولي اهتمامًا متزايدًا بآليات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته. وقد كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مشاركًا رئيسيًا في الجهود المبذولة لتقديم حلول التنمية للتغلب على تحديات الحاضر المتزايدة الكامنة في النُّزوح المطوَّل وذلك من خلال طرح المبادرات، مثل: تحالف الحلول وخطة الاستجابة الإقليمية لسوريا والصمود الإقليمي للاجئين السوريين.[٣]

وتواجه الدول والمجتمعات الأكثر استضعافاً للتغير المناخي تحديًا كبيرًا في التغلب على اتجاه تدهور الحالة الريفية وضغوط الهجرة في ضوء تسارع التغيرات البيئية والمناخية. وسيتطلب فهم الطبيعة المتغيرة للنُّزوح المتعلق بتغير المناخ التفكير في التنمية وإدراك أهمية الاستجابات الإنمائية الفعَّالة في الوصول إلى الحلول المستدامة لمثل هذه التحديات.

غلوسيا بوير *glaucia.boyer@undp.org* متخصصة في سياسات الحلول الإنمائية للنُّزوح وماثيو ماكينون *matthew.mckinnon@undp.org* متخصص في منتدى دعم المستضعفين جراء التغيرات المناخية في مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/climate-and-disaster-resilience/overview.html

١. انظر مجلة الهجرة القسرية، العدد 34 "التأقلم مع النزوح في المناطق الحضرية" ص www.fmreview.org/ar/urban-displacement
٢. راجع مقال وارنر وآخرون، صفحة 9-8
٣. www.3rpsyriacrisis.org و www.solutionsalliance.org
ملحوظة: سيغطي العدد 51 من نشرة الهجرة القسرية هذا الموضوع: انظر www.fmreview.org/ar/solutions

وضع إجراءات الحماية المؤقتة في أفريقيا

تمارا وود

قد تحسن ترتيبات الحماية المؤقتة الرسمية في أفريقيا على نحو ملموس وصول المهجَّرين العابرين للحدود بسبب الكوارث إلى الأراضي والتمتع بحقوق الإنسان. ويجب أن تجري هذه الترتيبات في ضوء التزامات الحماية القائمة في الدول.

يحق لبعض المهجَّرين العابرين للحدود بسبب الكوارث وآثار تغير المناخ في أفريقيا الحصول على الحماية بوصفهم لاجئين إما بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ أو بموجب اتفاقية اللاجئين في إفريقيا لعام ١٩٦٩. إلاَّ أنَّ الأطر السياسية والقانونية القائمة في إفريقيا غير كافية لضمان تمتع جميع المهجَّرين بسبب الكوارث، بما فيهم المهجَّرون بسبب الجفاف والفيضانات والبراكين والتصحر، بالحماية خارج بلدانهم الأصلية. وقد خلصت الجولة التشاورية لمبادرة نانسن الإقليمية التي عقدت في القرن الأفريقي بتاريخ مايو/ أيار ٢٠١٤ إلى ضرورة مراعاة الدول الإفريقية "وضع إجراءات الحماية المؤقتة وتفعيلها في سياقات الكوارث مع المُهجَّرين العابرين للحدود الذين لا تنطبق عليهم اتفاقية اللاجئين في إفريقيا لعام ١٩٦٩ ولكنهم بحاجة للحماية والمساعدة الدولية".[١]

والسماح باللجوء المؤقت للجيران الذين يمرون بمحنة، مثل: سياقات الكوارث، تقليد مهم في أفريقيا. وفي ٢٠٠٢، سُمح للفارين من ثوران بركان نيراجونجو في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالبقاء في أوغندا حتى أصبحت الأجواء آمنة للعودة إلى وطنهم بالرغم من عدم منحهم وضع اللاجئين. وفتحت بوتسوانا وتنزانيا كذلك ذراعيهما للفارين من الفيضانات في الدول المجاورة. بيد أن تلك الترتيبات عامة كانت وقتية وغير رسمية إذ اعتمد المهجَّرون العابرون للحدود على عطف المجتمعات المضيفة والمنظمات غير الحكومية لضمان سلامتهم ونجاتهم.

ووفقًا لمبادئ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين التوجيهية الجديدة بشأن ترتيبات الحماية المؤقتة أو البقاء، الحماية المؤقتة "أداة واقعية" الغرض منها "توفير الملتجأ للفارين من الأزمات الإنسانية".[٢] ومن الناحية العملية، انتقدت ترتيبات الحماية أحيانًا بسبب طبيعتها التَقْديريّة والمؤقتة وبسبب استخدام الدول لها كذريعةَ للتحايل على التزاماتها الأكثر شمولية بتوفير الحماية بموجب القانون الدولي للاجئين وقانون حقوق الإنسان.

البناء على الترتيبات القائمة

على ضوء هذه الخلفية، أوصت الجولة التشاورية لمبادرة نانسن الإقليمية في القرن الأفريقي بأن "تُبنى" إجراءات الحماية المؤقتة "على القوانين والسياسات والممارسات القائمة في المنطقة". وبهذا، ستعزز هذه المنهجية إجراءات الحماية المؤقتة في الدول الإفريقية وستساعد أيضاً في ضمان اتساق هذه الإجراءات مع التزامات الدول القائمة تجاه توفير الحماية بموجب الصكوك الدولية والإقليمية وكذلك القانون العرفي.

وقد أعربت بالفعل الدول الإفريقية عن التزامها بمعالجة قضية التَّهجير بسبب الكوارث. ويتناول إطار سياسات الهجرة في أفريقيا الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في ٢٠٠٦ الكوارث والعوامل البيئية الأخرى بوصفها مصادر رئيسية للتَّهجير ويوصي بمعالجة هذه الحقيقة عن طريق سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية. وبالرغم من أن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المهجرين ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (تعرف أيضًا باسم اتفاقية كمبالا) لا تعالج التَّهجير العابر للحدود، فقد صاغت إدراك الدول لاحتياجات الحماية لدى المهجَّرين بسبب الكوارث بإدراجها في تعريفها للنازحين داخليًا الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب آثار "الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان" أو رغبة في تجنب عواقبها.[٣]

وحتى تعزز إجراءات الحماية المؤقتة الحماية في المنطقة بدلًا من أن تقوضها، يجب أن تتسق -كحد

أدنى - مع الالتزامات القائمة للدول الأفريقية بموجب القانون الدولي والإقليمي. وقد تُمثل الأطر السياسية والقانونية الإقليمية القائمة أيضاً أساسًا مفيدًا للتفاوض بشأن ترتيبات الحماية المؤقتة في أفريقيا وآليات وضعها من خلال صياغة مبادئ تتفق عليها الدول فعليًا ويمكن أن تمتد لتغطي المهجَّرين بسبب الكوارث.

وكحد أدنى، يجب أن توضع إجراءات الحماية المؤقتة في إفريقيا على نحو يحترم التزامات الدول بمبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بحيث يُحظر على الدول بموجبه إعادة الأشخاص إلى أراضيهم حيث يهددهم خطر التعرض لأنواع معينة من الأضرار. وقد يشمل هذا الحظر أيضًا الظروف في بعض المناطق المتضررة بسبب الكوارث في الحالات التي يكون فيها الضرر الذي ينتظر العائدين وشيك وخطير للغاية.

وبالإضافة إلى ذلك، يفترض اتساع نطاق تقديم الدول الإفريقية للجوء المؤقت للسكان المتضررين من الكوارث القادمين من الدول المجاورة أهمية وضع قاعدة عرفية إقليمية لتوفير الحماية، بالرغم من أن الدول الإفريقية ترى السماح باللجوء المؤقت عامة في ظل هذه الظروف من مبادئ الضيافة الإفريقية وحُسن الجوار وليست التزامًا قانونيًا.

وعلى الدول الأعضاء في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١ (ميثاق بانجول) أن تكفل مجموعة من الحقوق، مثل: حق الشخص في الحياة والكرامة وحرية التنقل داخل الدولة والحق في مغادرة الدولة والعودة إلى موطنه وحقوق الملكية والصحة البدنية والعقلية لكل فرد داخل أراضيها بما فيهم غير المواطنين. والأهم من ذلك، وعلى النقيض من معظم صكوك حقوق الإنسان الدولية، لا يشتمل الميثاق الإفريقي على مادة استثنائية ما يعني عدم إمكانية تبرير تحديدات الحقوق التي ينص عليها الميثاق لحالات الطوارئ أو الظروف الخاصة الأخرى. وحتى تتماشى إجراءات الحماية المؤقتة مع التزامات الدول تجاه حقوق الإنسان يجب ضمان هذه الحقوق للمستفيدين من الحماية المؤقتة.

حماية اللاجئين

ومثلما ذكرنا سابقًا، بعض الناس - على الأقل - مُهجَّرون بسبب الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ ويستحقون الحماية بموجب قانون اللجوء الدولي والإقليمي. وتقر الوثيقة الختامية التي أفرزتها الجولة التشاورية لمبادرة نانسن الإقليمية في القرن الأفريقي بإمكانية تطبيق اتفاقية عام ١٩٦٩ - وخاصة عبارة "أحداث تزعزع استقرار النظام العام على نحو خطير" - في أوقات الكوارث وعلى الأقل في حالات تعسر توفير الحماية والمساعدة للمجتمعات المتضررة بسبب النزاع. وكان هذا هو الحال في ٢٠١١ عندما فر عشرات الآلاف من الجفاف والمجاعة في جنوب الصومال ومُنحوا وضع اللاجئين فور دخولهم أراضي كينيا.

وحماية اللاجئين في حد ذاتها "مؤقتة"، أي أنَّها لا تكفل حق الإقامة الدائمة فضلاً عن أن مدتها محددة بمواد وقف تنهي وضع اللاجئين فور تغير الظروف في الموطن الأصلي للاجئين. ولكن طالما بقي الفرد لاجئاً بموجب قانون اللجوء، يحق له التمتع بمجموعة شاملة من الحقوق التي تكفلها أنظمة اللجوء الدولية والإقليمية. ويجب ألا يقوض وضع إجراءات الحماية المؤقتة في إفريقيا أو يعوق إعطاء الحقوق الخاصة باللاجئين للمؤهلين بالحصول على وضع اللاجئين.

ترتيبات حرية التنقل

أخيرًا، يمكن وضع تدابير الحماية المؤقتة في أفريقيا بناء على الأطر القائمة المعنية بحرية تنقل الأشخاص بين الدول في المنطقة. وقد أوصت الجولة التشاورية لمبادرة نانسن الإقليمية في القرن الأفريقي، على سبيل المثال، بتطبيق ترتيبات حرية التنقل القائمة حالياً في المجتمعات الاقتصادية الإفريقية دون الإقليمية، مثل: جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بطريقة تسهل دخول المهجَّرين في أوقات الكوارث.

ومن المهم ملاحظة أنَّ ترتيبات حرية التنقل غير معنية بالحماية ولكنها وضعت لتعزيز التنمية الإقليمية وتيسير حركة الأيدي العاملة بين الدول. ولهذا، لا تعالج هذه الترتيبات احتياجات الأشخاص

المهجَّرين وأحيانًا تُعطل في أوقات الطوارئ، مثل: الكوارث، وقد يعتمد تفعيلها على من يتمكنون من الحصول على وثائق الهوية وإيجاد فرص عمل. ومع ذلك، قد ييسر تخفيف شروط الدخول بين الدول الإفريقية حرية تنقل المتضررين أو المحتمل تضررهم بسبب الكوارث وتغير المناخ. وعلى سبيل المثال، في فبراير/شباط ٢٠١٤ وقعت حكومات كينيا وأوغندا ورواندا اتفاقية تسمح للمواطنين بالسفر بين الدول الثلاثة باستخدام بطاقات الهوية الوطنية. وعلى المستوى العملي، يمكن استخدام مثل هذه الترتيبات للمساعدة في دخول المهجَّرين وإدارة شؤونهم بموجب نظام الحماية المؤقت.

وعليه، قد يُحسّن وضع إجراءات الحماية المؤقتة الرسمية في إفريقيا للمهجرين في سياق الكوارث وتغير المناخ على نحو لا يُستهان به توفير الحماية للفارين العابرين للحدود قسرًا. وبإخراج الحماية من إطار الترتيبات الوقتية وغير الرسمية، يصبح نظام الحماية المؤقتة قادر أكثر على ضمان الوصول للأراضي المضيفة والتمتع بحقوق الإنسان وسيعزز تحقيق استقبال أكثر اتساقًا ومعاملة أفضل للمهجرين بسبب الكوارث خارج بلدانهم الأصلية. ولتحقيق ذلك، على إجراءات الحماية المؤقتة التماشي مع الالتزامات القائمة للدول الإفريقية تجاه الحماية بموجب صكوك حماية اللاجئين أو صكوك حقوق الإنسان الأخرى.

تمارا وود *tamara.wood@unsw.edu.au* مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة نيو ساوث ويلز *www.law.unsw.edu.au* وكانت خبير قانوني استشاري للجولة التشاورية لمبادرة نانسن الإقليمية في القرن الأفريقي.

١. http://tinyurl.com/NansenInitiativeHornConclusion
٢. www.refworld.org/docid/52fba2404.html
٣. http://tinyurl.com/KampalaConventionAU

الآثار المناخية على مجتمعات البدو الرَّحّل

نور الضحى الشطِّي وتروي شتيرنبرغ

تمثل سلطنة عُمان وكذلك منغوليا مثالين عن التحديات المناخية والاجتماعية الحديثة التي تواجه سبل كسب الرزق لمجتمعات البدو الرُّحَّل.

تُعدُّ الحياة الرعوية البدوية أو ما يُعرف بحياة البدو الرحَّل من سبل كسب الرزق المستدامة التي ظهرت منذ أمد بعيد في مختلف البلدان إذ تتيح لأصحاب الماشية القدرة على الانتقال وإدارة المخاطر في المناطق الهامشية حيث تحوَّل الماشية والدواجن الإنتاج البيئي المحدود إلى سبيل لكسب الرزق والعيش. ومع ذلك، تتأثر الحياة الرعوية اليوم بقوى بيئية واجتماعية تتمثل بالتغير المناخي والسياسات الحكومية المقيدة للحركة وغير ذلك من الممارسات.

وفي سلطنة عُمان ومنغوليا، تشجع الحكومتان الاستيطان وربما تحد من الدعم المقدم لأساليب الحياة المتنقلة المتعارف عليها بإعطاء مزيد من التفضيل للصناعات الاستخراجية لغايات توفير مورد ضريبي للدولة. وفي الوقت نفسه، يؤثر التغير المناخي على جودة المشهد الرعوي وموارد المياه ويعطِّل المشهد الريفي. وبالإضافة إلى ذلك، تنافس قطاعات التعدين والاستخراج واسع النطاق القطاعات الأخرى على الأراضي التي يقطنها الرعاة بل تفرض تغييراتها على تلك الأراضي أيضاً. ولذلك أثرٌ على استخدام الأراضي لا تقل شدته عن التأثير الذي يقع على سبل كسب الرزق من المواشي والدواجن نتيجة القحط والجفاف والبرد القارس والعواصف وانخفاض توافر المناطق الرعوية لقطعان الماشية.

وللتغير المناخي أثر كبير على الرعاة الذين يسعون إلى سبل كسب الرزق المستقل بيئياً. وبهذا الصدد، يكمن التحدي الرئيسي الدائم في الحصول على العلف الكافي لتسمين الحيوانات في ظل ظروف الحر الشديد أو البرد الشديد. وللتغيرات في أنماط الطقس وموسمية هطول الأمطار وإعادة تغذية مصادر المياه الجوفية أثر حاسم في ديمومة رعي

قافلة من الجمال تنقل الخيام المزالة للبدو المنغوليين الرحّل إلى موقع جديد في شمالي منغوليا.

المواشي. في سلطنة عُمان، تسببت الزيادة السنوية في درجات الحرارة بمقدار ٠,٦ درجة وانخفاض بمقدار ٢١٪ من معدلات هطول الأمطار ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٨ في سوء وضع ندرة المياه وزيادة التبخر النتحي في المناطق الداخلية في البلاد ما أدى إلى هبوب عواصف كارثية من حين لآخر وانخفاض الإنتاجية البيئية. وقيَّدت البنية التحتية المرتبطة بالصناعة الاستخراجية من الحركة والنفاذ للمياه. وفي أثناء ذلك، تعاني منغوليا من ارتفاع في الاحترار بدرجتين مئويتين منذ عام ١٩٤٠ ومن موجات الجفاف المتكررة والتغيرات في نسبة هطول الأمطار وموسمية موارد المياه وانخفاضها. ويتجسد الأثر الضار للتغير المناخي في ظهور الفقر الريفي والهجرة من الريف إلى المدن.

وتمر السنون بالأمطار التي تعم منطقة ما في الوقت نفسه الذين يعني الجفاف في منطقة مجاورة. ومع انخفاض معدلات هطول الأمطار واختلافها من منطقة لأخرى، لا بد من توفير مناطق شاسعة لدعم فئة السكان الرعويين القليلة نسبياً. والنتيجة الحتمية لذلك أنَّ معظم المناطق لن تُستخدَم إلا نادراً نتيجة الجفاف المحلي. وتعمل صناعة استخراج النفط في سلطنة عُمان إلى درجة كبيرة على هذه الصحارى ذاتها القاحلة لدرجة كبيرة ما يتسبب في ظهور تحديات حقيقية أمام لدونة الحياة الرعوية إضافة إلى استضعاف كبير بين الفئات الاجتماعية التي تعيش هناك. وفي سلطنة عُمان كما في منغوليا، الأرض التي قد تبدو لمن لم يعتد على الرعي فيها على أنها غير مستخدمة إنما هي في حقيقتها جزء مهم من الاقتصاد الرعوي العام ومنظومات حيازة الأراضي.

وفي حين يبقى الإنتاج الرعوي في منغوليا (وليس سوق العمل مدفوع الأجر) مصدر الدخل الرئيسي للبلاد، تساهم العمالة مدفوعة الأجر في سلطنة عُمان في تكوين الدخل الأسري لدرجة أكبر مما يقدمه بيع الحيوانات أو المنتجات الحيوانية لكنَّ النصيب الأكبر من الدخل يُوجَّه إلى دعم مواشيهم. وفي منغوليا، غالباً ما تتسبب سياسة تشجيع التعدين في تهميش الرعاة ما ينتج عنه تضييق فرص النفاذ إلى المراعي والحقوق والتمكين. أما الصراع المستمر على سن قوانين عادلة للتعدين وإفادة السكان والمحافظة على الأعراف الاجتماعية وإيجاد مصادر جديدة فقد أثبتت أنها أفكار لا جدوى منها. ففي سلطنة عُمان، لقي دور العمالة والإرث الطويل للتمييز في العمل ضد الرعاة ردوداً تهكمية بشأن العمليات الاستخراجية. وهذه العوامل تزيد من درجة الاستضعاف للعوامل الحركية المناخية وتؤدي إلى التغير الاجتماعي.

وعندما تتأثر المنظومات المادية والاجتماعية العرفية بالمناخ أو بالحكم، يمكن أن يصبح الرعاة "مهجرين بيئيين" مجبرين على الهجرة من أقاليمهم الأصلية وهي عملية غالباً ما تتضمن بالضرورة هجر الحياة الرعوية ذاتها. في الماضي، ربما كان مثل هذا التَّهجير سبباً في الحركة العابرة للحدود. لكنَّ الأمر اختلف الآن إذ هناك حدوداً دولية ثابتة وأسواراً وسياسات تقيد الهجرة داخل الدول القومية وخارجها. وغالباً ما يوجه ذلك الأمر الرعاة إلى القرى والمدن حيث لا قيمة كبيرة تُعطى للمهارات الرعوية.

وهكذا، يصبح التغير المناخي عاملاً مهدداً مضاعفاً للرعاة الذين لا يتمتعون باللدونة اللازمة للتكيف مع تهديدات المناخ خاصة من الناحية المادية. ويتركز ذلك الأمر على وجه الخصوص على القحط والجفاف في سلطنة عُمان والجو شديد البرودة في منغوليا (المصحوب بالغالب مع الجفاف). وفي كلا المنطقتين، تثير تلك العوامل الهجرة الخارجية إلى القرى والمدن مع كل ما تحمله العملية من مضمونات خطيرة مدمرة على الرعاة.

نور الضحى الشطِّي *dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk*
بروفيسورة في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد *www.rsc.ox.ac.uk* وتروي شتيرنبرغ *troy.sternberg@geog.ox.ac.uk* باحثة في مركز جامعة أكسفورد للبيئة *www.geog.ox.ac.uk*

إرشادات توجيهية لإدارة الانتقال

برينت دوبرشتاين وأني تادغيل

رغم اعتراف المجتمع الدولي خلال عشرين عاماً الماضية بقدرة التغير المناخي على التسبب بالتَّهجير فقد كان بطيئاً في بناء الصكوك المحددة بالتغير المناخي اللازمة لتوجيه عملية الانتقال، إذ ما زالت الصكوك الحالية مرتبطة بعموميات التَّهجير دون الخوض في موضوع مفصل كالتَّهجير المستحث بالتغير المناخي.

يزداد النظر إلى الانتقال المخطط له أو حَسَن الإدارة على أنَّه الاستراتيجية المنطقية والمشروعة للتكيف مع التغير المناخي. ومع أنَّ الهجرة المرتبطة بالتغير المناخي قد تحدث على نطاق يتراوح بين الهجرة بين القارات إلى النزوح الداخلي محلياً، كانت معظم الحركات المرتبطة بالتغير المناخي (ويتوقع أن تكون) داخل القطر الواحد وعلى المستوى المحلي أيضاً. وينظر هذا المقال في بعض الإرشادات التوجيهية والمبادئ والبيانات القائمة حول الممارسات المثلى للانسحاب المحلي والحضري المخطط له بحيث تكوّن تلك الإرشادات والمبادئ بمجموعها استراتيجية للتكيف مع التغير المناخي يمكن استخدامها في مدن الدول النامية.

ولا بد من إيلاء الاهتمام الكبير في عملية النقل المدارة بغية تجنب التركيز على بعض نقاط الاستضعاف على حساب بعضها الآخر. فعلى سبيل المثال، قد يخفض الانسحاب المرتبط بالتغير المناخي من الاستضعاف المادي للخطر من خلال خفض التعرض وزيادة الاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد من خلال تخفيض رأس المال الاجتماعي و/أو فرص كسب الرزق.

تقسّم الأدبيات المتاحة حول النقل المرتبط بالتغير المناخي المفهوم إلى جزئيتين هما: إعادة المواءمة وإعادة التوطين. وبالنسبة لإعادة المواءمة فغالباً ما تُمارس في البلدان المتقدمة وتتضمن نقل المجتمعات بعيداً عن المناطق المهددة بالتغير المناخي وتقييد الإنماء في مناطق الخطر تلك. وفي الدول الأقل نماءً، غالباً يُشار إلى العملية بأنَّها انتقال أو إعادة للتوطين، وهي الحركة الميسرة للفئات السكانية من منطقة الخطر البيئي الكبير إلى منطقة أخرى أقل خطراً. أما إعادة التوطين فهو ليس مفهوماً جديداً إذ استُخدمت في الماضي لأغراض سياسية ولتجنب النِّزاعات وللمشروعات الإنمائية وخفض مخاطر الكوارث. ومع أنَّ الأدبيات لا تخلو من إرشادات توجيهية مفيدة لإجراء إعادة التوطين، ما زال من المفيد تطوير الإرشادات التوجيهية المخصصة حول التغير المناخي خاصة على المستوى القطري.

خمس وثائق للإرشاد

هناك عدة وثائق تقدم الإرشادات التوجيهية لإعادة التوطين المرتبطة بالتغير المناخي مع أنها لم تُصَغ بالأصل خصيصاً لذلك الغرض. ونظراً للتنوع الكبير في المقاربات المتبعة لخفض نقاط الاستضعاف التي تحث عليها تلك الوثائق، نشير في هذه المقالة إلى خمس وثائق على أنها من أكثر المصادر الملائمة للإرشاد والتوجيه في مشروعات إعـادة التوطين المرتبطة بالتغير المناخي وبرامجه.

مبادئ نانسن (٢٠١١) وهي مصممة "لتقديم الإرشاد لمنع التَّهجير أو إدارته وحماية المهجَّرين المواجهين للتغير المناخي."[١] والمبادئ عامة جداً فهي توفر إرشادات عملية محدودة نوعاً ما ومع ذلك فهي مفيدة كنقاط للانطلاق. فعلى سبيل المثال، يُنظر للمشاركة وإقامة الشركات مع المجتمعات المعاد توطينها المحتملة على أنها قاعدة أساسية تُتَّخذ عليها إجراءات إعادة التوطين. وإضافة لذلك، لا بد من إيلاء الاهتمام للاستضعاف الاقتصادي في إجراءات إعادة التوطين لضمان الحفاظ على سبل كسب الرزق للمقيمين المعاد توطينهم أو تعزيزها بدرجة مثالية من خلال عملية إعادة التوطين. وتعزز المبادئ أيضاً استحداث تشريعات وسياسات ومؤسسات قطرية لإعادة التوطين نتيجة التغير المناخي.

السكان المعرضون لخطر الكوارث: دليل إرشادي لإعادة التوطين (٢٠١١) يتركز الدليل على إعادة التوطين الناتج عن الكوارث الطبيعية.[٢] ومع ذلك، يقع الدليل ضمن إطار التغير المناخي الذي "يُتوقع أن يسبب تردياً" في مخاطر التعرض للكوارث الطبيعية في بعض المجتمعات المحلية، ويتضمن الدليل أيضاً فهماً بأنّ زيادة تلك المخاطر سوف تنعكس على زيادة الحاجة لإعادة التوطين. وبهذا، يكون هذا الدليل على العموم وثيقة إرشادية أيضاً بخصوص إعادة التوطين المعزو للتغير المناخي. وتعزز الوثيقة مقاربة شمولية (أي مقاربة تعنى بالتصدي لنقاط الاستضعاف المادية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية) لتناول موضوع إعادة التوطين. وبالنسبة لمرحلة ما بعد التوطين، يوصي الدليل بإعادة وضع شروط اجتماعية واقتصادية للأشخاص المنقولين أو تحسينها ويوصي أيضاً بإعادة بناء الشبكات الاجتماعية وتعديل الأراضي المخلاة مادياً أو قانونياً للتأكد من أنَّ المقيمين الجدد لن يستوطنوا هناك ولن يتسببوا في إعادة إنشاء الظروف المسببة للخطر.

الحماية والانتقال المخطط له في سياق التغير المناخي (٢٠١٢) وهي وثيقة تولى مسؤولية إنتاجها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وصيغت تحت رعاية مشروع بروكنغز-إل إس إي حول النُّزوح الداخلي.[٣] وتستخدم الدراسة الدروس المستفادة في التهجير وإعادة التوطين لأسباب إنمائية بحيث تمثل هذه الدروس نقطة الانطلاق لإنشاء اثنين وعشرين "تفاهماً مبدئياً حول التمسك بحقوق المجتمعات التي نُقلت أو سيعاد نقلها نتيجة التغير المناخي" على أمل أن تعزز تلك التفاهمات عملية الخفض الشامل للاستضعاف من خلال إعادة التوطين. وتتضمن الأمثلة عن الأفكار التي تروج لها الوثيقة: المحافظة على المؤسسات الاجتماعية والثقافية وتعزيز سبل كسب الرزق والرفاه الاقتصادي في المجتمعات المعاد توطينها باستخدام عمليات التخطيط التشاركية وتطوير آليات الرصد وإجراءات التظلم وضمان سلامة وفعالية مواقع إعادة التوطين من الناحية البيئية في مواجهة التغير المناخي.

مبادئ أشباه الجزر حول النزوح المرتبط بالمناخ ضمن الدول (٢٠١٣): أعدت هذه الوثيقة من خلال عملية تشاورية نظمتها منظمة غير حكومية اسمها "حلول النزوح" بجهود خبراء محامين وقضاة وأساتذة الجامعات في القانون ومفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين والكوادر العاملة في جامعة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.[٤] ويُعتَقد أن مبادئ أشباه الجزر المثال الأكثر وضوحاً حتى الآن في ترويجها لخفض الاستضعاف الشامل من خلال إعادة التوطين الناتج عن التغير المناخي. وتشير المبادئ إلى أنَّ عملية إعادة التوطين يجب أن تحافظ على المؤسسات الاجتماعية والثقافية القائمة وتضمن خلو موقع إعـادة التوطين من المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، والحفاظ على حيازة السكن والأرض للمقيمين المعاد توطينهم وتوفير التعويض عن الأصول المفقودة والحفاظ على سبل كسب الرزق أو دعمها وتعزيز القدرات على مختلف المستويات للتعامل مع إعادة التوطين.

الانتقالات المخطط لها والكوارث والتغير المناخي: توحيد الممارسات المثلى والاستعداد للمستقبل وهي ورقة خلفية قُدِّمت في مارس/آذار ٢٠١٤ لجلسة المشاورات بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين-بروكنغز-جورج تاون وصممت لدعم مبادرة نانسن.[٥] ومع أنَّ التركيز الرئيسي للوثيقة ينصب على إعادة التوطين العابر للحدود، فهناك كثير من الاقتراحات في هذه الوثيقة التي لها صلة بإعادة التوطين المحلي. فبدلاً

مستوطنات غير رسمية واقعة على طول نهر باسيغ في مانيلا تواجه مخاطر كبيرة للتعرض للفيضانات الناتجة عن التغير المناخي.

من عرض الإرشادات التوجيهية المخصصة لإعادة التوطين المتعلق بالتغير المناخي، تشير الوثيقة إلى الكم الكبير والموثق من الإرشادات التوجيهية المتاحة من المراجع المتعلقة بإعادة التوطين المرتبط بالأعمال الإنمائية أو الكوارث أو النِّزاعات ثم تشير إلى بعض المراجع من الإرشادات الناشئة عن إعادة التوطين المرتبط بالتغير المناخي.

ومع ذلك، ما زال هناك كثير من العمل الذي يجب أداؤه لإتاحة إرشادات المتعلقة بإعادة التوطين المدفوع بالتغير المناخي بين يدي المسؤولين على مستوى المدينة في البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، يجب إعداد صكوك إعادة التوطين المدفوع بالتغير المناخي المراعية لخصوصيات كل قطر على أن تتضمن تلك الصكوك منظور خفض الاستضعاف متعدد الأبعاد أو يجب تبني تلك الصكوك إن كانت موجودة لتسليط الضوء على الاستضعاف في سياق كل قطر وربما نحتاج إلى تعزيز ارتباطها السياقي بما يمكّن من استخدامها في البيئات الحضرية الخاصة.

ولا شك أنَّ الشروط المرتبطة بتمويل التكيف مع التغير المناخي من مصادر مثل صندوق التكيف وصندوق المناخ الأخضر سوف تشترط وجود خطط مدروسة وحسنة التصميم حول التكيف مع التغير المناخي. وبما أنَّ إعادة التوطين سوف يمثل على الأرجح دوراً في هذه الخطط، سوف يكون من شأن خلال الجهود المبذولة الآن لغاية بناء نطاق من التوجيهات أن تساعد البلدان النامية في الحصول على التمويل المطلوب للتكيف مع التغير المناخي عبر العقود القادمة.

برينت دوبرشتاين *bdoberstein@uwaterloo.ca*
أستاذ مشارك في الجغرافيا والإدارة البيئية، جامعة واترلو.
https://uwaterloo.ca/geography-environmental-management
طالبة ماجستير في الجغرافيا والإدارة البيئية، جامعة واترلو. *atadgell@gmail.com* أتي تادغيل
http://coastalcitiesatrisk.org

هذه المقالة معدلة وموسّعة عن عرض قُدِّم في مؤتمر الكوارث والمخاطر الدولي لعام 2014.

١. http://tinyurl.com/NMFA-NansenPrinciples
٢. www.gfdrr.org/sites/gfdrr.org/files/publication/resettlement_guide_150.pdf
٣. www.refworld.org/docid/5023774e2.html
٤. http://displacementsolutions.org/ds-initiatives/the-peninsula-principles.
انظر أيضاً مقالة لليكي وسيمبيرغهام على الصفحتان 36-35
٥. www.unhcr.org/53c4d6f99.pdf

الاستعداد للانتقال المخطط له

تواجه الحكومات حاجة تزداد إلحاحاً بأن تضع في اعتبارها عملية نقل المجتمعات لحمايتها من الآثار السلبية المترتبة على التغير المناخي وذلك بأن تمارس الدول واجبها تجاه إبعاد السكان عن الأذى إزاء المخاطر التي يمكن التنبؤ بها. والتخطيط لعملية الانتقال من الأمور الضرورية وتتطلب إيجاد بيئة ممكنة تقدم قاعدة قانونية تتيح المجال أمام كل من انتقال مخطط له وبناء القدرات وانتهاج مقاربة تشتمل على جميع أجهزة الحكومة المعنية. وخلال التخطيط، لا بد من إجراء تقييمات المخاطر مع ضرورة استشارة وإشراك المجتمعات المتأثرة التي تضم: المجتمعات التي سوف تُنقَل والمجتمعات التي سوف تبقى والمجتمعات المستضيفة. ويجب أن يتضمن التركيز على الأبعاد الإنسانية الجهود المنتظمة اللازمة للسماح للأشخاص بالمحافظة على هوياتهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم بالأرض وتقاليدهم في الحياة.

ونقل المجتمعات عملية معقدة ويصعب إجراؤها، وتتطلب تلاقح أفكار الخبرات والأفكار والأفعال لدى مختلف الخبراء والمؤسسات بشأن موضوعات متنوعة مثل الإيماء والمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان وإدارة مخاطر الكوارث والتغيرات البيئية والمناخية والتخطيط الحضري والإقليمي. ومن الممكن استقراء الدروس والخبرات والتوجيه من الإرشادات التوجيهية والخبرات التي تعرضها سياقات أخرى بما يفيد التخطيط للانتقال في سياق الكوارث والتغير المناخي. وستكون هناك حاجة خاصة الآن لتوفير الأدوات العملية وخطط الإجراءات لمساعدة السلطات الوطنية والمحلية والجهات التي تقدم الدعم لتلك السلطات في إجراء الانتقال المخطط له.

وأخيراً، لا بد من إيجاد منظومات للرصد والتقييم بحيث تكون كمية ونوعية ويمكن استخدامها على المدى القصير والمدى الطويل لغايات تقييم الآثار والنتائج المترتبة على الانتقال المخطط له، ولا بد من إنشاء آليات لضمان المساءلة ولتوفير التدابير العلاجية للتعامل مع المجموعات السكانية المتأثرة.

للحصول على إرشادات أولية ولمزيد من المعلومات، انظر "نقل السكان المخطط له والكوارث والتغير المناخي: توحيد الممارسات المثلى والاستعداد للمستقبل"، تقرير صادر عن استشارة الخبراء في سانريمو، إيطاليا، ١٢-١٤ مارس/آذار ٢٠١٤، www.unhcr.org/54082cc69.html (المقال متاح بالإنجليزية فقط)

(*Planned Relocation, Disasters and Climate Change: Consolidating Good Practices and Preparing for the Future*)

الدروس المستفادة من عمليات الانتقال وإعادة التوطين المخططة الماضية

جين ماكادم

وضع المشاورات الحديثة بشأن عمليات الانتقال في إطار تاريخي وفكري يبرز روابطًا ودروسًا مستفادة غير متوقعة.

اكتسب الانتقال المخطط[١] أهمية بوصفه إستراتيجية للحد من تعرض المجتمعات المستضعفة لآثار تغير المناخ والكوارث. وعند الباحثين وصانعي القرار السياسي، يوجد فرضيتان مُنتَشرتان بشأن عمليات الانتقال التاريخية للمجتمعات، أولهما: أنَّها جرت حصريًا داخل الدول تقريبًا وليس عبر الحدود الدولية، وثانيهما: أنَّ معظمها نتج عن مشاريع التنمية واسعة النطاق. وبالفعل، عُدت أمثلة عمليات الانتقال عبر الحدود الوحيدة القابلة للمقارنة في هذا السياق حالات نادرة وقد كانت ثلاثة أحداث تاريخية جرت في منطقة المحيط الهادئ في منتصف القرن العشرين. وهذه الأمثلة هي: انتقال شعب البانابان من كيريباتي الحالية إلى فيجي في ١٩٤٥، والانتقال الجزئي لشعب الفيتوبوان من توفالو الحالية إلى فيجي في ١٩٤٧، وانتقال الجيلبرتيون إلى جيزو ووجينا في جزر سليمان بين ١٩٥٥ و ١٩٦٤.[٢]

ولكن منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين، كان يُنظر لإعادة توزيع السكان كأداة مشروعة لمعالجة مشاكل الاكتظاظ وندرة الموارد ما سيحل تباعًا مشكلة النزاعات.[٣] وبهذا كانت تُرى عمليات الانتقال كحل وقائي لزيادة السكان وندرة الموارد المتوقعة وكحل لتحركات التَّهجير الموجودة. وخلال هذه المدة، انشغل الباحثون ورجال الدولة على حد سواء في رسم خطط لمعالجة المخاوف بشأن زيادة سكان العالم. وقد اعتقد كثير منهم حقًا أنَّ الهجرة ونقل السكان والاستعمار (المشار إليهم أيضاً بمصطلح "الهجرة سعيًا للاستقرار") قادرة على إعادة توزيع سكان العالم من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى المناطق قليلة الكثافة السكانية أو "الخاوية".

فعلى سبيل المثال، في المؤتمر العالمي للسكان لعام ١٩٢٧، طرحت قضية النمو السكاني بوصفها أكثر المشاكل التي تواجه

العالم أهمية. وفي ١٩٣٧، دعا المعهد الدولي للتعاون الفكري ١٥٠ باحثًا في مؤتمر التغيير السلمي الذي عقده لبحث فكرة "الحد من الاكتظاظ الدولي". وفي فبراير/شباط ١٩٣٨، عقد مكتب العمل الدولي مؤتمرًا بشأن "تنظيم الهجرة سعيًا للاستقرار".

وفي مؤتمر إيفيان سيء الصيت بشأن اللاجئين الذي عقد في يوليو/تموز ١٩٣٨، سعى الرئيس الأمريكي روزفلت لإيجاد حلول سريعة للمُهجَّرين فعليًا في أوروبا وإلى وضع خطط بعيدة الأمد لمعالجة مشكلة الاكتظاظ أيضاً. وزعم أنَّ ثمة حاجة لأرض تسع بناء مستوطنات جديدة لنحو ٥٠,ألف إلى ١٠٠ ألف شخص وما يناهز من ١٠ إلى ٢٠ مليون شخص إجماليًا. وفي ١٩٤٢، قدم الرئيس الأمريكي روزفلت مبادرة بحثية سرية عرفت باسم "مشروع هـ" (حيث "هـ" تشير إلى هجرة) وخصص لها فريقًا صغيراً من الخبراء لدراسة المواقع المناسبة لبناء مستوطنات في جميع أنحاء العالم. وبختام المشروع في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٥، خطَ الخبراء أكثر من ٦٦٠ دراسة من دراسات الأراضي دونت في ٩٦ مجلداً. وقد وصفوا الأرجنتين، والبرازيل، وبوليفيا، وفنزويلا، والإقليم الشمالي في أستراليا وكندا ومنشوريا بأنها أفضل المناطق المستكشفة لبناء المستوطنات.

ولكن لم يشارك الجميع الرئيس الأمريكي حماسه لخطط إعادة التوطين هذه. فحتى في حالة توافر الأرض المناسبة، لا يعد إعادة التوطين عملية سهلة أو سريعة. وأشار خبراء السكان إلى وجود بعض العوائق، مثل: ارتفاع تكاليف تنفيذ هذه الخطط وعدم توافق مجموعات المهارات (كأن ينتقل التجار والمهنيون إلى المناطق الريفية على سبيل المثال) وعدم كفاية المواصلات والمخاوف بشأن القدرة على التكيف مع المناخات المدارية وقضايا الأمراض وعزوف الدول عن قبول مجموعات كبيرة كفاية لمقاومة الاندماج. وجرى الاهتمام أيضاً بالشروط القانونية لقبول الأشخاص وبقائهم على أراضي الدول والمواقف المحلية تجاه الوافدين الجدد وقدرة تكيف المستوطنين أنفسهم (بما في ذلك رغبتهم في تقبل مستويات معيشة أقل من مستويات معيشة سكان البلد الأصليين مؤقتًا).

وتساعد هذه العوامل في شرح سبب التباعد الشديد بين واقع عمليات إعادة التوطين واسعة النطاق عبر الحدود والتصورات الموضوعة لها بالرغم من وجود المؤيدين السياسيين والمقترحات النظرية الموسعة. فمسودات خطط إعادة التوطين في ألاسكا والفلبين وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إما أخفقت في التجسد على أرض الواقع أو انتهت بتوطين أعداد قليلة جدًا.

نصب تذكاري في جزيرة رابي (فيجي) يبيّن خارطة بانابا (كيريباتي) في الجزيرة التي تمثل موطن البانابان الذين نُقلوا إلى فيجي عام ١٩٤٥.

وبالإضافة إلى ذلك، عنت إستراتيجية حافة الهاوية السياسية بين بريطانيا والولايات المتحدة تحمس كلا الطرفين للقضية عندما تكون منطقة إعادة التوطين المأمولة في أراضي دولة أخرى غير أراضيهما لكنّهما في الوقت نفسه يعزفان عن تخصيص موارد أو تعديل قوانين الهجرة المحلية لديهما لترجمة الأفكار المطروحة في خطط ملموسة.

العوامل المألوفة

ثمة سوابق مهمة تبرز الاعتبارات الكثيرة التي يجب مراعاتها في أي تحرك مقترح. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة العمل الدولية في مؤتمر ١٩٣٨ قائمة طويلة للمسائل العملية والقانونية التي تستلزم الاهتمام قبل التفكير بأي تحرك.[٤] ويمكن الزعم أن ثمة مشاكل مشابهة تعوق العمل اليوم على معالجة تحركات الانتقال المتعلق بآثار تغير المناخ والكوارث. وقد ولدت المناقشات المعاصرة بشأن الانتقال المخطط مشاورات منذ قرن مضى حول المخاوف بشأن القدرة الاستيعابية للأراضي وندرة الموارد والنزاعات المحتملة. ويوجد مخاوف مشتركة عما إذا كانت فوائد الانتقال تفوق تحدياته النفسية والعملية الجسيمة. وتؤكد الحكومات منذ القدم وحتى الآن على ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث قبل اتخاذهم خطوات جادة بهذا الصدد على الرغم من وفرة من الأدلة التجريبية. وبالرغم من وجود بعض الثغرات المعرفية، ثمة بالفعل أولويات كثيرة واضحة عند وضع السياسيات.

وتدور كذلك مناقشات منهجية معتادة بشأن كيفية تحديد من هم بحاجة للانتقال والإطار الزمني اللازم لذلك. وبناءً عليه، ومثلما حدث في العشرينات، هناك مخاوف تحكم صلاحية الأرض للسكن الدائم استناداً إلى حجم السكان ومدى قسوة المخاطر المتوقعة. وحينها ظهرت مخاوف من الإخفاق في مراعاة آثار التطورات التقنية والزراعية التي تحد من هذه المخاطر. واليوم، تكمن المخاوف في تجاهل مسارات التوقعات لقدرة الأشخاص على التكيف والمرونة إضافة إلى التطورات الفنية المحتملة.

وأخيراً، تثير المخاوف المعاصرة بشأن "العدالة المناخية" أفكار مطلع القرن العشرين حول الحق في امتلاك الأراضي. وفي العشرينيات والثلاثينيات، اقترح بعض المفكرين أن تتنازل الدول عن أراضيها لصالح من يحتاجون الأرض (والغذاء) إذا لم يكن مواطنيها يزرعون هذه الأراضي. وهم في ذلك يتساءلون، لماذا لا تستفيد الشعوب المتكاثرة كما فعلت الدول الأخرى من قبل حين تملكت أراضيها وثروتها عندما كان العالم مفتوحًا للاستعمار؟ وفي عصرنا الحالي، يجادل البعض بأنه على الدول صاحبة أعلى انبعاثات من الغازات الدفيئة الالتزام بتعويض أكثر المتضررين من تغير المناخ الناشئ عن أنشطة بشرية وهي الدول الأقل مساهمة في حدوث الاحترار العالمي.

وبالنظر إلى الانتقال من وراء عدسة التاريخ، تنتظرنا دروس كثيرة مفيدة جوهرية وإجرائية ومفاهيمية. ويتسم تاريخ الانتقال بثغرة بين الرؤى النظرية الكبيرة من ناحية وتحديات التنفيذ العملي من ناحية أخرى. وما زالت العوائق السياسية والعملية القديمة في طريق عمليات الانتقال قائمة، وتعزز هذه الخبرات النتائج التي توصلت إليها الدراسات الحديثة بأن إعادة التوطين عملية مقلقة ومعقدة ونادرًا ما يراها المتنقلون ناجحة.

جين ماكادم *j.mcadam@unsw.edu.au* **أستاذ علوم القانون في مركز أندرو ورينا كالدور المعني بقانون اللاجئين الدولي في جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا.**
www.kaldorcentre.unsw.edu.au

١. يستخدم هذا المقال مصطلحات "انتقال" و"إعادة التوطين" تبادليًا معتمدًا في ذلك على لغة العصور التاريخية المتداولة آنذاك.

٢. انظر ماك آدم ج. (2014) "عمليات الانتقال عبر الحدود التاريخية في منطقة المحيط الهادئ: الدروس المستفادة من الانتقال المخطط في سياق تغير المناخ"، مجلة تاريخ منطقة المحيط الهادئ 49، 301.
(*Historical Cross-Border Relocations in the Pacific: Lessons for Planned Relocations in the Context of Climate Change*)

٣. انظر جين ماك آدم ج (2015) "الانتقال وإعادة التوطين من الاستعمار إلى تغير المناخ: الحل الدائم لـ "المناطق الخطرة" لندن ريفيو أوف القانون الدولي 3، 93.
(*Relocation and Resettlement from Colonisation to Climate Change: The Perennial Solution to "Danger Zones"*)

٤. انظر مكتب العمل الدولي (1938) "تنظيم الهجرة سعيًا للاستقرار" مجلة العمل الدولي561، 37
http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-8292.1938.tb00554.x/pdf.
(*The Organisation of Migration for Settlement*)

إعادة التوطين بعد وقوع الكوارث في المناطق الحضرية ببوليفيا

جيما سو

قد تكون برامج إعادة التوطين بعد وقوع الكوارث غير مناسبة وغير فعّالة وغالباً ما تفاقم استضعاف الناس بفعل آثار تغير المناخ.

في أعقاب الكوارث المناخية الواقعة في مدن بلاد الجنوب، غالباً ما يُمثل إعادة التوطين "الخيار المفروض" على سلطات المناطق الحضرية. لكنَّ الأبحاث التي جرت في كوتشابامبا تكشف أسبابًا كثيرة وراء إخفاق برامج إعادة التوطين في تشجيع الناس على الهجرة وكيف يمكن أن تترك هذه البرامج الناس يواجهون ظروفًا معيشية غير مريحة ومتقلقلة تزيد استضعافهم.

وفي ٢٠٠٨، أضر انهيار أرضي ضررًا بالغًا بنحو ٨٥ أسرة في مجتمع مدينة كوتشابامبا الفقير ذي الكثافة السكانية العالية. وأشار كثير من قاطنيه إلى العلاقة الوثيقة التي تربط هذا الحدث بزيادة معدل هطول الأمطار التي يراها كثيرون - بصرف النظر عن عمرهم أو جنسهم أو عرقهم أو ديانتهم أو وظيفتهم - مرتبطة بدورها بحالة تغير المناخ. وبات مصطلح تغير المناخ مصطلح دارجًا عند المهنيين والعامة على حد سواء في بوليفيا وليس هذا غريبًا في بوليفيا التي تعد من أكثر الدول المتضررة من تغير المناخ.

وبعد الانهيار الأرضي، وضعت بلدية كوتشابامبا خريطة مخاطر للأماكن التي تبين أنَّها مناطق "شديدة الخطورة" أو "منخفضة الخطورة". ولكن الإشكالية في تصوير هذه الخريطة للانهيارات الأرضية على أنَّها ظاهرة طبيعية متجاهلة التساؤلات السياسية أو الاجتماعية عن أسباب كون هذه الفئة من السكان التي تتعرض لها أكثر استضعافًا بفعل آثار تغير المناخ عن غيرهم وبهذا صارت هذه الخريطة تشير ضمنًا إلى "الفرار" من المنطقة المتضررة على أنَّه الحل الوحيد المناسب.

وقد وزعت خريطة المخاطر على السكان كوسيلة لتشجيع من يعيشون في المناطق "شديدة الخطورة" على الانتقال إلى المناطق الحضرية التي تبعد ٣٥ كم عن مناطقهم. وعرض مبلغ خمس آلاف دولار أمريكي على كل رب أسرة كحافز للانتقال (حيث ٣٢٠ دولار أمريكي متوسط الدخل الشهري للأسرة) وبُلِّغ السكان أنَّهم لن يحصلون على الدعم لإعادة بناء منزلهم وأنَّه لا يحق لهم بيع منزلهم أو إعادة بناءه لأكثر من طابق واحد فقط إذا ما قرروا البقاء.

ورفضت كثير من الأسر المبلغ المذكور(خمسة آلاف دولار أمريكي) ولم ينتقلوا من منازلهم. ويرجع السبب الرئيسي في إخفاق برنامج إعادة التوطين إخفاقًا كبيرًا إلى اعتماده على الفرضية التي تزعم وجود علاقة سببية مباشرة بين معلومات المخاطر وتصورات المخاطر والاستجابة لها. بيد أن هذا البرنامج تصوير ساخر للسلوك البشري المتجاهل للعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي قد تشجع الناس على العيش في المنطقة "الخطرة".

الفوائد الملموسة للعيش في مناطق خطرة

يرغب الناس غالباً في العيش في المناطق الحضرية "الخطرة" إذا توفرت فرص كبيرة مدرة للدخل وأتيحت الخدمات وكان الغذاء أرخص عمومًا. ومع ذلك، تبرز الأبحاث التي أجريت في

مخيم ما بعد التعرض لخطر الانهيار الأرضي في منطقة كوتشابامبا.

كوتشابامبا أيضاً أنَّ "التعلق بالمكان" - المرتبط بشعور الفرد بالهوية والانتماء - يثبط عزائم الناس بشدة عن الانتقال.

"بنيت هذا المنزل، فكيف لي أن أبيعه؟ .. ولا تريد أمي كذلك بيعه لما يحمله في جنباته من ذكريات، فقد نشأنا هنا، وعكفوا على تربيتنا هنا وهم لا يرغبون في الانتقال". (أحد السكان المحليين)

"أحب هذا المنزل، وأحب فكرة كوني ترعرعت فيه منذ أن كنت فتاة صغيرة. وقد خضنا مغامرات كثيرة هنا، ووقعت أحداث كثيرة هنا، لذا فقد عشت ذكريات جميلة في هذا المنزل". (إحدى السكان المحليين)

ولكن المشكلة تكمنٍ في أن تحديد مدى فاعلية برامج إعادة التوطين ليست دائمًا حصرًا على محللي التكلفة والفائدة بشأن جدوى الانتقال أو البقاء. وبعض السكان أرادوا الانتقال ولكنهم عجزوا عن تحقيق ذلك بسبب الآثار السلبية لبرنامج إعادة التوطين التي حجمت قدرتهم على الانتقال بعيدًا عن المنطقة.

المحاصرون في عالم النسيان

يعزف السكان الذين يعيشون في المناطق "شديدة الخطورة" عن الانتقال لما سيتكبدونه من خسائر جسيمة في استثماراتهم التي أنفقوها لبناء منازلهم. وبالإضافة إلى ذلك، مبلغ خمسة الآلاف دولار أمريكي الذي عرضته عليهم البلدية أقل بكثير من قيمة منازلهم والأرض المقامة عليها.

وبعد مرور ثلاث سنوات على الانهيار الأرضي، لم يضطر السكان الذين رفضوا الانتقال إلى أكثر من مجرد تدعيم جدران منازلهم وأسقفتها بالأعمدة الخشبية و/أو إخفاء الأماكن المتضررة بالأغطية. فهم لا يرون إعادة بناء منازلهم ذا جدوى لأنهم يعتقدون أنَّ الانهيارات الأرضية ستحدث مجددًا ولن تمنع أي إنشاءات الضرر الذي سيحل.

"لماذا ننفق الأموال في البناء ومن المتوقع تكرار ما حدث، وفي الغالب سيحدث مرة أخرى. ... نحن نعيش في المنطقة الحمراء هنا. فهذا استثمار عديم الفائدة ... كنا نفكر في بيع [المنزل] ولكنهم لن يسمحوا لنا حتى ببيعه ..." (أحد السكان المحليين)

وهكذا، يحيا السكان غالباً في ظروف معيشية غير مريحة ومتقلقلة تزيد استضعافهم بسبب آثار تغير المناخ وتضعهم في مخاطر جسيمة ناتجة عن الكوارث المستقبلية.

وتكمن المشكلة في مسألة السلوك البشري قاصر الفهم الذي يميز برنامج إعادة التوطين. فهو لا يراعي الأسباب الكثيرة وراء اختيار الناس للعيش في المناطق "الخطرة" ولا يراعي الآثار غير المباشرة والضارة التي قد يُخلّفها إعادة التوطين على من اختاروا البقاء في موطنهم. ولهذا، فأي تدخل بعد وقوع الكوارث يستقي من فهمٍ الأشياء الكثيرة التي يقدرها الناس ويدمجها في برامجه بدلًا من اعتبارها غير ذات صلة أو معرقلة للتدخل المثمر.

جيما سو gemma.sou@manchester.ac.uk محاضرة في معهد الاستجابة للأوضاع الإنسانية والنزاعات في جامعة مانشستر. www.hcri.manchester.ac.uk
@gemmasou

جدران مدعومة، ما بعد الانهيار الأرضي، كوتشابامبا.

التركيز على النُّزوح المرتبط بالمناخ

سكوت ليكي وإيزيكيال سيمبرنغام

ينبغي للانتباه العالمي أن يضع التركيز الأكبر على تطبيق الممارسة المثلى وبناء المبادرات الإبداعية لحل مشكلة النُّزوح المرتبط بالمناخ بدلاً من التصارع مع التحركات الأكثر ندرة للأشخاص عبر الحدود.

تحتاج الدول والمجتمعات التي تواجه للتو مشكلة النُّزوح المرتبط بالمناخ ضمن حدودها إلى رفع مستوى الخبرات الفنية والمالية لديها لدرجة كبيرة كما ينبغي لها رفع مستوى الدعم لإيجاد الحلول لهذا التحدي الجديد. وتظهر الخبرات أنّ غالبية حالات النزوح المرتبطة بالمناخ لن تتعلق بقرارات الهجرة الفردية بل بالمخاطر التي تواجهها مجتمعات بأكملها. وتبين الخبرات أيضاً أنَّ المجتمعات غالباً ما ترغب في البقاء لكن الضرورة أحياناً قد تدفعها للانتقال جماعياً للبحث عن أرض أكثر أماناً تقدم لهم الدعم الاجتماعي-الاقتصادي بما في ذلك المدارس والمستشفيات وسبل كسب الرزق.

وربما يعود السبب في عدم إيلاء الاهتمام الكافي لهذه القضايا إلى أنَّ إعادة نقل المجتمعات قضية أكثر صعوبة من الناحية المفهومية والعملية من التركيز على قرارات الهجرة الفردية. وفي حالات نقل المجتمعات، تتبين ضرورة الحصول على تقديم الاستشارات المجتمعية الحقيقية وضرورة الاختيار الفعال لمواقع الانتقال والإعداد لها والدعم المستمر في مرحلة الانتقال. وكل ذلك ينطوي على تحديات عدا عن أنه يستهلك وقتاً كبيراً.

وهناك أيضاً عدم الرغبة الواضحة أو عدم القدرة على قبول فكرة ارتباط أحداث النُّزوح التي تقع الآن مع التغير المناخي، وربما سبب ذلك الصعوبة المتصورة في تحديد الرابط السببي الدقيق بين التغير المناخي ونزوح الفرد "معضلة السببية".

ومقدور المانحين وغيرهم ممن يهتمون بقضية النزوح المرتبط بالمناخ دوراً محورياً في بناء الحلول الخلاقة وتطبيقها من خلال المساعدات السياسية والمالية والفنية والدعم المصمم لحل ذلك النزوح في أفضل طريقة ممكنة. ويتضمن ذلك حتمية تركيز الاهتمام على على النقل المخطط له للمجتمعات من المناطق المعرضة للأخطار الكبيرة بحيث تكون المجتمعات نفسها هي التي تقود العملية منذ بدئها. ولضمان تسلم النازحين إثر التغير المناخي ضمن الدول للدعم الكافي، يجب تحقيق نقلة استحقت منذ زمن في عقلية المجتمع الدولي.

تقدم مبادئ أشباه الجزر حول النزوح الداخلي المرتبط بالمناخ (المتفق عليها في أغسطس/آب ٢٠١٣) إطاراً معيارياً وعملياً مفيداً لتحقيق هذا التغيير وتقديم الدعم.[1] وتقدم هذه المبادئ إطاراً متماسكاً قائماً على الحقوق للإعداد للنُّزوح الداخلي والاستجابة له بما في ذلك التدابير اللازمة

جوسلين كاريل

تعبئة أكياس الرمل في بونريكي في جزيرة تاراوا، كيريباتي.

لخفض مخاطر الكوارث والتكيف على المستوى المجتمعي ونقل المجتمعات المخطط له والتدابير التي يجب اتباعها خلال عملية تنفيذ الحلول المستدامة القائمة على الحقوق. وبُنيت المبادئ على قواعد قوامها المعايير القانونية الدولية والقانون العرفي والممارسات المثلى والخبرات في جميع أنحاء العالم.

وما زال الطريق طويلاً أمام الحكومات المنفردة والمجتمع الدولي للمضي قدماً في سبيل ضمان احترام وتحقيق حقوق كل نازح من النازحين نتيجة التغير المناخي خاصة الحقوق الأكثر استخطاراً وضعفاً مثل سبل كسب الرزق والسكن وحقوق الأراضي والممتلكات. وينبغي للدول أن لا تكتفي بمنع وقوع الانتهاكات على حقوق الأشخاص النازحين بسبب التغير المناخي بل يجب أيضاً أن تتخذ تدابير استباقية لإيجاد الأطر المؤسسية الشاملة (مع القوانين والسياسات والمؤسسات والبرامج المتخصصة) لمساعدة الدولة في الاستعداد استعداداً كافياً للنُّزوح المناخي والاستجابة الفعالة عند وقوع النزوح.

سكوت ليكي scott@displacementsolutions.org
مدير ومؤسس وإيزيكيال سيمبرنغام msimperingham@gmail.com مستشار قانوني دولي لدى مؤسسة حلول النُّزوح www.displacementsolutions.org.

١. http://displacementsolutions.org/ds-initiatives/the-peninsula-principles مجلد آخر: إصلاح النزوح المرتبط بالمناخ: مبادئ أشباه الجزر، ويضم المجلد تعليقاً قانونياً حول مبادئ أشباه الجزر وسوف تنشره دار روتليدج للنشر في 2015.
(*Repairing domestic climate displacement: the Peninsula Principles*)

مشروع قانون الهجرة في البرازيل

إيزابيلا بياسينتيني دي أندرادي

تعمل البرازيل على وضع حل بعيد الأمد بغية تجسير الهوَّة التشريعية التي تؤثر على المهاجرين البيئيين عالمياً.

واجه التشريع البرازيلي عدداً متزايداً من وفود المهاجرين الهاييتيين بعد زلزال ٢٠١٠[١] لأنه لم يكن كافياً للتعامل مع هذه الفئة الجديدة من المهاجرين بالطريقة المناسبة. فمن مفهوم السلطات البرازيلية، لم يكن المهاجرون الهاييتيون واقعين ضمن تعريف اللاجئ على اعتبار أن أسباب هجرتهم كانت متعلقة بالكوارث البيئية وعدم الاستقرار. ونتيجة لذلك، لم يكن لدى البرازيل أي أسس قانونية لقبول هؤلاء المهاجرين على أنهم لاجئون.

وإزاء ذلك، ظهر حل مؤقت من خلال سن المرسوم التشريعي رقم ٩٧ وهو تشريع استثنائي محدود في الزمان والنطاق يُمنَح المواطنون الهاييتيون بموجبه تأشيرات الدخول مدة خمس سنوات على أسس إنسانية. ويعبر عن هذه الأسس صراحة بأنها "الأسس الناتجة عن تردي الظروف المعيشية للمواطنين الهاييتيين نتيجة الزلزال الذي ضرب هايتي في الثاني عشر من يناير/كانون الثاني ٢٠١٠". وكان من المقرر أن يبقى المرسوم التشريعي المذكور نافذ المفعول مدة لا تتجاوز سنتين وأن لا تُمنَح تأشيرات الدخول لما يزيد على ١٢٠٠ شخص في العام الواحد. ومع ذلك، صدرت مرسومات تشريعية لاحقة في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ لإزالة السقف المحدد لمنح تأشيرات الدخول ما يعني بقاء المرسوم التشريعي رقم ٩٧ ساري المفعول لغاية الثلاثين من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥.

إلا أنَّ تأشيرة الدخول التي تصدرها البرازيل لأسباب إنسانية لا تقدم حلاً بعيد الأمد لهذه المشكلة المنتشرة على اعتبار أنَّ طلب التأشيرة مقيد بكارثة هاييتي والمواطنين الهاييتيين فقط دون غيرهم فهي بذلك لا تلبي حاجة بلدان أخرى أو شعوب أخرى ممن يواجهون مخاوف مشابهة لما واجهه الهاييتيون. ولتقديم حل دائم وشامل، لا بد من إجراء عملية إصلاح في التشريع الحالي الناظم لشؤون الأجانب.

ولتحديث ذلك التشريع وتلبية الحاجات المعاصرة، شكَّلت وزارة العدل لجنة من الخبراء بغرض عرض مقترح مشروع قانون للهجرة والترويج لحقوق المهاجرين في البرازيل. وخضع المقترح على مدار عام كامل تقريباً لمناقشات الأكاديميين والخبراء وممثلي الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع

المدني، ويؤسس مشروع القانون للمبادئ العامة التي تُوجِّه سياسات الهجرة في جوانبها العامة الكلية مثل حقوق الإنسان ونبذ كراهية الأجانب والتمييز الاجتماعي ونبذ تجريم الأشخاص على أساس أنهم مهاجرون والتعامل مع الغرباء على قدم المساواة مع المواطنين وتأسيس السياسات العامة لإدماج المهاجرين في سوق العمل.

والأهم من ذلك أنَّ مشروع القانون يتضمن أحكاماً[٢] تتيح منح تأشيرات الدخول المؤقتة لأغراض إنسانية بما في ذلك الحالات التي تتضمن مواطني دولة أخرى أو منعدمي الجنسية الذين يواجهون في داخل بلادهم نزاعات أو أزمة أو نوائب أو انتهاكات جسيمة ومعممة لحقوق الإنسان التي تقرها بتلك الصفة الحكومة البرازيلية. وبقبول المصائب على أنها سبب من الأسباب التي تؤهل من يعاني منها للحصول على تأشيرات الدخول الإنسانية، يؤسس مشروع القانون بطريق غير مباشر فئة المهاجرين البيئيين ويسد ثغرة لا يستهان بها ليس في القانون المحلي فحسب بل بالقانون الدولي أيضاً. ويمكن أيضاً منح تأشيرة الدخول المؤقتة لأغراض إنسانية على ضوء أحكام مشروع القانون للقاصرين المهاجرين غير المصحوبين ببالغين وكذلك لأغراض لم الشمل الأسري. ويبدو أن صياغة مشروع القانون جاءت بطريقة عامة لدرجة تكفي لتمكين أي ضحية من ضحايا الكوارث البيئي واسعة النطاق من التأهل للحصول على تأشيرة الدخول بغض النظر عن بلده الأصلي.

ومع أنَّ مشروع القانون المذكور يمثل مبادرة محلية، فهو يتبع نهجاً إقليمياً. ففي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، استضافت البرازيل اجتماع قرطاجنة ٣٠+ للاحتفاء بالذكرى السنوية لإعلان قرطاجنة حول اللاجئين الذي أُقرَّ عام ١٩٨٤،[٣] ويشير إعلان البرازيل وخطة العمل الذين تبناهما الاجتماع صراحة للهجرة المستحثة بالمناخ على أنها من المخاوف التي يجب التصدي لها، وسوف تساهم الموافقة على مشروع القانون البرازيلي في معالجة هذا التخوف في أثناء سد ثغرة تشريعية تؤثر على المهاجرين عالمياً.

إيزابيلا بياسينتيني دي أندرادي
isabelapiacentini@gmail.com **أستاذة القانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة بوزيتيفو.** *www.up.edu.br*

تتقدم الكاتبة بالشكر لكل من الآتية أسماؤهم لمساعدتهم في إعداد هذا البحث: آنا جوليا باسويلو ميراندا وكالين نيتسل وناتاليا شوستر رايس

١. انظر أيضاً www.fmreview.org/ar/fragilestates/ponthieu-derderian
٢. المقالتان ٣٣ و ٤٤.
٣. انظر كارلوس مالدونادو كاستيلو "عملية قرطاجنة: ثلاثون عاماً على الإبداع والتضامن" صفحة 89-91

الكوارث والتَّهجير وإطار جديد في القارتين الأمريكيتين

ديفيد جايمس كانتور

هناك نطاق مذهل من الأمثلة الإيجابية عن القانون والسياسات والممارسات الوطنية في جميع أنحاء الأمريكيتين، وتوضح تلك الأمثلة كيف استجابت الدول لتبعات الهجرة المترتبة على الكوارث.

في القارتين الأمريكيتين، كما في العالم أجمع، لا يوجد أي معايير عالمية أو إقليمية لتحديد ما إذا كان التهجير الناتج عن الكوارث الطبيعية يؤهل المهاجرين أو المهجَّرين للسفر إلى إقليم بلد آخر أو الإقامة فيه.

وهناك نوعان من التحركات السكانية من بلدان القارتين الأمريكيتين إثر الكوارث سريعة الحدوث. يتمثل النوع الأول في الهجرات العجولة التي غالباً ما تكون مؤقتة وتتجه من بلد إلى آخر (عبر الحدود) هرباً من كارثة ما أو من التبعات السلبية المباشرة لتلك الكارثة (التهجير العابر للحدود) والنوع الثاني يتمثل في الهجرات ذات المدى الأطول التي تقطع مسافات أكبر نتيجة الأضرار الواسعة التي خلفتها الكارثة بما في ذلك البنية التحتية ("التَّهجير إلى خارج البلاد"). لكنَّ تدفقات المهجَّرين عادة ما تأتي من البلدان الأفقر إلى الإقليم وعادة ما يتبعون مسارات تقليدية تسم جنسية أولئك المهجَّرين.

وفي هذ السياق، أجريت دراسة حول القارتين الأمريكيتين بالتركيز على مشكلة يبدو أنها مستعصية وتتعلق بتطوير الاستجابات القانونية الملائمة للتَّهجير العابر للحدود في

سياق الكوارث الناتجة عن الأخطار الطبيعية، وجاءت هذه الدراسة لغايات إثراء ورشة عمل رعتها مبادرة نانسن المنعقدة في فبراير/شباط ٢٠١٥ وحضرها ممثلون عن أحد عشر دولة من المؤتمر الإقليمي حول الهجرة.[1]

وليس الهدف من دراسة مبادرة نانسن أن تستقرئ إطاراً قانونياً من القانون الدولي الحالي بل تقدم الدراسة مراجعة عملية حول القوانين والسياسات والممارسات الوطنية عبر القارتين الأمريكيتين لتقييم كيفية تعاملها الفعلي مع حماية الأشخاص الحاليين المهجَّرين بالكوارث والمساعدة في تلبية حاجاتهم أو كيفية رد تلك القوانين والسياسات والممارسات في حالة مواجهة شخص غريب (وافد أجنبي) في مثل هذا الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، لا تقيد الدراسة الاستقصاء على قانون حقوق الإنسان أو قانون حماية اللاجئين فحسب بل تنظر أيضاً إليهما معاً ضمن الإطار الأكبر نطاقاً لقوانين الهجرة الوطنية لكل بلد على حدة.

قانون الهجرة بصفته الأداة الأولى

من الواضح أنَّ معظم الدول في المنطقة تنظر إلى قانون الهجرة (وليس قانون اللجوء) على أنه الأداة الأولى في الاستجابة لأوضاع الأجانب المتأثرين بالكوارث. وقد تظهر مثل هذه الأوضاع مع الأشخاص الذين يهربون من الكارثة في بلدهم ويسعون إلى الحصول على إذن بالسفر إلى بلد آخر أو دخوله أو البقاء فيه. وبالمثل، قد تؤثر الكارثة خارج البلاد على غير المواطنين المقيمين في إقليم دولة أخرى ثالثة فيتأثر وضعهم المهاجر أو قد يجعل من إزالتهم أمراً غير مأمون. وأخيراً، يواجه الأجانب مواقف استضعاف خاصة في حالة وقوع كارثة في بلد يقيمون على أراضيه.

وفي كثير من الحالات، تسّهل الدول في القارتين الأمريكيتين سفر الأجانب و/أو دخولهم إلى البلاد و/أو إقامتهم على أراضيها من خلال تطبيق الفئات النظامية للهجرة لتمكين الأشخاص المتأثرين من الاستفادة من وضع مستقر قدر الإمكان للهجرة. فعلى سبيل المثال، قد تُطبق الاعتبارات المسرِّعة لطلبات الهجرة أو قد يُتنازَل عن شرط من شروط قواعد الهجرة (مثل القواعد المتعلقة بالطالب أو بفرد من أفراد العائلة) على أسس إنسانية للأشخاص المتأثرين بالكارثة خارج البلاد.

وبالنسبة للمتأثرين بالكوارث ممن لا يمكن حل مشكلة وضعهم التهجيري بسهولة بمجرد تطبيق الفئات النظامية للهجرة، تلجأ كثير من الدول إلى فئات الهجرة الاستثنائية في قانونها الوطني للسماح للمهاجرين بالسفر والتنقل أو الدخول أو الإقامة. وفي العادة، تمنح هذه الفئات شكلاً مؤقتاً وأكثر تزعزعاً مما تمنحه الفئات النظامية وفي أغلب الأحيان لا يُسمح للمهاجرين بالعمل إلا بإذن. ومع ذلك، هناك فائدة من هذه الفئات إذ تستجيب للتبعات المباشرة للكارثة.

وفي هذه السياقات، تقوم عملية منح الإذن بالسفر أو الدخول إلى البلاد على نوع من الاجتهاد في صنع القرارات الذي يمارسه موظفو الحكومة على أسس إنسانية. وغالباً ما يمنح القانون هذه السلطة في الاجتهاد مساحة واسعة وغير محددة النطاق. لكنَّ عدداً من البلدان في القارتين الأمريكيتين تذكر في قوانينها و/أو سياساتها الوطنية صراحةً الكوارث التي يمكن ممارسة الاجتهاد بطريقة إيجابية.

وبهذا الخصوص، يطالب مسؤولون حكوميون في القارتين الأمريكيتين بحصولهم على إرشادات توجيهية أكثر وضوحاً بشأن متى ينبغي لهم ممارسة هذا الاجتهاد الإنساني المنصوص عليه في قانون الهجرة بصورة إيجابية بما ينصب في فائدة الأشخاص الذين هجَّرتهم الكوارث. واستجابة لذلك، أوصى المشاركون في المؤتمر الإقليمي حول الهجرة ببناء دليل إرشادي للممارسات الفعالة حول قبول المهاجرين وإقامتهم وتحركهم عبر الحدود في سياق الكوارث (يشار إليه اختصاراً بدليل الممارسات الفعالة). وبالاستفادة من الممارسات الإقليمية، يمكن بناء هذا الدليل الإرشادي على مبدأ أنَّ الاجتهاد الإنساني عادةً ما ينبغي ممارسته إيجابياً حيث يتأثر الغريب شخصياً ولدرجة خطرة بالكوارث خارج البلاد.

ومع ذلك، هناك نطاق من الأوضاع التي ينبغي فيها الممارسة السلبية لهذا الاجتهاد الإنساني ضمن الحدود المحددة بصرامة. وبالنسبة لمهجري الكوارث، غالباً ما يكون الوضع كذلك فيما يخص قرارات قبول اللاجئ وعدم إزالته من البلاد. وهكذا، على سبيل المثال، عندما يترتب على القرار السلبي أثر في تعريض المهاجر للخطر الحقيقي على الحياة أو السلامة الشخصية بسبب الكارثة أو تبعاتها، فعندها ستكون الممارسة السلبية للاجتهاد

مخالفة لقواعد حقوق الإنسان الملزمة. ومن هنا، لا بد من التأكيد على أنَّ الاجتهاد يجب (وليس مجرد يحبَّذ) ممارسته بطريقة إيجابية.

وقد يتجلى الأثر التهجيري للكوارث ليس على المهاجرين من البلد المتأثر فحسب بل أيضاً على المهاجرين الذين يعيشون في البلد المتأثر بالكارثة (ومثال ذلك مهاجرو أمريكا الوسطى في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء إعصار كاترينا). وهكذا يمكن أن يُبنَى دليل الممارسات الفعالة على الممارسات القائمة في القارتين الأمريكيتين بهدف اقتراح التوصيات بشأن الطريق التي يمكن بها منح هؤلاء المهاجرين العناية الخاصة في أثناء جهود الإغاثة. وتشتد حدة هذا التحدي مع المهاجرين غير المصطحبين لوثائق رسمية أو غير النظاميين خاصة إذا كانوا في طريق العبور إلى وجهة أخرى.

دور قانون اللاجئين

فيما يخص مسألة توفير الحماية للاجئي الكوارث بموجب قانون اللاجئين، لا تنظر الدول في القارتين الأمريكيتين إلى الكارثة الناتجة عن المخاطر الطبيعية بحد ذاتها على أنها أساس لمنح الأشخاص صفة اللاجئ. واستثناءً لهذه القاعدة، تتضمن تشريعات كوبا الوطنية في تعاملها مع اللاجئين الأشخاص الذين يفرون من بلادهم "بسبب الطوفان أو أي ظاهرة أخرى من ظواهر الطبيعة"، وكوبا هي الوحيدة التي تنتهج ذلك الطريق من بين الدول الأخرى في القارتين الأمريكيتين.

ومع ذلك، هناك اعتراف في القارتين الأمريكيتين أنَّ الدمار الذي تتسبب به الكوارث قد تؤدي إلى مخاطر التعرض للاضطهاد و/أو وقف الحماية الوطنية الممنوحة في الدولة المتأثرة كما حدث في هايتي بعد زلزال ٢٠١٠. ومن هنا، لا بد لدليل الإرشادات التوجيهية الفعال للممارسات أن يضع مقترحات لحلول مشكلات دخول مهجري الكوارث وإزالتهم وإقامتهم وذلك بالاسترشاد بقانون اللاجئين والقوانين الوطنية للحماية التكميلية.

دور التعاون الإقليمي

تمثل الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في القارتين الأمريكيتين دوراً في الترويج لتبني تدابير الهجرة الخاصة وتبنيها فيما يخص الأسس الإنسانية التي تتبعها الدول الأعضاء. وأينما كانت هذه الممارسات موجودة، فقد لقيت التشجيع أو الموافقة عليها وتبنيها. وتأسيساً على ذلك، من الموصى به أن يتضمن الدليل الإرشادي للممارسات الفعالة سلسلة من المقترحات حول كيفية استخدام الدول الأعضاء للمؤتمر الإقليمي حول الهجرة لبناء مقاربة قانونية أكثر تنسيقاً وتعاوناً عندما تترك الكارثة تبعات تهجيرية شديدة الأثر على واحدة أو أكثر من دول المؤتمر الإقليمي حول الهجرة.

وبتبني المؤتمر الإقليمي حول الهجرة لمثل هذا الدليل في مرحلة متأخرة من هذا العام، سوف تتخذ المنظمة موقعاً قيادياً عالمياً في الاستجابة للتبعات الإنسانية للكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمثل ذلك الدليل أن يقدم نموذجاً جديداً مثيراً بالنسبة لدول القارتين الأمريكيتين بل ربما للمناطق الأخرى في العالم في سبيل حل هذا التحدي الإنساني.

وعلى العموم، تحدد دراسة مبادرة نانسن نطاقاً مهماً يتضمن القوانين الوطنية الحالية والسياسات والممارسات المرتبطة بالمهاجرين المتأثرين بالكوارث في القارتين الأمريكيتين. وبالترويج لتطبيق متناسق وموحد لهذه الأطر الوطنية في سياق الكوارث، قد تحدث نتائج فعالة ومؤثرة بدلاً من البحث عن قوانين دولية جديدة للحماية تسود على تلك الأطر.

ديفيد جامس كانتور *David.Cantor@london.ac.uk* مدير مبادرة قانون اللاجئين، كلية الدراسات المتقدمة، جامعة لندن.
www.sas.ac.uk/hrc/projects/refugee-law-initiative

أجرى الباحث بحث دراسة مبادرة نانسن وورقة النقاش بدعم كريم من مؤسسة قادة بحوث المستقبل التابعة لمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية (رقم المنحة (ES/K001051/1).

١. كانتور د ج (2014) قانون الدولة الحالي وسياساتها وممارستها بشأن آليات الحماية المؤقتة من الكوارث الطبيعية: دول المؤتمر الإقليمي حول الهجرة وغيرها في القارتين الأمريكيتين، مبادرة نانسن
(*Existing State Law, Policy and Practice on Temporary Protection Mechanisms for Natural Disasters: States of the Regional Conference on Migration and Others in the Americas*)
يضم المؤتمر الإقليمي حول الهجرة أساساً دول أمريكا الشمالية والوسطى وهي: بيليز وكندا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيك والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراجوا وبنما والولايات المتحدة الأمريكية.

ترتيبات الحماية المؤقتة لسد الثغرة في نظام الحماية

فولكر تورك

الترتيبات المتوقعة لازمة لتوفير الحماية للمهجرين عبر الحدود بسبب الكوارث، وهنا تكمن الثغرة حالياً.

لا يوجد صك دولي تحمي المهجَّرين عبر الحدود بسبب تغير المناخ في يومنا هذا. وبزيادة معدل التَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ - مثلما هو متوقع - ستتسع الثغرات القائمة في نظام حماية المهجَّرين في هذه السياقات اتساعًا كبيرًا.

ومع أنَّ قانون حقوق الإنسان يكفل حقًا غير مباشر بقبول المهجرين والبقاء في الدولة عندما يتسبب ترحيل الشخص إلى موطنه في تعرضه لمعاملة غير إنسانية، لا يعالج هذا القانون جميع أشكال التَّهجير. وفي الوقت الذي تكفل فيه الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم - على سبيل المثال - بعض الحماية للعمال المهاجرين، فهي لا تضمن لهم حق الدخول إلى الدول المضيفة أو الإقامة الدائمة فيها. وعلاوة على ذلك، لا يعالج باستمرار القانون الوطني والاتفاقيات الإقليمية عمومًا حالات البقاء المؤقتة، كما في أوقات تضرر موطن المهاجر بسبب الكوارث.

وتسمح قوانين الإغاثة في حالات الكوارث في بعض الدول بتقديم المساعدات الإنسانية لجميع الأشخاص في أعقاب الكوارث مباشرة بغض النظر عن وضعهم القانوني في الدولة وتصبح مع الوقت هذه المساعدات قاصرة على المواطنين وحسب. وعامة، ثمة ثغرة قانونية تتعلق بالتَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث. فمع وجود أمثلة فعلية على السماح بالإقامة الدائمة للمهجرين عبر الحدود في سياقات الكوارث وإدخالهم إلى البلاد إلا أن تلك الإجراءات وقتية وغير منسقة غالبًا.

إجراءات الحماية المؤقتة

في حالة السماح للمهجرين عبر الحدود بالبقاء في دولة جديدة أو بدخول أراضيها، من الأهمية بمكان توضيح حقوقهم ومسؤولياتهم أثناء مدة بقائهم مع مراعاة قدرة الدولة والمجتمعات المضيفة الاستيعابية. ويعتقد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين أنَّ إجراءات الحماية المؤقتة أو البقاء قادرة على مواجهة هذا التحدي ووضع المبادئ التوجيهية بشأن ترتيبات الحماية المؤقتة أو البقاء في فبراير/شباط ٢٠١٤ عقب اجتماعين للخبراء في ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى مساعدة الحكومات في الاستجابة للأزمات الإنسانية وتحركات السكان المعقَّدة أو المختلطة في حالات تكون فيها الاستجابات الحالية غير مناسبة أو غير كافية. ولتشجيع عامل التوقعّية في الاستجابات، تدعو المبادئ التوجيهية إلى وضع "ترتيبات دائمة" يُتفق عليها على أساس متعدد الأطراف/إقليمي وتُفعل في إطار الاستجابة لحالات أو أحداث معينة متي وقعت. ويهدف الاهتمام بمثل هذه الترتيبات بدلاً من العمل الانفرادي أو العمل المؤقت إلى تشجيع اتساق معايير المعاملة في جميع الدول في المنطقة ذاتها ما يُقلص دوافع التحركات المستقبلية.

ومصطلح الحماية المؤقتة مفهوم عمره عقود وطُبق في حالات مختلفة كثيرة ودول عديدة وخاصة

في قضية عام ٢٠١٤، رفضت محكمة الهجرة والحماية في نيوزيلندا المطالبة المتعلقة بتغير المناخ التي تقدمت بها أسرة توفالية للحصول على وضع اللاجئين بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. ومن بين حيثيات الأسرة ذات الأربعة أفراد، أنَّ آثار تغير المناخ - وخاصة ارتفاع منسوب مياه البحر - وغياب مياه الشرب النظيفة سيؤثر عليهم سلبيًا إذا ما أجبروا على العودة إلى موطنهم. ومع أن المحكمة أوقفت قرار ترحيلهم ومنحتهم حق الإقامة، كان ذلك بمثابة استخدام لسلطة المحكمة التقديرية لأسباب إنسانية نظرًا للروابط الأسرية القوية التي ترتبط بها هذه الأسرة في نيوزيلندا.[1] ولم تستند المحكمة في قرارها هذا إلى أي التزامات قانونية محلية أو دولية.

في حالات التدفق الجماعي. وتقر المبادئ التوجيهية الجديدة بالإنجازات الكثيرة في مجال توفير الحماية المؤقتة على مدار السنين في سياقات كثيرة مختلفة إلا أنَّنا قلقون بشأن استمرار الالتباس المخيم على نطاق هذا المفهوم ومعناه. وبالإضافة إلى ذلك، ندرك الحاجة لوجود استجابات متوقعة ومتسقة وكذلك مرنة للأزمات الإنسانية وتحركات السكان المعقَّدة. ولهذا السبب، توضح المبادئ التوجيهية المقصود بالحماية المؤقتة/البقاء، وما لا يُقصد بها، وما لا ينبغي أن يُقصد بها.

وتوضح المبادئ أيضاً أربعة سيناريوهات يستحيل في ضوئها تطبيق تحديد وضع اللاَّجئ الفردي ولا يصلح معها إلا المبادئ التوجيهية بشأن ترتيبات الحماية المؤقتة أو البقاء، وهي:

- تدفقات واسعة النطاق من طالبي اللجوء أو أي أزمات إنسانية أخرى مشابهة.
- تحركات السكان المعقَّدة أو المختلطة، مثل: سيناريوهات الوصول بالقوارب الإنقاذ في البحار
- السياقات المتغيرة والانتقالية.
- الظروف الاستثنائية والمؤقتة الأخرى في الموطن التي تستلزم الحماية الدولية والتي تمنع العودة في أمان وكرامة.

وتدعو المبادئ التوجيهية أيضاً إلى تخطي الحماية المؤقتة أو الإقامة إلى الأوضاع والحلول الأخرى. وفي المبادئ التوجيهية، تُحدد منهجية إنهاء الحماية المؤقتة بحالات معينة أو تعتمد على ظروف معينة ولا تستند إلى إطار زمني محدد مسبقًا. وفي اجتماع الخبراء الأول، ساد الاتفاق على ضرورة ألا يتجاوز الحد الأقصى لهذا النوع من الحماية الثلاث سنوات. ومع ذلك، لم يتطرقوا في الوقت نفسه إلى الحد الأدنى نظراً لصعوبة تحديد مدة الإقامة اللازمة تحديدًا دقيقًا وخاصة في المراحل الأولية للأزمات الإنسانية وتحركات السكان المعقَّدة. وعلاوة على ذلك، قد يُثبط وضع حد أدنى من تفعيل النظام إذا كانت مدته طويلة.

ولوضع درجة حماية مناسبة للمستفيدين لضمان إقامة كريمة لهم، تغطي المبادئ التوجيهية أيضاً الجوانب العملياتية والعملية للمبادئ التوجيهية بشأن ترتيبات الحماية المؤقتة أو البقاء الخاصة بدخول الدول واستقبال الوافدين لها ومعايير الحماية الدنيا والتعاون الدولي وتقاسم الأعباء والتشاور والتنسيق. وتبين المبادئ كذلك تحسن معايير الحماية بامتداد فترة الإقامة.

والأهم من ذلك، توضح المبادئ التوجيهية أنَّ المبادئ التوجيهية بشأن ترتيبات الحماية المؤقتة أو البقاء لا تخل بالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، وخاصة اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ و/أو بروتوكولها لعام ١٩٧٦ وكذلك حقوق الإنسان الأخرى و/أو صكوك اللاجئين الإقليمية التي تمثل الدول أطرافًا فيها. ولكنها جاءت مكملة للنظام الدولي لحماية اللاجئين وبانية عليه. ووفقًا لتوصيات مبادرة نانسن بشأن التَّهجير العابر للحدود المستحث مناخيًا في ٢٠١٥، يؤمل أن تستغل الدول الفرصة - عند وضعها جدول الأعمال المستقبلي بشأن الحماية - وتولي اهتمامًا جادًا لقيمة اتخاذ إجراء وقائي بالاتفاق على ترتيبات متوقعة للحماية المؤقتة والبقاء وتنفيذها وتضمينها في تشريعاتها الوطنية. وقد صارت الحاجة لفعل ذلك ملحة في المناطق المعرضة فعليًا للكوارث أو التي ستتعرض لها بما فيها الكوارث المرتبطة بتغير المناخ.

فولكر تورك *turk@unhcr.org* **المفوض السامي المساعد (المعني بالحماية)، مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين.**
www.unhcr.org

المبادئ التوجيهية متاحة على:
http://refworld.org/docid/52fba2404.html

١. قرار المحكمة، 4 يونيو/حزيران، 2014، متاح على:
https://forms.justice.govt.nz/search/IPT/Documents/Deportation/pdf/rem_20140604_501370.pdf

اللاجئون والتغير المناخي والقانون الدولي

ماريا حوسيه فيرناندیز

كيف يمكن لفئة "لاجئي المناخ" أن تلقى الاهتمام ضمن القانون الدولي في القرن الواحد والعشرين؟

إذا سلَّمنا بوجود ظاهرة التغير المناخي التي يتسبب بها البشر، لا يمكننا أن ننكر المضمونات الواضحة لها على حقوق الإنسان. لكنَّ الأمر الذي ما زال غير واضح كيفية ودرجة وصف تأثيرات الغير المناخي على أنها تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان بالمعنى القانوني البحت. فالقانون لا يرى شيئاً اسمه "لاجئو المناخ" رغم الاستخدام الكبير لذلك المصطلح لأن القضايا المناخية والبيئية لا تقع ضمن تعريف اللاجئ في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

ومع ذلك، يمكن تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية على الحالات التي لا يوجد فيها أمل معقول بعودة المهاجرين إلى الأوضاع التي تهدد حياتهم. فالتغير المناخي غالباً ما ينظر له على أنه عنصر مضاعف للمخاطر في سياق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة مسبَّقاً التي تمثل عناصر أساسية من عناصر الخطر لكل مجتمع محلي. ومع أنَّه من الممكن القول إنَّ الأفراد الذي يواجهون الفقر الشديد في بلدانهم الأصلية قد يخضعون للتسويغ ذاته على أساس فهمنا لوجود مسائل هيكلية واقتصادية ضمنية تتجاوز نطاق سيطرة هؤلاء الأفراد، فهنا تظهر "المسؤولية" على أنها عنصر حيوي في هذا الإطار إضافة إلى أهمية عنصر التوافق على سبب التغير المناخي. فنحن نعيش في وضع عالمي يعوم فيه كل شيء حتى التلوث وحيث يصعب فيه تأسيس المسؤولية الخارجة عن نطاق الاختصاص الإقليمي لبلد ما.

وهناك انفصام ملحوظ بين حقوق الإنسان والتغير المناخي. ويتضمن الموضوع خطابين اثنين منفصلين يستبعد أحدهما الآخر من الناحية العملية. ومن عينة الوثائق المختارة التي بلغ مجموعها ٦٥ وثيقة اختيرت من ٢٩٤ وثيقة ضمت قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات وغيرها من التقارير والوثائق، تبين أن ٢٣٪ منها تذكر التغير المناخي و٢٥٪ كانت تتعلق بالقضايا التي تشير إلى المهاجرين واللاجئين لكنَّ ٦٪ منها فقط أسست علاقة بين الظاهرتين.

ومن هنا يتضح فقدان الربط بين التغير المناخي والهجرة والمعاملة القانونية لتلك الفئة من اللاجئين. وكذلك الصكوك القانونية المتاحة لنا حالياً وكثير منها صيغ قبل بضع سنين لا تنظر في الجوانب التي تثير الجدل اليوم في حين لا تؤدي غيرها دوراً عدا عن أن تكون صكوكاً ثانوية (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة واتفاقاتها الدولية واتفاقية الحد من ظاهرة انعدام الجنسية وإعلان قرطاجنة حول اللاجئين). وهذا يجعل تعريف مسؤولية الدول إزاء التغير المناخي واحداً من أكثر القضايا تعقيداً.

وبالنظر إلى غياب أي صك قانوني يمنح الحماية للأشخاص المهجرين بالتغير المناخي أو العوامل البيئية، يرى بعض الناس ضرورة في إصدار صك جديد مخصص لهذه الحالة. ولكي تحقق الاستجابة المرجوة أكبر قدر من الفعالية، يجب أن تنظر في التنقلات المرتبطة بالتغير المناخي ضمن إطار واسع لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٠، عُرِضَت نسخة ثانية لمسودة ٢٠٠٨ التي صاغها مختصون من جامعة ليموز، وتعد تلك النسخة واحدة من أكثر الاقتراحات اكتمالاً لهذا التاريخ.[1] وهي مساهمة قيِّمة لأنها تجمع ما بين الحماية والمساعدة والمسؤولية وتُدمج عنصر القرب المكاني ونسبة التأثير والتأثر ونبذ التمييز وتسلط الضوء أيضاً على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في آن واحد.

وهناك عوائق حالياً لا يمكن التغلب عليها تواجه عملية التأسيس لاتفاق دولي ويرتبط بعض تلك العوائق بالإرادة السياسية. ففي السنوات الأخيرة، تضاعفت أعداد المنتديات الدولية التي تبحث في الأمور المناخية والبيئية لكن أياً منها لم يتمخض عنه حلول ملزمة. ومع ذلك، حتى لو تبنى المجتمع الدولي تلك الاتفاقية المطلوبة، نتوقع أن المصادقة عليها لن يكتمل إلى الدرجة التي نرجوها وهذا ما سيؤدي إلى إضعافها.

وفي الوقت الحالي، سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحقيق إجماع عالمي على قضية تحركات السكان الدولية والتغير المناخي. وبالإضافة غلى ذلك، سيكون من الخطر أن ننقل إلى القانون الدولي الجدل الدائر الذي ما

زال أصلاً يثير الخلافات في المجال العلمي، والأسوأ من ذلك أن عملية الانتقال تلك سوف تقود إلى تعديل الكيانات القانونية التي ما زالت تنشط حالياً، رغم العيوب التي تعتريها، في حماية اللاجئين. وأي تغيير على الأنظمة النافذة قد يعرض للخطر التقدم المحرز حتى الآن في أوائل سنوات القرن الواحد والعشرين. فقد ازداد عدد اللاجئين (وفقاً للتعريف الحالي) في السنوات الأخيرة ما يعني أن مضاعفة هذا العدد لن يكون ذا فائدة ترجى إذا لم يُترجَم على أرض الواقع في تحسين وضع حقوق الإنسان وكرامة الأشخاص المتأثرين.

ومن ناحية أخرى، سوف يؤدي تقييد حماية المتأثرين بالتغير المناخي إلى تهميش المتأثرين بالظواهر الجيولوجية البيئية والتغيرات التي تطرأ عليها (سواء أكانت تلك التغيرات ناتجة عن فعل البشر أم لا) وهذا ما قد يكون محوراً للنقاش القانونية من ناحية المسؤوليات وليس من ناحية حقوق الإنسان.

ولعل الظروف الحالية لا تسمح لإيجاد تعريف للمشكلة التي ما زال الغموض يحيط بها. فلا بد من إيجاد تعريف بعدي للوضع القانوني لهؤلاء المهاجرين لتأسيس ما إذا كان بالإمكان تمييزهم بشكل أو بآخر كجماعة لها خصائصها المنفردة عن غيرها.

وفور تأسيس هذه المقاربة، سوف تكون الحلول الإقليمية أو ثنائية الأطراف المؤسسة المنحى الأكثر تفضيلاً للسير قدماً في التعامل مع هذه المسألة. وسيعني ذلك العمل مع الحكومات المتأثرة حول استحداث الحلول التي سوف تتضمن إجراءات التعامل مع الحالات في المكان ووضع استراتيجيات التكيف التي يصاحبها التزام حقيقي بخفض انبعاثات التلوث. ومع أنَّ الاستجابة الإقليمية من هذا النوع قد لا تبدو بالطموح المطلوب، فستمثل الخطوة الأولى نحو بذل مزيد من الجهود الدولية واسعة النطاق.

ماريا حوسيه فيرنانديز *mjfernandez84@live.com.ar*
خريجة العلاقات الدولية في الجامعة الكاثوليكية في سالتا، الأرجنتين *www.ucasal.edu.ar*

١. مشروع لاتفاقية حول الوضع الدولي للأشخاص المهجّرين بسبب العوامل البيئية.
http://tinyurl.com/CIDCE-Environmental-displaced

التهجير كنتيجة لسياسات الحد من آثار التغير المناخي

سارة فيجيل

تتسبب سياسات الحد من آثار تغير المناخ و"الحلول الخضراء" أيضاً، مثل: استخدام الوقود الحيوي، في التَّهجير.

أدت آثار تغير المناخ الحالية والمتوقعة إلى ظهور موجة من سياسات الحد من الآثار التي قد تضيف بدورها - بالرغم من دوافعها الحسنة - مزيدًا من الضغوط على أراضي أكثر الجماعات استضعافاً اقتصاديًا وبيئيًا واجتماعيًا في المجتمعات النامية. وتتجلى أمثلة ذلك في دعوة السياسات الرامية لإنتاج الوقود الحيوي إلى امتلاك مساحات واسعة من الأراضي في بلاد الجنوب ما يهدر حقوق السكان المحليين ويتسبب في تهجير مجتمعات بأكملها. ويُتخذ تغير المناخ ذريعة لشرعنة قدر كبير من مثل عمليات التملك هذه. ومن أمثلة تسليع هذه الطبيعة: الموازنات الكربونية والسياحة البيئية وإنتاج الوقود الحيوي. وفي حين يسلط مؤيدو استثمارات الأراضي تلك الضوء على عوائدها الإيجابية، يشير المعارضون - الذين يرون هذه الأفعال نوعًا من الاستيلاء على الموارد الطبيعية لأغراض بيئية [١] أو "الاستيلاء على المساحات الخضراء" - إلى التهديدات المختلفة التي تفرضها مثل هذه الممارسات على البيئة والأمن الغذائي المحلي وسبل كسب الرزق التقليدية.[٢]

وللسياسات الرسمية دو حيوي في تحفيز ما يُسمى "طفرة الوقود الحيوي". وقد ضمّن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى في أولوياتهم أهدافًا

ترمي للوصول إلى أعلى استخدام من الوقود الحيوي في وسائل النقل مع تقديم حوافز مالية وإعفاءات ضريبية للمشاركين في مجال الطاقة "النظيفة". ومع أنَّ الدوافع في القلب من هذه السياسات مكللة بالنوايا الحسنة، إلا أنَّها تنافس مجال إنتاج الغذاء وغالباً ما تزيد من انعدام الأمن الغذائي المحلي وقد تؤدي إلى حدوث انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان مثل: التَّهجير. ومع أنَّ معظم تلك المشروعات تزعم استخدام الأراضي الشاغرة أو الهامشية، تظهر البحوث التجريبية أنَّ تلك الأراضي في الواقع تكون غالباً مأهولة بالسكان أو غابات أو مراعي أو يُستفاد منها بوصفها مورداً مجتمعيًا.

عواقب الانتقال

أدرك البنك الدولي أنَّ التَّهجير يمثل أحد مخاطر استثمارات الأراضي وخاصة في الدول ذات الحكم الضعيف التي لا تحدد الحقوق في الأراضي تحديداً واضحًا.[٣] وفي ٢٠٠٧، قدَّر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية أنَّ التوسع في استخدام الوقود الحيوي بات يهدد أراضي ٦٠ مليون فرد من الشعوب القبلية و وسبل كسب الرزق المتاحة لهم.[٤] ومع ذلك، لم تدرج قضية التَّهجير بسبب هذه الاستثمارات "الخضراء" إلا في قائمة العواقب السلبية وحسب. وبالإضافة إلى ذلك، قد تضيف آثار مشاريع البنية التحتية هذه مزيداً من الضغوط على البيئات الهشة ما سيؤدي إلى زيادة حركات التَّهجير.

وفي إندونيسيا وماليزيا وبابوا غينيا الجديدة والهند، صار الطلب المتزايد على زيت النخيل لتصديره سبباً في تهجير ملايين الشعوب الأصلية من أراضيهم. وفي كولومبيا، استخدمت القوات شبة العسكرية الخوف والعنف لتهجير المجتمعات الأفريقية الكولومبية قسراً من أجل إنتاج قصب السكر والمنيهوت. وقد زعم منتدى تنمية المجتمعات العرقية أنَّ ١٤٪ من جميع اللاجئين الذين دخلوا تايلندا قادمين من بورما أثناء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ قد هجَّروا قسراً بسبب حملة استخراج الوقود الحيوي من نبات الجاتروفا.[٥] وشهدت البرازيل – وهي من أكبر منتجي الإيثانول في العالم - بالمثل تهجير ملايين من مالكي المزارع الصغيرة في أعقاب عمليات الاستيلاء على الأراضي من أجل إنتاج فول الصويا. ويوجد أمثلة أخرى كثيرة على ذلك.

وبعد التشاورات المسبقة مع المجتمعات المحلية المتضررة كما هو شائع غالباً في الدول المستقرة نسبيًا، مثل: السنغال، وعد المستثمرون بتوفير وظائف شاغرة وبإقامة بنية تحتية مستقبليًا كطريقة لجعل السكان يقبلون بإعادة توطينهم طوعًا. ومع ذلك، قد يتحول إعادة التوطين "الطوعي" إلى إعادة توطين قسري في أعقاب نتيجة غير متوقعة.

ومع ضرورة أن يولي محللو العواقب الاجتماعية لاستثمارات الأراضي مزيداً من الاهتمام للتهجير بوصفه نتيجة لها، على الباحثين والممارسين في مجال الهجرة لأسباب بيئية توسيع مجال تحليلاتهم. واللافت للنظر أنَّه بالرغم من ضبابية أسباب التَّهجير وتداخلها غالباً، يلقى المهجَّرون النتائج نفسها. و"التَّهجير بسبب الاستيلاء على المساحات الخضراء" مثال واضح على التداخل بين التصنيفات التقليدية للتهجير القسري (النزاع، والتنمية، والبيئة).

آليات الحماية الراهنة والثَّغرات

أجريت محاولات للسيطرة على الآثار السلبية لأنشطة الاستيلاء على الأراضي وإجراءاتها من خلال وضع قواعد سلوك ومبادئ تحكم الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل كسب الرزق والموارد.[٦] وحتى نحقق نتائج "مربحة لجميع الأطراف"، يلاحظ تداول موضوعات مثل الشفافية في المفاوضات واحترام الحقوق في الأراضي القائمة وتقاسم المنافع والاستدامة البيئية والالتزام بسياسات التجارة الوطنية. ويشير ذلك إلى أنَّ الحكم الرشيد من شأنه تقليص عمليات الطرد والتَّهجير من المجتمعات الريفية. ومع ذلك، فالطابع الطوعي لتلك المبادئ يجعل تتبع غير الملتزمين بها أو تجريمهم صعبًا أو مستحيلًا. ومع إمكانية تطبيق آليات الحماية القائمة للمهجرين بسبب النزاعات أو أعمال التنمية أو التدهور البيئي في نهاية الأمر، ثمة حاجة للاعتراف بحركات التهجير تلك وفهمها فهماً جيداً وقياسها قبل أي شيء.

منظمة أكشن إيد/ كاثيلا فرانس

أبناء مجتمع كيكوينش في وادي البولوتشي، غواتيمالا، ترمق أنظارهم الأرض التي أُخليَ مجتمعهم منها.

وبالنظر إلى الارتفاع المتزايد في ممارسات الاستيلاء على المساحات الخضراء في جميع أنحاء العالم، ثمة حاجة لتخطي تصنيف التَّهجير بسبب العوامل البيئية من أجل إدراج آثار سياسات الحد من تغير المناخ بوصفها عاملاً مؤثرًا على نتائج التَّهجير أو قرارات المهاجرين.

ولا تقلل دعوى تحميل الدولة مسؤولية فرض قواعد مستدامة اجتماعيًا على هذه الاستثمارات من مسؤوليات المستثمرين والمستهلكين الأخلاقية والأدبية في دول الشمال أيضاً ولا سيما عندما تكون سياساتهم "الخضراء" سببًا رئيسيًا في تهجير فقراء الريف من أراضيهم. ويجب أن تكون أنظمة التصديق الشفافة والمنسقة تنسيقًا جيدًا التي تكفل مبادئ حقوق الإنسان وآليات الحماية لمن هم أكثر استضعافاً شرطاً لاستهلاك منتجات هذه الاستثمارات.

سارة فيجيل Sara.Vigil@ulg.ac.be زميلة باحثة في الصندوق الوطني للبحث العلمي في مركز الدراسات العرقية والهجرة، جامعة لييج. www.cedem.ulg.ac.be

١. فيدال جي (2008)
www.theguardian.com/environment/2008/feb/13/conservation
٢. انظر مجلة الدراسات الريفية (*Journal of Peasant Studies*) للاطلاع على التحليلات الأكاديمية المناسبة بشأن الاستيلاء على الأراضي عمومًا و"الاستيلاء على المساحات الخضراء" خصوصًا. www.tandfonline.com/loi/fjps
٣. البنك الدولي (2012) 'معيار الأداء رقم 5. الاستيلاء على الأراضي وإعادة التوطين القسري'
http://siteresources.worldbank.org/OPSMANUAL/Resources/OP4.03_PS5.pdf
(*Performance Standard 5. Land Acquisition and Involuntary Resettlement*)
٤. منظمة البقاء الدولية (2008) " استخدام الوقود الحيوي يهدد أراضي 60 مليون فرد من الشعوب القبلية"
www.survivalinternational.org/news/3279
(*Biofuels threaten lands of 60 million tribal people*)
٥. المفوضية الأوروبية (2008) "الوقود الحيوي بمرسوم. كشف النقاب عن إخفاق بورما في انتاج الوقود الحيوي".
www.cban.ca/Resources/Topics/Agrofuels/Biofuels-By-Decree-Burma-Report
(*Biofuel by decree. Unmasking Burma's Biofuel Fiasco*)
٦. وضعت كل من منظمة الأغذية والزراع والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأونكتاد والبنك الدولي في 2010 مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول
(http://unctad.org/en/Pages/DIAE/G-20/PRAI.aspx). ووضعت كذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي أطرًا ومبادئ توجيهية.

انعدام الجنسية والتَّهجير البيئي

جيسي كونيل

يتعرض الأشخاص منعدمو الجنسية إلى قدر أكبر من خطر التَّهجير ويقل احتمال حصولهم على المساعدات، ومن جهة أخرى، يزيد التَّهجير البيئي (على الأخص مع الهجرات المتكررة) من خطر تعرضهم لأن يصبحوا منعدمي الجنسية.

في أغلب الأحيان، يقيم منعدمو الجنسية وغيرهم من "غير المواطنين" في مناطق تواجه درجة كبيرة من مخاطر التعرض لآثار التغير المناخي دون أن يكون لديهم خيارات كبيرة للحد من آثاره. ومن العوائق الماثلة أمام تحسين دعم الأشخاص منعدمي الجنسية في سياق التغير المناخي خاصة من ناحية قدرته على التسبب في التَّهجير ندرة البيانات الموثوق بها واللازمة لإثراء الاستجابات المناسبة. وهناك ضرورة لإجراء مزيد من الأبحاث للوقوف على النقاط المحتملة للاستضعاف الناتجة عن انعدام الجنسية في ظروف التَّهجير البيئي والآثار الأخرى للكوارث والتغير المناخي. ومن النواحي التي تتطلب مزيداً من البحث:

- درجة تأثير العوامل البيئية في تهجير الأشخاص منعدمي الجنسية أو تحفيزهم على الهجرة.
- طبيعة هذه الحركة في مختلف السياقات والعوائق التي يواجهها الأشخاص منعدمو الجنسية عند البحث عن المساعدات.
- الإقصاء المحتمل للأشخاص منعدمي الجنسية عند تلقي المساعدات الإنسانية بعد وقوع الكوارث أو عند تلقي تمويل التكيف مع المناخ والدعم.
- تحديد ما إذا كان "التَّهجير البيئي" يساهم في جعل الناس منعدمي الجنسية.

ويُعنى بانعدام الجنسية أن يصبح المرء غير معترف به كمواطن في أي دولة بموجب قوانينها. ويُقدَّر أنَّ هناك ما لا يقل عن ١١ مليون شخص من منعدمي الجنسية في العالم، وهناك أعداد أكبر من ذلك من غير القادرين على إثبات جنسيتهم من خلال الوثائق الثبوتية المناسبة أو التسجيل المناسب.[1] ولم يُجرَ سوى قليل من الأبحاث حول كيفية تأثر الفئات السكانية من منعدمي الجنسية المقيمين في بلدان مثل بنغلاديش وميانمار وماليزيا بالتغير البيئي وكيفية تأثير صفته "كغير مواطنين" على حصولهم على الخدمات و"التمويل المناخي" والمساعدات الإنمائية والإنسانية وغير ذلك من سبل الدعم المقدمة لمساعدة المجتمعات في استشفائها من الكوارث أو تسهيل التكيف مع التغير المناخي.

غالباً ما يقيم معدومو الجنسية والمهاجرين في مأوى مؤقت و"غير قانوني" في بيئات ضعيفة هي الأكثر تعرضاً جغرافياً للآثار البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه المجموعات من استضعاف خاص إذ تتعرض للتَّهجير البيئي والإنمائي لا سيما بسبب ضعف وضعهم القانوني وسهولة "إخراجهم" من أماكنهم دون أي تعويض أو دعم. وهناك أيضاً دليل يشير إلى أنَّ انعدام الجنسية أو الإقامة بصفة المهاجر (الشرعي أو غير الشرعي) في أماكن متأثرة بالعمليات البيئية كالكوارث يصعِّب من الوصول إلى خدمات الدعم.

ويمكن العثور على مثال للتفاعل المعقد بين انعدام الجنسية والتَّهجير البيئي في أعقاب الموجات الزلزالية المدّية التي ضربت المحيط الهندي عام ٢٠٠٤. وتقدر بعض المصادر أنَّ هناك ما يقارب مليون طفل معدوم الجنسية يعيشون في تايلاندا وكثير منهم من أطفال مهاجري ميانمار. أما المنظمات المحلية العاملة مع المجتمعات المحلية بعد وقوع الكارثة فتقدر أنَّ هناك ١٢٧ ألفاً و٧١٤ شخصاً مهاجراً من ميانمار كانوا يعيشون في المقاطعات الخمس الأكثر تأثراً بالموجات المدية في تايلاندا، وتقول المنظمات إنَّ ٢٢٥٠٤ فقط منهم (أي أقل من ٨١٪) كانوا مسجلين لدى السلطات التايلاندية وإنَّ كثيراً من المهاجرين لم يكونوا مؤهلين للحصول على المساعدات الرسمية التي تلت الموجات الزلزالية المدّية نظراً لعدم معرفة وضعهم القانوني.

ولا يوضع الأشخاص منعدمو الجنسية على قائمة الأولويات في الجهود الرامية إلى دعم المجتمعات للاستشفاء من الكوارث أو للتكيف مع التغير المناخي. وعادة ما تُمَّر التمويلات المناخية من خلال الحكومات الوطنية بدلاً من إرسالها مباشرة إلى الأفراد الأكثر تأثراً ما يجعل الحصول على الجنسية شرطاً محتملاً للتأهل للحصول على الدعم. وعدا عن مسألة النظر في الأشخاص منعدمي الجنسية في بعض استراتيجيات الحد من آثار الظواهر البيئية، يبدو أنَّه لا يوجد أي بحث جوهري حالياً يربط بين العمليات البيئية وانعدام الجنسية باستثناء العمل المتعلق بالتغير المناخي واختفاء الدول الجزرية المنخفضة.

جيسي كونيل jessieconnell@gmail.com زميل مشارك في مركز السياسات الإنمائية في جامعة أستراليا الوطنية في بنغلاديش. https://devpolicy.crawford.anu.edu.au/

١. انظر نشرة الهجرة القسرية العدد ٣٢ (٢٠٠٩) "عديم الجنسية". www.fmreview.org/ar/statelessness

دور للتقاضي الاستراتيجي

ماثيو سكوت

يمكن للتقاضي الاستراتيجي لحماية الأفراد المستخطرين أن يفيد في دعم مبادرات الحماية على المستوى الأعلى.

يسعى التقاضي الاستراتيجي إلى إحداث تغييرات مهمة في القانون والممارسات أو رفع الوعي العام باستخدام مناهج مثل رفع القضايا الاختبارية في المحاكم وتقديم إحاطات أصدقاء المحكمة حول القضايا المنظورة والاستمرار في مناصرة النقاط المشكلة في نطاق من القضايا المشابهة عبر الوقت وهكذا.

وفي أغلب الأحيان، تُثارُ نقاشات ثغرات الحماية المرتبطة بالتَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث والآثار السلبية للتغير المناخي على مستوى مجرد نسبياً لأحكام الصكوك القانونية الدولية. وأقل من ذلك اهتماماً يُمنَح للنواحي العملية الخاصة بتأمين الحماية للأفراد المستخطرين المعرضين للأضرار الناتجة عن الكوارث من ناحية كيفية تفسير القانون إزاء سيناريوهات واقعية وكذلك من ناحية أدوار الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية والمحامين والمحاكم في معالجة حاجات الحماية للأفراد وتوضيح نطاق التزامات الدول المضيفة.

وبالإضافة إلى التحديات (التي يمكن التغلب عليها في بعض الأحيان) التي يفرضها القانون نفسه، هناك "ثغرة أخرى للحماية" قد تظهر إذا لم يحدد المحامون القضايا التي قد تضع الأفراد في خطر التعرض للأضرار المرتبطة بالكوارث عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.[١] وربما يواجه المحامون عوائق تمنعهم من طرح الأسئلة المطلوبة نظراً لأنها مكيفة بقوائم تحقق يضعها المرء في ذهنه بحيث ترتبط بشروط تأمين صفة اللاجئ أو نماذج الحماية التكميلية، وقد يصعب التفكير خارج الصندوق. وبالمقابل، قد يشير المطالبون باللجوء إلى خوف التعرض لأضرار الكوارث لأنهم يشعرون أنهم بحاجة إلى عرض قصصهم الخاصة بالحماية بطريقة يسهل مطابقتها مع فئات اللاجئين المعترف بها.

وينبغي أولاً لمبادرة التقاضي الاستراتيجية المتعلقة بهذه الأمور أن تقدِّم الفرصة لاختبار النطاق الفعلي لالتزامات الحماية التي تقع على الدول المضيفة. وهناك حالتان في نيوزيلندا قدمتا إسهامات مفيدة لفهمنا الفقهي القانوني لكيفية تطبيق القانون في هذا المجال الناشئ مع أنَّ كلا الحالتين لم يُنظر إليهما على أنهما بحاجة إلى الحماية الدولية.[٢]

وثانياً، تتيح المبادرة الفرصة لرفع الوعي العام. فقد كانت التغطية الإعلامية للحالات المذكورة آنفا أساسية مع ظهور المقالات الصحفية في عدد من الصحف الدولية والمحلية.

وثالثاً، يمكن للتقاضي الاستراتيجي أن يضيف بعض الضغوط السياسية على الدول للتركيز على الظاهرة.

فمبادرة التقاضي الاستراتيجية تثير القضايا الحقيقية للمعاناة الإنسانية المرتبطة بالكوارث والآثار السلبية للتغير المناخي من خلال القنوات الإعلامية والقضائية وبذلك يمكنها تركيز الاهتمام على العثور على الاستجابات الملائمة عندما لا تكون الصكوك الحالية كافية.

وأخـيراً، تشير المبادرة إلى الأفـراد الذين يمكن لخطر تعرضهم للأضرار الجسيمة المرتبطة بالكوارث أن يدعم طلب الحصول على الحماية الدولية وبذلك الترويج للتحديد الـذاتي لصاحب الطلب والتنمية المستمرة للقانون أيضاً.

وتستمد مبادرة التقاضي الاستراتيجية قوتها من قدرتها على التطوير التراكمي للقانون لمعالجة السيناريوهات الحياتية الحقيقية. فالتمحيص القضائي لجميع أنواع الأضرار التي يخشى الأفـراد التعرض لها في سياقات الـكوارث الحقيقية وتقييم كفاية الحماية متاح في البلاد الأصلية، كما أنَّ تطبيق القانون المعني له القدرة على تعميق فهمنا للظروف التي يكون فيها المهجَّرون العابرون للحدود في سياق الكوارث والآثار السلبية للتغير المناخي بحاجة إلى الحماية الدولية وعندما يكون هؤلاء المهجَّرون مستحقين لتلك الحماية.

وقد تتضمن عناصر مبادرة التقاضي الاستراتيجية ما يلي:

الحجج: تنطوي على تحديد الحجج القانونية التي تتجاوز القيود المتصورة للصكوك الحالية. والمحامون الذين يعملون يومياً على إيجاد الحجج القانونية الفعالة في سيناريوهات أصيلة يتمتعون بموقف ممتاز للتفكير في هذا المجال.

التدريب: استناداً للحجج المتعلقة بنطاق التزامات الحماية التي تقدمها الـدول المضيفة، ينبغي تنفيذ التدريب وغيره من نشاطات رفع الوعي التي تستهدف المزاولين بحيث تمكّن المزاولين من الترويج لمزيد من المشاركة النشطة للمحامين وتمكين الموكلين القادمين من المناطق المتأثرة بالكوارث بتقديم حجة قوية في قضاياهم إذا كانت الوقائع مناسبة. وبذلك سوف يكون للمحامين موقع أفضل لتوفير المشورات لهؤلاء الأفراد حول نقاط القوة والضعف لقضاياهم.

الاستراتيجية: عند تحديد القضية التي يمكن المحاججة بها، ينبغي تشجيع المحامين على التعاون مع كبار المستشارين والمنظمات المهتمة في التقاضي الاستراتيجي والـخـبراء القُطريِّين بمن فيهم من له خلفيات في الاستجابة للكوارث بالإضافة إلى علماء المناخ حسب طبيعة الحجة. فهناك إمكانية لأن يفضي التقاضي في قضية ما إلى سابقة قضائية مقيدة حتى في الـوضع الذي يعم فيه تصور بأنَّ القضية سوف تفتح المجال على مصراعيه أمام القضايا الأخرى، ومع ذلك يمكن خفض مثل هذه المخاطر بتلقي استشارات الخبراء.

التمويل من التوصيات الواقعية لدعم التقاضي الاستراتيجي إنشاء صندوق استراتيجي للتقاضي (على غـرار الصندوق القانوني الاستراتيجي للمهاجرين الشباب المستضعفين في المملكة المتحدة)[٣] وهناك مبادرة مماثلة تركز على الحماية في سياق الكوارث والآثـار السلبية للتغير المناخي إذ يمكن أن تروّج للتحديد النشط لحاجات الحماية وتطوير المقاربات الاستراتيجية لتأمين توفير الحماية في الممارسات. وقد يكون للمفوضية الأوروبية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية موقع جيد للمساهمة في إنشاء مثل هذا الصندوق.

ومع أنَّ الإطار الدولي للحماية لن يعاد صياغته بمبادرة التقاضي الاستراتيجية، عندما يواجه الأفراد خطراً كبيراً للتعرض للأذى الجسيم، سيكون للتقاضي الاستراتيجي القدرة على توسيع نطاق التفسير التقييدي السائد لالتزامات الدول المضيفة في بعض الحالات.

ماثيو سكوت *Matthew.Scott@jur.lu.se* **مرشح لنيل درجة الدكتوراه في كلية الحقوق، جامعة لند، السويد.**
www.law.lu.se

١. أُجريت دراسة نوعية تجريبية بين عامي 2013 و2014 وتضمنت مقابلات شبه منظَّمة مفصلة مع كبار محامي اللجوء والهجرة في المملكة المتحدة والسويد وأشارت الدراسة إلى أنَّ المزاولين في هذه المجالات القانونية قد لا تكون مكيفة وفقاً لمخاطر الكوارث في بلدان طالبي اللجوء الأصلية، وقد لا يشير طالبو اللجوء إلى مثل هذه المخاطرات في إفاداتهم التي يسردونها حول طلب اللجوء. انظر
http://works.bepress.com/matthew_scott/6/

٢. تايتوتا ضد الرئيس التنفيذي لوزارة الإبداع في الأعمال والتوظيف[2013] NZHC 520-3125 and AC (Tuvalu) [2014] NZIPT 800517

٣. www.strategiclegalfund.org.uk

الفيضانات والهجرة في جمهورية التشيك

روبيرت ستويانوف وإيلان كيلمان وبابورة دوزي

تهدف استراتيجيات المقيمين في العادة إما إلى حماية أنفسهم من الفيضانات أو التكيف معها. لكنَّ الهجرة واسعة النطاق من السهول الفيضية للأنهار لم تلق الاهتمام الجدي حتى في مناطق المخاطر الكبيرة.

تحظى جمهورية التشيك باهتمام خاص في السياق الأوروبي نظراً لكوارث الفيضانات التي ضربت البلاد مؤخراً وأدت إلى ظهور حالة الطوارئ على مستوى البلاد وذلك في الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٢ و٢٠٠٦ و٢٠١٠ و٢٠١٣. لكنَّ الظروف الجوية الصعبة والتغير المناخي لم يكونا السبب الوحيد للفيضانات في أوروبا الوسطى. فهناك مسببات أخرى مثل السكن والأبنية الصناعية والنقل وغيرها من البنى التحتية وهندسة الأنهار والزراعة في المناطق المعرضة للفيضانات قرب قيعان الأنهار.

وركَّز بحثنا على الأسر التي تعيش في ٢٢ بلدية صغيرة خاصة في منطقة حوض نهر بيتشقا الواقع في شمالي شرق جمهورية التشيك. وتشير تحليلاتنا المبنية على البيانات التي حصلنا عليها من الأسر إلى زيادة كثافة وتكرار آثار الفيضانات خلال العقدين السابقين وغالباً ما يُعزى ذلك (بغض النظر عن مدى صحة ذلك) إلى التغير المناخي. وعثرنا على استراتيجيات مختلفة كانت تستخدمها الأسر في التكيف مع الظروف ومسايرتها داخل المنزل وخارجه (مثل إقامة المصاطب ورفع الأرضيات وبناء مصدَّات المياه).

وبعد الأضرار التي تلحقها الفيضانات، كانت شركات التأمين تمتنع عن تعويض أكثر من ٥٠-٦٠٪ من الخسائر بل كانت بعض البيوت غير مؤهلة لتعويض التأمين وهذا ما عنى محدودية فرص إعادة الاستيطان لكثير من الأسر المتأثرة بسبب غياب التمويلات اللازمة حتى لو كانوا يرغبون بالانتقال إلى أماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مجموعات الأشخاص الذين انتقلوا من أماكنهم يتألفون من الفئات الأكثر تعلماً ونشاطاً وكانت مغادرتهم (وتخليهم عن بيوتهم) ذات أثر ضار على إنماء المجتمع.

واحد من تلك البيوت يقع على نقطة التقاء جدولين صغيرين. وفي السنوات الأخيرة، كان الجدولان في كل ربيع وصيف تقريباً يفيضان ويغرقان الممتلكات حولهما، ويقول الزوجان اللذان يعيشان هناك إن الوضع لم يكن كذلك عندما بُنيَ البيت إذ لم تكن الفيضانات بذلك الوضع المتكرر.

تقول الزوجة "نحن نرغب في الانتقال إلى بيت آخر لكنَّ هذا البيت لن يشتريه أحد ولن تقبل أي شركة تأمين أن تؤمن عليه. فليس من مفر من أن نبقى. ليس بمقدورنا فعل أي شيء آخر."

وبما أن البيت لا يمكن أن يُباع والزوجين متقاعدان فليس لهما الدخل المادي الجيد لإصلاحه. فليس بمقدورهما الذهاب إلى البنك لاقتراض المال لشراء بيت آخر في مكان آخر ولن يكون بمقدورهما البحث عن بيت بالأجرة أيضاً بسبب الصعوبات المالية ذاتها. وهكذا، لم يعد أمام الزوجان خيار آخر سوى البقاء في التعايش مع الفيضانات. وتعيش ابنتهما وزوجها في أعلى تلة في القرية حيث يلجأ الزوجان هرباً من الفيضانات.

ومثال آخر على ذلك أب وأم وابنتهما مع زوجها الذين فقدوا بيتهم عام ١٩٩٧ بسبب الفيضانات الأكبر التي عمت البلاد وأضرّت بالبيت لدرجة لم يعد قابلاً للإصلاح. وقد عرضت الحكومة البلدية المحلية عليهم إسكاناً اجتماعياً في مساكن صغيرة وحتى ذلك كان لمدة قصيرة فقط. وخلال ثلاث سنوات، تمكنت الأسرة بشيء من أموال التأمين والمدخرات والقروض ومساعدة الأصدقاء من بناء بيت جديد على التلة الأقل تعرضاً لخطر الفيضانات. وهذا مثال عن التعاون الناجح بين البلدية والمقيمين المحليين الذي يفضي إلى رضى الجميع. ولم تفقد القرية المقيمين عليها (وهذا يعني أنها لم تفقد ضرائبها والمساعدات الحكومية) ولم تفقد الأسرة شبكة أصدقائها ولا قاعدتها وبقيت جزءاً من المجتمع.

وهناك كثير من الناس الذين لا يرغبون في الانتقال بسبب التكاليف المترتبة على ذلك وفقدان بيوتهم ومن هنا تعمد الأسر إلى إصلاح الأضرار بدلاً من اتخاذ تدابير مكلفة للتكيف مع الظروف. وهناك نطاق من استجابات الهجرة بدءاً بمن يحقق المكاسب في الانتقال ومن يستخدم الفيضانات كعامل محفظ وانتهاءً بالأشخاص الذين يرغبون في الانتقال لكنهم غير قادرين على ذلك. وحتى الآن، لا يوجد أي دعم كان (مثل المساعدات الحكومية أو تخفيض الضرائب) في

جمهورية التشيك للسياسات التي قد تدعم مثل هذه الأسر. وفي المستقبل، ستكون هناك حاجة متزايدة لحلول التكيف المدمجة الأكثر شمولية مع إجراء الاتصالات والاستشارات في الوقت نفسه مع الأشخاص المتأثرين.

روبيرت ستانجانوفا stojanov@centrum.cz أستاذ مساعد في قسم الجغرافيا الاجتماعية والتنمية الإقليمية، كلية العلوم، جامعة تشارلز في براغ www.natur.cuni.cz/geography وإيلان كيلمان ilan_kelman@hotmail.com معيد في مجال المخاطر واللدونة والصحة العامة، كلية لندن الجامعية www.ucl.ac.uk وزميل بحث رئيسي في المعهد النرويجي للشؤون الدولية www.nupi.no وبابورة دوزي arobrab@centrum.cz من معهد جيونكس في الأكاديمية التشيكية للعلوم www.geonika.cz

يتقدم الباحثان بجزيل الشكر لكل من يفيد بروكازكا من جامعة مندل في برنو وتوماس دانيك من جامعة بالاكي في أولوموك لمساهاتهم في إثراء هذه المقالة.

"مستقبل آمن واحد" في الفلبين

لويد رانكه وموليسا كيتوليو-نافارا

نقل برنامج "مستقبل آمن واحد" الحكومي في الفلبين عائلات فقيرو متأثرة بالكوارث لكنه أخفق في بناء الأطر الهيكلية اللازمة لتوفير الفرص في المكان الذين نقلت إليه تلك العائلات.

في عام ٢٠١٣، أصاب إعصار يولندا (المعروف عالمياً باسم "هايان") الفلبين وكان شديد الوطأة لدرجة أنه ظهر على شاشات التلفاز في جميع أنحاء العالم وأضر بالبلاد أذ أودى بحياة آلاف الأشخاص ودمر الممتلكات التي تقدر خسارتها بعشرات مليارات الدولارات. ويُعدُّ إعصار يولندا واحداً من أقوى الأعاصير التي عرفها الإنسان بل كان يمثل الوجه الشرير لظاهرة التغير المناخي.

ويواجه العالم اليوم واقعاً لم يكن متعرضاً للنكبات كما يتعرض لها الآن بسبب التغير المناخي. وبالنسبة للفلبين، سواء أسماه الناس قضاءً وقدراً أم تغيراً مناخياً، فقد فرضت التجارب مع الكوارث على الحكومة وصانعي القرار فيها ضرورة الاستعداد من ناحية القانين والسياسات (إما بتفعيل ما هو موجود منها أو بسن الجديد) وذلك لجعل البلاد مستعدة لمواجهة الكوارث. ويمكن النظر للتغيرات اليوم في تعزيز برامج خفض مخاطر الكوارث وبناء خطط العمل الوقائية من المستوى الأعلى للمستوى الأسفل للقيادة وتأسيس مجالس التنسيق لتسهيل النشر السريع للمعلومات.

وفي اليمين والشمال وعلى المستويين الوطني والمحلي ظهرت مبادرات وجهود لمعالجة الخلل في منظومة البلاد الدفاعية تجاه الكوارث وذلك من خلال إعادة النظر في استخدامات البلاد للأراضي الحضرية والريفية. وينطوي على هذا التجديد اجتثاث عائلات من مكان وزرعهم في مواقع الانتقال التي تعدُّها الحكومة. ففي منطقة العاصمة الوطنية مانيلا، على سبيل المثال، حيث ازداد عدد السكان لأسباب شتى منها الهجرات الاقتصادية للعائلات من المناطق الريفية النائية، أطلقت الحكومة الإدارية برنامج إسكان لخمس سنوات (٢٠١١-٢٠١٦) لنقل الناس من المناطق الأكثر تعرضاً للخطر وغير المناسبة لإسكانهم في مناطق أكثر أمنا وأبعد عن الخطر.

وحظي البرنامج الذي اتخذ اسم "مستقبل آمن واحد" بالثناء لأنه يهدف إلى إنقاذ العائلات التي تعيش في مطوالات الممرات المائية. وفي الواقع، لم يتطلب إقناع العائلات الكثير من العناء وبعض ذلك يعود إلى أنَّ هناك ميزانية محددة بالفعل لكنَّ السبب الأهم يعود إلى سقم العائلات مما عانوا منه. وكانوا راغبين بالانتقال حفاظاً على سلامتهم خاصة بعد أن مروا بتجربة إعصار أونودي عام ٢٠٠٩ الذي أدى إلى فيضان مانيلا العاصمة لعمق ٢٠-٣٠ قدماً. وهذه الرغبة التي عربت عنها العائلات ممن كانت معارضة تاريخياً للاستمرار في العيش في مساكنهم الخطرة تمثل تطوراً ينبغي للحكومة أن تستغله خاصة في هذا البلد الذي يحتاج إلى كثير من الجهود

لتحسين ممارسة الهدم والإخلاء العادلين والمراعيين للكرامة الإنسانية.

فهناك قرابة ١٠٤ ألاف من الأسر المتأثرة التي يبلغ قوامها في المعدل خمسة أفراد للعائلة الواحدة أو يزيد على ذلك بقليل وبمعدل دخل أسري أدنى من خط الفقر الرسمي. ومن وجهة نظر تلك العائلات، إذا كان هناك أي سبب للتخلي عن ظروفهم المعيشية الحالية (باستثناء مغادرة المناطق الخطرة) فهو يتمثل في رغبتها في البدء بحياة جديدة والهرب من الفقر المزمن عن طريق الحصول على فرص جديدة يمكن أن تعرضها عملية الانتقال. وذكرت العائلات أيضاً سبباً آخر هو استعادة كرامتهم اعتدادهم بالنفس عن طريق الانتقال من وضعهم كمغتصبين للأراضي إلى مالكين حقيقيين للمنازل.

لكنّ أياً من ذلك لن يكن أشد وطأة من هجر المكان لأمد طويل وكان هذا المكان يُنظَر إليه على أنه الوطن أو الديار بغض النظر عن مأساوية الوضع ناهيك عن تأسيس حياة جديدة في بيئة لم يخترها الشخص المعني. وهكذا، كما يعلم كل مزاول لإعادة التوطين، يترتب على الانتقال الطوعي للأسر مخاطر مصاحبة لها على الحياة وسبل كسب الرزق ولن يكون من الممكن تخفيف وطأة آثارها إلا إذا تولت الحكومة ذلك بالنظر إلى الوضع من منظور إنمائي واجتماعي.

تقييم البرنامج

من هنا، أجرت الهيئة الرئاسية لفقراء المناطق الحضرية بحثاً حول الأثر قصير الأمد للبرامج على رفاه الأسر التي نُقلت إلى عشرة من مواقع التوطين بين عامي ٢٠١٣ وأغسطس/آب ٢٠١٤.

وبالذهاب إلى المواقع، يظهر جلياً بُعدُ المواقع عن المركز التجاري وأنّها غير مخدومة بشبكة قوية من الطرقات. وتمثل المواقع قطعاً من الأراضي البعيدة التي تضمن آلاف البيوت في صفوف. وعلى ضوء الانفصال عن بؤرة الاقتصاد الرسمي وسبل كسب الرزق، لا بد من عمل شيء ما لتعويض تلك المجتمعات من ناحيتي المسافة والفرص.

وللوهلة الأولى، كانت استجابة العائلات كعادتنا معشر الفلبينيين إذ ابتسموا وكأن أمورهم على ما يرام. لكننا عندما طرحنا الأسئلة على تلك العائلات لمعرفة أوضاعهم وعندما أدركوا أننا جئنا لكي نتقصى الوضع، بادر الأشخاص في المجتمع المحلي إلى التعبير مباشرة عن مصادر القلق والخوف التي تنتابهم. وذكروا من بين همومهم أنهم رغم فرارهم من الأخطار في المساكن القديمة، لم يكن بوسعهم تحمل كارثة الجوع. وأشارت ٦٠٪ من العائلات الخاضعة للمسح إلى انخفاض الدخل الأسري إذ بقي بعضهم عاطلاً عن العمل منذ إعادة توطينهم. ويسوء الوضع أكثر بعدم كفاية توفير الخدمات الأساسية وعدم انتظام ما يُقدَّم منها بما في ذلك خدمات مياه الشرب والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم للأطفال في سن المدرسة. وتؤكد العائلات على أنَّ صعوبة الحياة التي يعيشونها في موقع إعادة التوطين أصعب بمرتين من حياتهم السابقة.

ويقولون إنَّهم على ما يبدو انتقلوا من منطقة الخطر إلى منطقة الموت. ولم يعانوا من قبل من هذا الوضع الصعب الذي يجعلهم يستجدون الخدمات الأساسية. وقد عاد بعض جيرانهم إلى المدينة بعد أن شعروا أنَّ الحكومة خذلتهم. وهذا من الأخبار المقلقة والمثيرة للمخاوف. والسؤال الذي يُطرَح هنا: لماذا ما زالت الحكومة رغم كل الجهود المبذولة مقصرة في الوفاء بوعودها بتحسين رفاه الأسرة التي تنقلها الحكومة من مكان لآخر. فمن غير الواضح إذا كان سبب الخطأ غياب السياسة أو غموض إطار العمل أو ضعف تنفيذ الهيئة المعنية للبرنامج بموجب إطار العلميات.

ومن هنا، تزداد أوضاع الفقر سوءاً في كل موقع من مواقع إعادة التوطين نتيجة انهيار البنى الهيكلية للفرص. ونبغي

الدمار الذي ألحقه إعصار هايان على بلدة تاناوان في الفلبين، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

إنشاء هذه الفرص قبل عملية مقل العائلات أو في أقل تقدير يجب استحداث برنامج للدعم الحكومي لمساعدة العائلات على استعادة جودة حياتهم تدريجياً.

ففي مجتمعاتهم السابقة- كانوا يستخدمون مصدراً من الدخل وشبكات يمكن العول عليها في الأحياء السكنية. وكان كل شيء يردونه تقريباً متاحاً ومقدوراً عليه في المدينة. لكنَّ التهجير أخرجهم من حياتهم ووضعهم في مكان بعيد لا جيران لهم فيه ولا يجدون فيه القدرة على تلبية حاجاتهم الأساسية. ولو استمرت هذه الممارسة، لا يمكن للحكومة أن تحقق هدفها "مستقبل آمن واحد" للأشخاص الذين أعيد توطينهم.

يعد برنامج "مستقبل آمن واحد" لإعادة التوطين واحداً من البرامج المستحسنة من ناحية المقاربة متعددة القطاعات التي انتحاها وفضاء المشاركة الأوسع الذي قدمه للعائلات المتأثرة. لكنَّ ضيق منظور تحقيق "المستقبل الآمن" لإعادة توطين العائلات الذي لا يشتمل على أكثر من تأمين سلامتهم من الفيضانات يمثل عائقاً يمنع من رؤية طلبات أكبر بتأمين مستقبل آمن للأشخاص المعاد توطينهم في سياق جديد. فإبعاد العائلات عن الممرات المائية ليس إلا الخطوة الأولى والأسهل من بين خطوات عدة لاحقة تمثل تحدياً كبيراً. وعلى البرنامج أن يعيد توجيه الموارد نحو تلبية الحاجات الأساسية للعائلات وإعادة بناء الثقة الاجتماعية بإعادة تأسيس الأطر الهيكلية الممكنة للفرص في المجتمع. ولن تتمكن أي بلد من تنفق أكبر مما يمكنها إنفاقه على الحاجات الأساسية للأشخاص.

لويد رانكه *ranquedequezon@gmail.com* عضو في الكادر الفني ومليسا كيتوليو-نافارا *melisnavarra@gmail.com* المنسقة الرئيسية لوحدة الأسر في دور الرعاية غير الرسمية في هيئة حكومية معنية مباشرة بتنفيذ برنامج أوبلان ليكاس في الفلبين.

جميع ما يرد من آراء في هذه المقالة تعبّر عن آراء المؤلفين وحدهم ولا تمثّل بالضرورة آراء المؤسسة التي يرتبطون بها.

إعادة التوطين بعد الكوارث في الفلبين: استراتيجية خطرة

أليس ر توماس

تشير الخبرات في الفلبين بعد إعصار هايان إلى أنَّ إعادة الاستيطان كاستراتيجية لخفض النُّزوح المستحث بالكوارث قد يؤدي إلى ظهور مخاطر جسيمة في الحماية.

في عام ٢٠١٣ ضرب الفلبين إعصار هايان الهائل وهجَّر أربعة ملايين شخص، وفي أعقاب الكارثة، أعلنت الحكومة الوطنية أنَّها، على ضوء تعرض البلاد للإعصار، سوف تطبيق مبدأ "مناطق خالية من الأبنية" ضمن مسافة ٤٠ متراً من العلامة المائية العالية في المناطق الشاطئية المتأثرة بالإعصار. وبهذا، سيحظر على الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق العودة إليها وإعمارها، كما سوف تطبق الحكومة برنامجاً لنقلهم وإعادة توطينهم. ومن بين ما استهدفته السياسة المذكورة المستوطنات غير الرسمية المكتظة بالسكان التي تكاثرت على طول الخط الساحلي في المناطق الحضرية مثل مدينة تاكلوبان. ونظراً لعدم كفاية التخطيط المتقدم وبطئ التنفيذ، لم تتمكن سياسة المناطق الخالية من الأبنية ولا برنامج النقل إلا من خدمة النُّزوح المطول ما يزيد من استضعاف آلاف الأسر الفقيرة التي لا أرض تمتلكها.

وكان أغلب النَّازحين الذين هجَّرتهم العاصفة يعيشون في أكواخ وغير ذلك من أشكال الإسكانات غير الدائمة الملاصقة للبحر (أو في بعض الأحيان على المطوالات في البحر) التي أزالتها رياح الإعصار العاتية من الوجود. وبما أنَّ هؤلاء الناس فقدوا أفراد أسرهم أو جيرانهم في العاصفة، فقد يرغبون في الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً. ومع ذلك، بينما كانت سياسة المناطق الخالية من الأبنية حسنة النوايا كإجراء لحماية الفئات السكانية المستضعفة من مزيد من الأعاصير ومن العواصف العاتية في حالة وقوعها، تواجه عوائق قانونية بل تخفق في مراعاة معايير حقوق الإنسان. فعلى ما يبدو لم تُبنَ السياسة على أي قانون أو تشريع وحتى معيار مسافة الأربعين متراً كانت اعتباطية خاصة في غياب أي عملية لرسم خارطة للمخاطر. وفي بعض الأماكن، اجتازت العواصف العاتية للإعصار مسافة كيلومتر في الأراضي الداخلية ما يجعل

تحديد المسافة على أنها أربعين متراً أمراً لا معنى له. ومنذ ذلك الحين، تراجع الحكومة السياسة لعدة أسباب منها جهود المناصرة التي أبدتها الهيئة الفلبينية لحقوق الإنسان والهيئات الإنسانية الأخرى وغيرها واضعة على السلطات المحلية في البلديات المتأثرة التزاماً بتحديد مناطق الخطر المرتفعة والمعتدلة والمنخفضة حسب خارطة المخاطر بحيث تتضمن أيضاً فرض القيود على أنواع المباني التي يمكن بناءها في تلك المناطق.

وهناك تحد آخر أكثر تعقيداً يتمثل في النطاق الهائل لبرنامج إعادة التوطين خاصة بالنظر إلى أنَّ كثيراً من السلطات الحكومية المحلية المتولية لعملية إعادة التوطين تفتقر إلى القدرات الإنسانية والفنية والمالية اللازمة. وسوف يتضمن البرنامج، وفقاً لمقترحه، بناء ٢٠٥ آلاف بيت دائم عبر ١١٦ بلدية وسوف يؤثر تقريباً على مليون شخص. لكنَّ التحدي الرئيسي الذي ما زال ماثلاً أمام السلطات هو تمويل الأراضي المتاحة والمقدور على شرائها لإجراء عملية إعادة التوطين، ولم يتضح بعد ما إذا كانت المواقع المختارة سوف تكون في نهاية المطاف مناسبة بالفعل للتعمير الإسكاني لإقامة الناس فيها. وفي المواقع قليلة العدد التي ووفق عليها لإعادة التوطين، سوف تمثل التأخيرات البيروقراطية ونقص التمويل ومحدودية الإرادة السياسية تهديداً يبطئ من نجاح المشروع وقد يقضي عليه أصلاً. كما أنَّ بطئ تحديد مواقع التوطين الدائمة مثل تعدياً على توفير المساعدات الضرورية للغاية لسبل كسب الرزق المرتبط على العمم بالموقع الجغرافي.

ويزيد الطين بلة أنَّه في كثير من البلديات التي طبقت فيها سياسة المناطق الخالية من الأبنية، مُنع الفاعلون الإنسانيون من توفير المساعدات للعائلات النَّازحة التي عادت إلى تلك المناطق. وبالنظر إلى تردي ظروف مراكز الإخلاء وغياب مواقع الإيواء الانتقالية، من المفهوم أنَّ كثيراً من النَّازحين يختارون العودة إلى مجتمعاتهم السابقة لإعادة بناء بيوتهم رغم الحظر المفروض على ذلك. وبالنتيجة، صار كثير من العائدين بغياب المساعدات الإنسانية أكثر ضعفاً إزاء العاصفة القادمة.

وبالإضافة إلى ذلك، في الأماكن التي تشهد مشروعات إعادة التوطين تقدماً، كان المنهج الرئيسي المتبع مبنياً على تشييد دور الإيـواء في أراض فارغة وغالباً ما تكون نائية دون اعتبار عدم وجود القدرة على الوصول إلى الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية وسبل كسب الرزق. أما العائلات النَّازحة التي اختارت إعادة التوطين فقد أصبحت أكثر قلقاً من أنَّ الموقع النائي للتوطين سوف يحد من قدرتهم على الوصول إلى وظائفهم ومدارسهم وسوف يجعلهم منفصلين عن المراكز الحضرية والحياة المجتمعية. كما أنَّ الانتقال يحدث في غياب منظومات النقل العام أو المساعدات الحكومية لدعم النقل بوسائط النقل الخاص رغم أهميتها في إتاحة المجال أمام العائلات المعاد توطينها في الوصول إلى العمل أو المدارس أو المستشفيات أو غير ذلك من الخدمات الاجتماعية. وعلى الجانب الإيجابي، كانت عدة مشروعات لإعادة التوطين واعدة بالأمن من ناحية حيازة الأراضي. ولكن، هناك عدة بلديات أخرى رفضت ذلك المنهج خشية إقدام المستفيدين على بيع منازلهم الجديدة والرحيل إلى مكان آخر.

أما هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمحلية المشاركة في الاستجابة للإعصار، فقد واجهت صعوبات في العمل وفقاً لسياسة المناطق الخالية من الأبنية وبرنامج إعادة التوطين خاصة حيث تفرض البلديات حظراً على توفير المساعدات للعائدين إلى المناطق الخالية من الأبنية. ومما لا شك فيه أنَّ السبب الرئيسي للارتباك يعود إلى عدم وضوح الحكومة من ناحية تطبيق سياسة المناطق الخالية من الأبنية وبرنامج إعادة التوطين. وفي نهاية المطاف، وضع الفريق القطري الإنساني للأمم المتحدة إرشاداً توجيهياً بشأن توفير المساعدات للأشخاص المقيمين في المناطق الخالية من الأبنية ومساعدة هيئات الإيواء في اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت ستشارك أم لا في عمليتي النقل وإعادة التوطين نظراً للمخاطر المحيقة. وبالنظر إلى أنَّ الأشخاص المتأثرين بسياسة المناطق الخالية من الأبنية هم من بين الأكثر استضعافاً، كان على الفريق القطري الإنساني للأمم المتحدة أن ينتهج مقاربة أكثر توحيداً وقوة.

سوف يتطلب برنامج إعادة التوطين لمرحلة ما بعد إعصار هايان رصداً بعيد الأمد. وفي أثناء ذلك، على الحكومات وهيئات الإيـواء أن تفكر ما وراء عملية النقل المادي للأشخاص بإخلاء الأراضي في المواقع النائية ومن البدائل التي يمكن انتهاجها، على سبيل المثال، اللجوء إلى "تعبئة" المناطق الحضرية. ففي مدينة تاكلوبان، تنفذ عدة منظمات حلولاً أكثر مرونة للإيواء كتحديد الأراضي أو المباني في المشهد الحضري الموجود لإيواء العائلات النازحة من خلال تشييد

مساكن متعددة الطوابق والتأسيس لترتيبات العلاقة ما بين المؤجر والمستأجر وما شابه ذلك من ترتيبات.

وإعادة التوطين عملية طويلة سوف تستمر في معظم سيناريوهات مراحل ما بعد الكوارث إلى ما بعد خروج الفاعلين الإنسانيين. وعند منع الناس من العودة انتظاراً للانتهاء من إعادة التوطين، فلن يعني ذلك إطالة مدة نزوحهم فحسب بل سيعني ذلك أيضاً أنهم يواجهون مزيداً من المخاطر المحتملة. وفي حالة إعصار هايان، يشهد على ذلك قرابة مليون شخص من النازحين أو المقيمين في دور الإيواء المؤقتة "في مناطق غير آمنة".

أليس ر توماس *alice@refintl.org* مديرة برنامج النزوح المرتبط بالمناخ في المنظمة الدولية للاجئين.
www.refugeesinternational.org

تسهيل الهجرة التكيفية الطوعية في منطقة المحيط الهادئ

بروس بورسون وريتشارد بيدفورد

ستكون الهجرة التكيفية الطوعية العابرة للحدود الدولية مكوِّناً حاسماً من استراتيجية التكيف العام للأفراد والأسر المستخطرين في منطقة المحيط الهادئ بغية رفع مستوى لدونتهم ومقاومتهم للمخاطر الطبيعية ومنع التَّهجير المستقبلي.

نشأ الاستعمار ومنظومتا الانتداب والوصاية في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية وتركا أثراً عميقاً في التنقل الإقليمي في قارة أوقيانوسيا. وأرسيا أسس مجموعة متعددة من "المجموعات العنقودية" دون الإقليمية ضمت دولاً في جزر المحيط الهادئ وأقاليمه، وفي ذلك الإقليم يختلف مستوى الامتيازات التي تحظى بها البلدان من دولة لأخرى. وتمثل الدول المستعمَرَة السابقة أو الحالية أو دول الانتداب أو الوصاية (مثل نيوزيلندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) "محاور" عنقودية.

وكان لأثر التجمع العنقودي أثر في تعزيز القدرات إزاء التنقل العابر للحدود على العموم مع وجود اختلافات ملموسة. ويتضمن نطاق الحقوق منح الحق غير المقيد للدخول والمكوث تمهيداً للحصول على الجنسية في بلد المحور أو منح الاستحقاق التفضيلي للإقامة استناداً لمبدأ الحصص المستهدفة (الكوتا) أو منح النفاذ التفضيلي لسوق العمل في دولة المحور والعمالة المؤقتة في بعض القطاعات في اقتصاد الدولة المحور.

وبالمقابل، هناك مجموعة عنقودية دون إقليمية وهي مجموعة الطليعة الميلانيزية التي تضم أربع دول مستقلة هي بابوا غينيا الجديدة وفيجي وجزر سليمان وفانواتو بالإضافة إلى كاليدونيا الجديدة التي تسودها شعوب الكاناك الأصلية (وما زالت مستعمرة فرنسية) وهذه الدول ليس لها محور تتمركز حوله. وتبعاً لذلك، يتسم أثر العضوية في المجموعة العنقودية بأنه أكثر تجانساً إذ يرتبط بحقوق وامتيازات الدخول التي تُمنَح للزائرين والنفاذ المؤقت لمجموعة مختارة من المهن ضمن سوق العمل للدولة العضو في المجموعة العنقودية.

لكنَّ انضمام الدول إلى المجموعات العنقودية دون الإقليمية ليس أمراً ثابتاً بل يتغير إذ ما زالت هناك مجموعات عنقودية تظهر كجانب من سعي الدول إلى توخي مصالحها على المستوى دون الإقليمي. وهذه القوة

بالقيمة المطلقة، تُعدُّ أعداد المهجَّرين بالكوارث في قارة أوقيانوسيا ضئيلة مقارنة بالأعداد المماثلة في المناطق الأخرى. ويُقدَّر أنَّ ٣١٨ ألف تهجَّروا بسبب الكوارث المفاجئة خلال الأعوام الخمسة الماضية. ومع ذلك، إذا احتسبنا نصيب الفرد تتغير الصورة، ففي عام ٢٠١٢، كانت ساموا وفيجي من بين أكبر عشر دول في العالم من ناحية نسبة عدد المهجَّرين.

الحركية لها القدرة على التعزيز الكبير للتنقل في المنطقة وذلك عن طريق تبني الاتفاقيات الجديدة التي تسمح بالتنقل المؤقت أو الدائم العابر للحدود بين شعوب منطقة المحيط الهادئ. وقد يكون وضع المواطنين في المجموعة العنقودية حاسماً في تحديد نطاق وتوع المساعدات المقدمة بعد وقوع الكوارث وعلى وجه الخصوص، سيكون ذلك مهماً في تحديد درجة احتواء المساعدات تلك على مضمونات للتنقل العابر للحدود.

الإطار العام القانوني الإقليمي الحالي

في منطقة الجزر التي تكون فيها الحدود خطوطاً على خارطة تعبر المساحات الشاسعة في المحيط، يصعب التأثير على الحركة العابرة للحدود. ولا تمتلك الأطر العاملة للهجرة الإقليمية الحالية أي سياسات مخصصة لتسهيل الحركة العابرة للحدود استجابة للكوارث الطبيعية أو تحسباً لوقوع الكوارث المستقبلية المرتبطة بالتغير المناخي.

وفيما بين دول جزر المحيط الهادئ وأقاليمه، كانت هناك درجة من منح الامتيازات المتبادلة من ناحية منح التأشيرات المجانية للأشخاص فور وصولهم بصفتهم زائرين. وهذا يناقض ما يحدث في البلدان المطلة على المحيط الهادئ التي لا تمنح على العموم تنازلاً عن التأشيرة ولا تمنح تأشيرة الدخول لدى الوصول لمواطني جزر المحيط الهادئ. وقد يعني ذلك أنَّ الأفراد أو الأسر الراغبين في عبور الحدود بسبب الكوارث الطبيعية غالباً ما سيكون أسهل عليهم البحث عن دولة جزرية أخرى بدلاً من التوجه إلى أي من البلدان المطلة على المحيط الهادئ.

وفيما يخص العمل، هناك بعض السمات في الإطار القانوني الخالي التي قد تحد من فرص الهجرة التكيفية الطوعية. فالبلدان في المحيط الهادئ عندما تسمح بالعمل فهي في أغلب الأحيان تخضعه لقوانين وتعليمات صارمة بل قد تذهب إلى أبعد من هذا فتضع شروطاً تتضمن العودة الطوعية إلى البلاد الأصلية بعد الانتهاء من العمل. وهذه السمات مشتركة بين كثير من المنظومات الإقليمية وتؤثر على قدرة كثير من تلك المنظومات في الاستجابة للكوارث الطبيعية بتسهيل الهجرة العابرة للحدود بأسلوب موقوت أو مستدام اقتصادياً. ولا بد من إدراج هذه المسألة في النقاشات الدائرة حول كل من الهجرة التكيفية الطوعية وإعادة التوطين إضافة إلى المسائل الإقليمية المألوفة مثل حيازة غير المواطنين الأراضي ونفاذهم لها.

وتتضمن أطر الهجرة في المنطقة نطاقاً من المسالك التي يمكن انتهاجها للوصول إلى الإقامة. وفي كثير من الحالات، تُمنَح الإقامة لأزواج مواطني الدولة المضيفة ومعاليهم. وفي الدول المضيفة التي تستضيف مجتمعات الشتات، ستكون تلك السياسة مفيدة في تسهيل الهجرة التكيفية الطوعية عبر الزمن. ومع ذلك، رغم أنَّ الحياة الأسرية عبر منطقة المحيط الهادئ تتضمن في العادة شبكات الأسر الممتدة التي تعم المجتمعات القرابية أو القرى، فمعظم سياسات الهجرة تفتقر إلى الأحكام الخاصة الهادفة إلى تسهيل الهجرة إلى المجموعة الأسرية الأوسع نطاقاً.

وفي الوقت الذي يُشجَّع فيه تقديم آلية سياسة جديدة للتعامل مع الوضع الخاص للمتأثرين بالكوارث الطبيعية، ما زالت آليات السياسات الحالية قابلة للتعديل. ومن الممكن تعديلها للسماح للأشخاص المتأثرين بالكوارث الطبيعية بما فيها كوارث التغير المناخي باتخاذ القرارات الطوعية حول الانتقال من الأماكن التي يتسبب التغير المناخي فيها بتقويض حق الإقامة بعيدة الأمد خاصة في دول المحيط الهادئ التي تتوقع أكبر معدلات نمو سكانية خلال العقود التالية.

بروس بورسون *bruceburson@me.com* **عضو في هيئة الهجرة والحماية في نيوزيلندا ومستشار مستقل في شؤون قانون وسياسة اللاجئين والهجرة. ريتشارد بيدفورد** *rdb@waikato.ac.nz* **بروفيسور شرف في جامعة وايكاتو وبروفيسور في دراسات الهجرة، جامعة أوكلاند للتكنولوجيا.**

هذه المقالة مقتبسة من دراسة نُفِّذت نيابة عن مبادرة نانسن وعنوانها: المجموعات العنقودية ومحاور الدول: نحو هندسة إقليمية للهجرة التكيفية الطوعية في منطقة المحيط الهادئ

(*Clusters and Hubs: Toward a Regional Architecture for Voluntary adaptive Migration in the Pacific*)

http://tinyurl.com/Nansen-PacificRegional

مجموعة قوارب محاربي المناخ في المحيط الهادئ "قوارب الكانوا في مواجهة الفحم"
في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، أقدم محاربو المناخ في المحيط الهادئ القادمين من جزر المحيط الهادئ بدعم من مئات الأشخاص من أستراليا والعالم على اعتراض الطريق أمام مرفأ نيوكاسل الذي يعد أكبر ميناء لتصدير لفحم الحجري في العالم، ساوث ويلز، أستراليا.

جيف تان www.jefftanphotography.com

لن نغرق بل نناضل: نشطاء جزر المحيط الهادئ

حنّا فاير

يكمن للتركيز على الهجرة المستحثة بالمناخ بدلاً من تخفيف آثارها أن يتعارض مع مطالب السكان بل قد تدعم تصوراً بأنَّ عدم صلاحية بعض الجزر في المحيط الهادئ للسكن هو المصير المحتوم لها.

في نهار ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، توجهت إحدى عشرة سفينة لإحضار حمولاتها من الفحم الحجري من نيوكاسل في أستراليا. لكنَّ سفينة واحدة فقط نجحت في تلك المهمة، في حين أعيدت السفن العشر الباقية خاوية الوفاض لأنَّ أهالي جزر المحيط الهادئ ومئات الأستراليين قرروا مقاومتها والإبحار لاعتراض طريق السفن بل احتلوا المرفأ باستخدام زوارق الكاياك وزوارق الكانو التقليدية. وجاءت ردة الفعل تلك من شبكة مناصرة المناخ "٣٥٠ باسيفيك" ضمن حملة منظمة أطلقت على نفسها اسم حملة محاربي المناخ في المحيط الهادئ التي ظهرت بهدف الربط بين تصرفات صناعة الوقود الأحفوري الأسترالي وآثار التغير المناخي الناتجة عن سلوك البشر على كثير من الجزر في المحيط الهادئ.

وقد وحَّدت جولة محاربي المناخ في المحيط الهادئ الناشطين من اثنتي عشرة جزيرة مختلفة في المحيط الهادئ وحصلت على اهتمام وسائل الإعلام إذ تعقبت الحملة طريق الفحم الأسترالي من أمكان حفرها إلى الشاطئ. واستهدفت الحملة أيضاً مكاتب الشركات والمصارف التي تسهّل عملية توسيع صناعة الفحم الأسترالي ثم إن عملها باحتلال حماسي دام ثماني ساعات لمقر الإدارة العامة لشركة إيه إن زد التي تعد كبرى الشركات المستثمرة في الوقود الأحفوري وإدارة الخدمات الرئيسية للأعمال المصرفية المفتوحة أبوابها أمام كثير من المقيمين في جزر المحيط الهادئ.[١]

ما الدرس الذي يمكن تعلمه من رؤية رجلين شجاعين من جزر توكيلاو وهما يواجهان جبروت صناعة الفحم الأسترالي في زورقٍ الكانوا الخشبي المصنوع يدوياً؟

أولاً، يمثل ذلك المشهد تحدياً لنا يحدونا إلى إعادة النظر في العلاقة القائمة بين التغير المناخي والتَّهجير ودول الجزر في المحيط الهادئ والاعتراف بأنَّ دول الجزر المرجانية المنخفضة وإن كانت تعامل على أنها ضحايا تأثير التغير المناخي المفروغ منه بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر، فكثير من مجتمعاتها المحلية ترفض الاستسلام بل ما زالت تناضل لمواجهة تلك الظروف. ومما لا شك فيه أنَّ هناك تهديداً كبيراً بتهجير الناس داخلياً أو خارج البلاد، وفي حالة سكان جزر كارتيريت، بدأ هذا النُّزوح بالفعل. ومع ذلك، يقع تركيزنا دائماً على إدارة التَّهجير في البلدان التي نتسبب في المخاطرة بها إذ نضع تصوراتنا التنبؤية المسبَّقة بأنَّ ضياع المساكن هناك أمر محتوم. وفي الواقع، لم يوقف محاربو المناخ في المحيط الهادئ السفن لتأمين مستقبلهم كلاجئين مناخيين. بل كانوا يطالبون الشركات المسببة للتلوث والدول التي ترعاها بالوقوف أمام مسؤولياتها إزاء تصرفاتها الهدامة بيئياً واتخاذ التدابير التي تحد منها قبل فوات الأوان.

والأمر الثاني يتعلق برواية زيادة الفاقد من الأراضي في جزر المحيط الهادئ على أنه نتيجة حتمية لا مفر منها بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر إذ ترتبط تلك الرواية بالصور الذهنية التي تمثل السكان المتأثرين على أنهم ضحايا سلبيون للتغير المناخي. ويرفض محاربو المناخ في المحيط الهادئ بكل قوة هذا الموقف ويعرضون بدلاً عنه رؤية لخيارات إيجابية للمجتمعات المهددة بالتغير المناخي وشعارهم "نحن لا نغرق بل نناضل." وتبيّن الحملة بوضوح رواية راسخة ثقافياً تتعلق بالقوة والأهلية والشجاعة التي يبديها الناس أمام التَّهجير المحتمل.

وثالثاً، تشجعنا تصرفات محاربي المناخ في المحيط الهادئ على التفكير بمن نصغي لأصواتهم فيما يخص قضايا التَّهجير المحتملة المستحثة بالمناخ وأين نصغي لتلك الأصوات، إذ يشير نمو حملة ٣٥٠ باسيفيك إلى الأهمية المتزايدة التي تحظى بها شبكات المناصرة في المجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية وأنه لا بد من أخذها في الاعتبار.

ومع أنَّ حملة محاربي المناخ في المحيط الهادئ ما زالت في أيامها الأولى فهي تعرض رسالة على مستوى القاعدة الشعبية وهي رسالة أمل وأهلية وقدرة بدلاً من الروايات التي تنظر

إلى التَّهجير السكاني المستحث بالمناخ على أنه مصير مفروغ منه. ويذكرنا هؤلاء المحاربون أنَّه ليس الجميع مفقود في قارة أوقيانوسيا وأنّ العمل الملتزم والفعال تجاه التغير المناخي قد يعني أنَّ الهجرة القسرية الجماعية في المحيط الهادئ لا يجب تجاوزها مرور الكرام.

حنّا فاير *hannah.fair@ucl.ac.uk* مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في قسم الجغرافيا، كلية لندن الجامعية. *www.geog.ucl.ac.uk*.

١. لمزيد من المعلومات حول حملة محاربي المناخ في المحيط الهادئ، انظر: http://world.350.org/pacificwarriors

ساموا: المعارف المحلية وتغير المناخ وتحركات السكان

هيمينا فلوريس-بالاسيوس

تهيمن أصوات العلماء والأكاديميين والسياسيين والممارسين في مجال التنمية على النقاش بشأن تغير المناخ ومع ذلك فالمعارف المحلية والقِيَم والمعتقدات عناصر أساسية إذا ما أردنا معالجة قضية المجتمعات المتضررة.

في شمال المحيط الهادئ تقع ساموا - التي يتركز سكانها البالغة كثافتهم نحو ١٩٠,ألف نسمة في جزيرتين رئيسيتين (سافاي وأوبولو) - وهي مستضعفة بشدة لتغير المناخ حيث يوجد على الأقل ٧٠٪ من سكانها والبنى التحتية في المناطق الساحلية المنخفضة. وتتضاءل كثافة قرية لوتوفاجا - الواقعة على الساحل الجنوبي لجزيرة أوبولو - التي تزيد على الألف بقليل بسبب معدلات الهجرة الخارجية الكبيرة.

وما زالت الحياة في لوتوفاجا تسير إلى حد كبير وفقًا لأسلوب "فاء ساموا" الذي يعد الطريقة التقليدية في ساموا للحياة وهو مصطلح جامع يشمل البنية الاجتماعية للقرية. وبقيت هذه الطريقة (فاء ساموا) قوية رغم طول تعرضها للتأثيرات الغربية. فالأرض تُمتلك وتُستَخدم وفقاً للأعراف السامية إذ تمثل الهوية والثقافة والمجتمع. وتتضمن الآليات العرفية المتبعة لمسايرة الظروف العصيبة شبكات الأمان العرفية حيث تمثل الحوالات المالية دون شك الدور الرئيسي إضافة إلى الهجرة بغية تنويع مصدر الدخل.

ومن الواضح أنَّ التغير المناخي يؤثر على الناس بمختلف الطرق. فالناس الأكثر معاناة هم الأكثر استضعافاً كالعائلات التي لا تمتلك القدرة على الوصول إلى الحوالات المالية أو التي لا تتلقى مساعدات الدعم الكافية من أفراد الأسرة والناس من حولهم وعلى الأخص منهم النساء وكبار السن، إذ لا يجدون سبيلاً سوى الاعتماد على أنفسهم.

وهناك أيضاً آثار تختلف بالجندر نتيجة محدودية وصول النساء إلى المعلومات والموارد. وإضافة إلى ذلك، اضطرت النساء في وضع الضغوط البيئية إلى الحد من تحركاتهن لأنهن يتولين رعاية الأطفال وكبار السن.

تقول امرأة (٤٠ عاماً) "لقد غادر بعض أفراد الأسرة البلد إلى أمريكا أو نيوزيلندا أو أستراليا بحثاً عن المال...مدفوعين أيضاً بتغير الطقس وسعياً للعمل لمساعدة الأسرة ودعمها لكن ما من أحد يهتم بأمري ولا أحد يحبني ولا يحب أطفالي أو يرعاهم. ولن أترك هذا المكان إلا إذا كانت تلك إرادة الله. لكنني لن أغادر."

ومع أنَّ أغلبية سكان لوتوفاجا يعرفون مصطلح "تغير المناخ"، فليس واضحاً لهم كيفية تطبيق "المعلومات العلمية" على حياتهم اليومية. وبالمقابل، هم على وعي كامل بالتغيرات الحادثة في بيئتهم وآثار تغير المناخ على حياتهم وسبل كسب رزقهم. ويعتمد بعضهم على معارفهم التقليدية في تفسير التغيرات الحادثة في بيئتهم ويعتقدون أنَّ تغير المناخ جزء من دورة معينة في حين يربط آخرون تغير المناخ بمشيئة الله. وعمومًا، لا يرى سكان لوتوفاجا أنفسهم ضحايا تغير المناخ. ولكنهم يقولون إنهم يتعاملون مع بيئة متغيرة منذ قرون وإنهم تعلموا طريقة التكيف مع هذه التغيرات لأجيال وأجيال.

لكنّ سكان هذه القرية بحاجة لمعرفة معلومات بشأن تغير المناخ وآثاره. وقد صرّح رئيس القرية قائلًا:

"... نسمع جميع هذه المصطلحات التقنية من الحكومة والآخرين وفي المذياع ولكننا بحاجة للتأكد من أننا ندرك المعنى الحقيقي لتغير المناخ ... لأن كثيراً من هذه المفاهيم جزء من العمليات العالمية عندما يكون من الأهمية بمكان للسكان الريفيين مواءمة ما يقومون به على مستوى القرية على نحو أفضل ... مع ما يمكننا فعلًا فعله في قرانا".

ويتوافر لليافعين والمهاجرين فرص أفضل للحصول على معلومات من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ومن خلال حملات التوعية بشأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ويعي المهاجرون الذين يعيشون في الخارج آثار تغير المناخ في ساموا ويدعمون أفراد عائلاتهم عند حدوث الكوارث الطبيعية. بيد أن الاحتياجات المتكاثرة تزيد من وطأة الأعباء على المهاجرين.

وتراود سكان القرية والمهاجرين مخاوف سياسية تتعلق بتغير المناخ. وفي إشارة للعدالة المناخي، ذكر رئيس القرية الذي يعيش في العاصمة أبيا:

"ليس من العدل الشروع في نقاش بشأن تغير المناخ أو طريقة التكيف مع تغير المناخ أو قدر مساهماتك في المسؤولية العالمية عندما تكون مساهمتنا في إحداث المشكلة ضئيلة أو حتى معدومة تمامًا".

تحركات السكان

في حالة قرية لوتوفاجا، تأثرت تحركات السكان بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة على الرغم من صعوبة فصل عامل تغير المناخ عن دوافع الهجرة الأخرى. وتتخذ العائلات أو الأفراد قرارات الانتقال داخليًا من المناطق الساحلية إلى أبيا مؤقتًا أو دائمًا أو حتى إلى خارج البلاد.

والانتقال استراتيجية لتنويع دخل العائلة وللحصول على فرص تعليم وعمل أفضل ولتوسيع الشبكات الاجتماعية وكذلك للاستجابة للتغيرات البيئية والمناخية. وتحركات السكان المرتبطة بتغير المناخ في القرية على أربعة أنواع:

الانتقال داخل القرية: على مدار العقود الأخيرة، انتقلت كثير من العائلات داخل البلاد. وقد كانت قرية لوتوفاجا ذات يوم واقعة مباشرة على الساحل، أما الآن فلا توجد سوى منازل قليلة هناك. وأحد تفسيرات ذلك انتقال بعض السكان داخل البلاد حيث بنيت طرقًا أفضل. وأما السبب الآخر فإجبار مجموعة من الأحداث البيئية البطيئة (مثل: تآكل السواحل) والأحداث المفاجئة (مثل: كارثة تسونامي عام ٢٠٠٩، وإعصار إيفان في عام ٢٠١٢) للانتقال داخليًا. بينما ما زالت عائلات قليلة جدًا تعيش على الساحل بالرغم من كونهم يعون المخاطر المرتبطة بقرار بقائهم.

الانتقال الدائري: في لوتوفاجا، ثمة ما يشير إلى حدوث الانتقال الدائري بين القرية وأبيا أو الدول المطلة على المحيط الهادئ لتنويع الدخل.

الهجرة من الريف إلى الحضر: بالرغم من ذكر سكان القرية العوامل الاقتصادية والاجتماعية بوصفها الدوافع الرئيسية وراء الهجرة، تتأثر زراعة الكفاف تأثرًا بالغًا بتغير المناخ ولا توفر لهم الدخل الكافي.

الهجرة خارج البلاد: في حالة الهجرة إلى نيوزيلندا وأستراليا، تمثل فرص العمل والتعليم وجمع شمل الأسرة الأسباب الرئيسية لمغادرة البلاد حسب روايات السكان. وتجذب الفرص التي توفرها الدول الأجنبية اليافعين الذين يرون أنَّ الحياة في القرية تزداد صعوبة.

لتحركات السكان الداخلية - وإن كانت داخل القرية - يد في تعديل البنى الثقافية التقليدية. ولكل منطقة تاريخها الخاص وهو معنى يجسد التراث الثقافي. وفي بعض الحالات، تؤدي هذه التحركات إلى تمزيق الأواصر بين العائلة وأرض المجتمع وهو أمر يصعب تضميده في المستقبل.

ومع أنَّ التحركات السكانية داخلية، وإن كانت ضمن القرية الواحدة، فقد أدت إلى تغيير البنى الثقافية التقليدية. ولكل منطقة تاريخها الخاص وهو معنى يجسد التراث الثقافي. وفي بعض الحالات، تؤدي هذه التحركات إلى تمزيق الأواصر بين العائلة وأرض المجتمع وهو أمر يصعب تضميده في المستقبل.

أما المهاجرون، فمع أنهم يحظون بروابط قوية مع قريتهم لأنها تزودهم بحس الهوية والانتماء، فعليهم الآن أن يوازنوا بين عالمين اثنين. وبمقدور المهاجرين الذين يعيشون في آبيا أن يشاركوا في حياة المجتمع بصورة أكثر تكراراً أما المهاجرون الذين يعيشون في الخارج والعائدون إلى القرية فسيكون ذلك الأمر صعباً. والمهاجرون يتحملون الالتزامات التي تفرضها عليهم القواعد العرفية والأسرية والقروية ويتوقع منهم أن يساهموا في مساعدة أفراد أسرهم المتأثرين بالمشكات البيئية والكوارث الطبيعية.

وبعيداً عن كون تغير المناخ أمر حتمي، ابتكر الناس استراتيجيات تكيف باستخدام معارفهم. ولم يسعوا لإيجاد حلول تهدف للتكيف مع تغير المناخ وحسب ولكنهم رموا لإيجاد حلول شاملة تزيد مرونتهم في التعامل مع مجموعة واسعة من التحديات. ولكن تغير المناخ بات الآن يهدد الجذور العميقة للمعارف التقليدية الداعمة لسبلهم في كسب الرزق.

ومع أنَّ تحركات السكان ليست ظاهرة جديدة في لوتوفاجا، يعد تغير المناخ حاليًا عاملًا مساهما قويًا فيها. وبناءً على نتائج الدراسة التي أجريت في القرية، فعلى الصعيد الوطني:

- ثمة حاجة للجمع بين مختلف نظم المعرفة لفهم آثار تغير المناخ
- الهجرة استراتيجية تكيف مع تغير المناخ ويجب معالجتها على مستوى السياسات
- يجب دمج المعارف التقليدية في سياسات التكيف مع تغير المناخ
- يجب البدء في الاستجابات السياسية لظاهرة الهجرة لأسباب بيئية وتغير المناخ على مستوى القرية

هيمينا فلوريس-بالاسيوس
ximena.flores.palacios@gmail.com ممارسة في مجال التنمية وباحثة في جامعة أوكلاند للتكنولوجيا، نيوزيلندا.
www.aut.ac.nz

"الهجرة بكرامة" عبر الحدود في كيريباس

كارين إي ماكنمارا

تعدُّ سياسة "الهجرة بكرامة" جزءًا من استراتيجية كيريباس القومية للانتقال بعيد الأمد.

يمثل نظام هجرة الأيدي العاملة عبر الحدود المقترح من قبل حكومة كيريباتي مثال على الاستجابة الحكومية للتغيرات المستحثة مناخيًا حيث المحور الديموغرافي ممثلًا على المستوى الفردي أو الأسري.

تتكون كيريباس من ٣٢ جزيرة مرجانية متناثرة في شمال المحيط الهادئ. ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر صلاحية هذه الجزر المنخفضة للسكن لأمد بعيد، وسعيًا للتخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية، ظهر عدد من السياسات والبرامج الرامية للحد من استضعاف الدولة بسبب تغير المناخ. وليس متاحًا في كيريباس خيار الهجرة الداخلية بعيدة الأمد المستدامة لأنه لا يوجد ببساطة أراضي مرتفعة للانتقال إليها فمعظم الجزر منخفضة بثلاثة أمتار عن مستوى سطح البحر. ولذلك، حاول قادة البلاد توفير فرص جديدة لشعبهم للهجرة عبر الحدود.

وقد أصبحت سياسة "الهجرة بكرامة" جزءًا من استراتيجية كيريباس القومية للانتقال بعيد الأمد. وأول جزء في هذه السياسية توفير فرص سياسة "الهجرة بكرامة" جزءًا من استراتيجية كيريباس القومية للانتقال بعيد الأمد للراغبين في الهجرة عبر الحدود الآن وفي المستقبل القريب. والهدف هو إرساء قدم مجتمعات المغتربين في مختلف الدول المستقبلة لهم، مثل: أستراليا ونيوزيلندا، ما يمكنهم من دعم المهاجرين الآخرين على المدى البعيد وكذلك تعزيز فرص إرجاع التحويلات النقدية إلى الوطن الأم. وفي ضوء الدعم الحكومي لتغطية التكاليف، يكمن الجزء الثاني من هذه السياسية في تحسين المستويات التعليمية والمؤهلات المهنية التي يمكن اكتسابها في كيريباس لكي تضاهي تلك المتاحة في الأماكن التي قد يهاجر السكان إليها. ويؤمل أن يخلق هذا التدريب وأنشطة تحسين المهارات فرصًا للهجرة عبر الحدود "بكرامة" والبناء على ترتيبات العمل عبر الحدود القائمة.

ومع ذلك، ينحصر دور هذه السياسية في تمهيد الطريق للمستعدين والراغبين بالهجرة وحسب ولا يطال جميع الأشخاص وخاصة الضعاف في مهارات القراءة والكتابة جدًا أو من يعيشون غالبًا على الكفاف. وبالنظر إلى اقتصار هذا الخيار الذي يحمي سبل كسب الرزق على عدد محدود من الناس، تجردت بذلك هذه السياسة من رداء العدل وضمان خدمة آليات الهجرة الوقائية للجميع على حد سواء. ولا بد في أي اعتبار إضافي أن ينظر فيما إذا كانت مثل هذه السياسة ستفضي إلى نتائج إيجابية بعيدة الأمد في كل من البلدان المرسلة والمستقبلة للمهجَّرين.

كارين إي ماكنمارا *karen.mcnamara@uq.edu.au*
محاضرة في كلية الجغرافيا والتخطيط والإدارة البيئية، جامعة كوينزلاند *www.gpem.uq.edu.au*

زراعة المنغروف في تاراوا، عاصمة كيريباتي، للمساعدة في حماية الشاطئ من خطر ارتفاع منسوب مياه البحر والعواصف.

أيار/ مايو ٢٠١٥

الأرض والكوارث والتنقل البشري في منطقة جنوب المحيط الهادئ

دانيال فيتسباتريك

تستحق الخصائص التكيفية لمنظومات الأراضي العرفية اعترافاً أكبر في أطر سياسات التغير المناخي.

تركز الأطر العامة للسياسات المتعلقة بالكوارث والتنقل البشري على دور الحكومات في الاستجابة للتَّهجير وعلى الآليات التي تضعها الدولة في تسهيل عملية الانتقال. ومع ذلك، تواجه دول منطقة المحيط الهادئ عدداً من قيود الحكم في الاستجابة للتنقل البشري المرتبط بالكوارث وليس أقل أسبابها أنَّ أكثر من ٨٠٪ من الأرض في معظم بلدان منطقة المحيط الهادئ تصنَّف على أنها أراضي عرفية أي تملكها مجموعات محلية.

وهناك نفور من جانب حكومات تلك المنطقة تجاه اختيار أرض عرفية لتكون موقع إعادة التوطين المخطط له أو مأوى مؤقت للنازحين داخلياً وذلك يعود إلى خوف تلك الحكومات من نشوء النزاع مع المدعين العرفيين أو الغموض الذي يكتنف هوية مالكي الأراضي العرفيين. وتفضل معظم دول منطقة المحيط الهادئ اختيار أراضي الدولة لتكون مواقع المأوى المؤقت أو إعادة التوطين المخطط له لكي تتجنب الحاجة لتوقيع الاتفاقيات مع مجموعة المالكين العرفيين. ومع ذلك، يحد هذا النفور لدرجة كبيرة من الأراضي المتاحة لإعادة التوطين. فالدولة إذ تختار الموقع بناء على الوضع القانوني للأرض قد تحد من إمكانات الوصول إلى بدائل أخرى أمام الأشخاص المعنيين ممن يفضلون الهجرة إلى الأماكن التي يمكث فيها أفراد أسرهم أ أقربائهم. فالتنقل ضمن أرض مجموعة عرفية لا يرجح كثيراً أن تثير مشكلات حول الأراضي مما لو كان التنقل خارج حدود الأراضي العرفية. ومن الأمثلة الناجحة نسبياً عن التنقل ضمن الأراضي العرفية إعادة التوطين الداخلي للعائلات الساموانية بعد الموجات الزلزالية المدّية لعام ٢٠٠٩ وإعادة التوطين المؤخر لمجتمع ناريكوسو في فيجي نتيجة التعرية الشاطئية. وفي الوقت نفسه، تحمل إدارة الأراضي العرفية إمكانية تهميش النَّازحون داخلياً ممن لا تربطهم مع مجموعة مالكي الأراضي العرفيين المحليين أي علاقة من علاقات القربى.

أما القواعد القانونية التي تفرض على الدولة تولي الدور الوسيط في التعاملات الرسمية مع الأراضي العرفية فغالباً ما تخفق في أن تعكس ضعف القدرات الإدارية لمعظم دول منطقة المحيط الهادئ خاصة من ناحية فض النزاعات على الأراضي بل قد يقوّض ذلك القدرة التكيفية لمنظومات الأراضي العرفية للوصول إلى اتفاق مباشر مع المهجَّرين. وإضافة إلى ذلك، لا يكفي اختيار الأراضي التي تملكها الدولة للتغلب على ضرورة إجراء الاستشارات مع المجتمعات المحلية واتباع التدابير اللازمة للحد من مخاطر النزاع مع تلك المجتمعات.

وعندما تتصرف الدولة كوسيط في نقل حقوق الأراضي العرفية لا بد من تحديد إجراءات لضمان الموافقة المدروسة لاستملاك الدولة المدروس للأرض لغايات الحد من احتمالية ظهور نزاعات مستقبلية حول الأرض المقدمة لإعادة التوطين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تسجيل الاتفاقيات التي تُبرَم لغايات الاستحواذ على الأراضي لإعادة التوطين لدى الهيئات المعنية بتسجيل الأراضي في الدولة المعنية.

وكذلك تستحق سبل الهجرة التكيفية التي اتبعها الناس في الماضي قدراً أكبر من اهتمام الدولة في إرشاداتها التوجيهية حول إعادة التوطين. ومثال على ذلك الإرشادات التوجيهية في بابوا غينيا الجديدة الخاصة بنقل سكان جزر كارتيريت إذ تؤسس تلك الإرشادات التوجيهية معايير تحديد أولويات المساعدات التي يجب أن تتضمن القدرة على النقل إلى أماكن مملوكة من أقاربهم لأمهاتهم أو تخضع إلى سيطرتهم. وتستحق الخصائص التكيفي لمنظومات الأراضي العرفية بذل اهتمام أكبر بها في الأطر العامة الناظمة لسياسات الكوارث وتغير المناخ.

دانيال فيتسباتريك *daniel.fitzpatrick@anu.edu.au*
بروفيسور في جامعة أستراليا الوطنية، كلية القانون.
http://law.anu.edu.au

بُنِيت هذه المقالة على مراجعة للأراضي والتنقل البشري والكوارث الطبيعية في منطقة جنوب المحيط الهادئ بترتيب من مبادرة نانسن بعد الاستشارة على مستوى منطقة المحيط الهادئ حول "التنقل البشري والكوارث الطبيعية والتغير المناخي في منطقة المحيط الهادئ" لعام ٢٠١٣.

http://tinyurl.com/Nansen-Pacific-2

يتقدم الكاتب بالشكر الجزيل لمؤسسة زمالة المستقبل Future Fellowship للتمويل الذي قدموه من مجلس البحوث الأسترالي (FT110101065).

إدماج اللدونة في جنوب آسيا

مي زو ودورين برام

يمكن أن تعزز المجتمعات لدونتها بإدماج إجراءات الحد من المخاطر والتكيف مع تغير المناخ والحد من الفقر.

يزيد تعقد دوافع تهجير المجتمعات المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية المستقبلية ويفاقم من أوجه الاستضعاف القائمة. ويمكن للمجتمعات تقليص استضعافها بفعل التَّهجير من خلال الاستعداد الجيد للكوارث وتغير المناخ وإذا ما حدث التَّهجير، تقدر المجتمعات الأكثر لدونة أن تحد من المخاطر المرتبطة بالتهجير عن طريق ترميم هياكلها ووظائفها الأساسية بفعالية أكثر. وتختلف مقومات لدونة المجتمع من مكان لآخر بحسب الجغرافيا والمناخ والاقتصاد والسكان وهلم جرا. ولكن ببساطة، كلما زادت لدونة المجتمع، قلت مخاطر التَّهجير وآثاره.

ويتزايد الإجماع على ضرورة إدماج إجراءات اللدونة في سياسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والحد من الفقر. وفي جنوب آسيا، تُصنف هذه القضايا كل على حدة ويُعهد بكل واحدة منها إلى مؤسسات مختلفة أو إلى أقسام منفصلة داخل المؤسسات، ونجد أن الفروق المفاهيمية بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والحد من الفقر عند المجتمعات المعرضة لمخاطر تغير المناخ أكاديمية وحسب. وبالإضافة إلى ذلك، يصعب على المجتمعات ذات البيئات متعددة المخاطر التعاون مع المنظمات المختلفة التي تعمل منفصلة وتتبع جداول أعمال متباينة. وقد يؤدي العمل "في المكاتب المغلقة" لمعالجة هذه القضايا إلى إحداث تدخلات متناقضة أو ذات نتائج عكسية ويتسبب في ازدواجية الجهود.

وقد تأسست كثير من هيئات إدارة الكوارث أو أعيد بنائها في جنوب آسيا عقب تسونامي المحيط الهندي عام ٢٠٠٤ إلا أنها عمومًا هيئات إدارية في المقام الأول تفتقر إلى السلطة والمكانة اللازمتين للتأثير على جداول أعمال التنمية ووضع الخطط. وعلى معظم هيئات إدارة الكوارث الوطنية ودون الوطنية إقناع الوزارات المعنية بإدماج استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الفعَّالة ضمن أعمالهم اليومية وتوفير التمويل لها. ويتسبب غياب الموارد والقدرة على التأثير في قصور رؤية هيئات إدارة الكوارث لمهامها وتتحول تباعًا إدارة الكوارث إلى شكل من أشكال الاستجابة للكوارث. ويجب تعزيز هيئات إدارة الكوارث هذه لما لها من قدرة على إدماج الحد من مخاطر الكوارث - لتجنب تكرار أخطاء الماضي - والتكيف مع تغير المناخ - للتنبؤ بالآثار المتوقعة لتغير المناخ والحد منها.

استراتيجيات اللدونة التي تتبعها المجتمعات المحلية

غالباً ما تقلص المجتمعات المتضررة من الكوارث مخاطر التَّهجير بالهجرة. ويحدث ذلك بانتقال أفراد معينين بالأسرة إلى المناطق الحضرية أو إلى خارج البلاد في شكل انتقالات دائرية أو مؤقتة لتنويع أسس أصولهم عن تلك التي تجلبها لهم الزراعة أو يحصلون عليها في المناطق المتضررة بالكوارث.

وتتفاوت مستويات الوعي بالمخاطر ومبادرات اللدونة من مجتمع لآخر. وفي حالات كثيرة، قد تساعد الممارسات والمعارف التقليدية في الحد من المخاطر حتى إن لم تربطها المجتمعات بتغير المناخ. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تمتلك المجتمعات التي سبق لها أن شهدت الفيضانات أنظمة إنذار مبكرة تعتمد على آليات تقاسم الماء حيث يُحذر "ميراب" (حق الاستفادة من المياه) القرى الواقعة في اتجاه مجرى النهر من احتمالية حدوث فيضانات وشيكة. وعلى النقيض من ذلك، يعوز اللاجئون العائدون الوعي بالفيضانات السريعة واستراتيجيات الاستجابة في حالات الطوارئ ويتكبدون خسائر في الأرواح وفي مخزون الغذاء.

وفي حين يجب أن تكون الحلول المجتمعية نابعة من المجتمع المحلي نفسه وأنه يتعين على المجتمعات العمل بفاعلية على تحديد الاحتياجات وأوجه الاستضعاف والحلول، يمكن الاستعانة بالتقنيات الحديثة لزيادة المعارف الحالية. فعلى سبيل المثال، يمكن إكمال نظام "ميراب" أو تعديله بنشر المعارف والخبرات التقنية لتحسين إدارة موارد المياه وخاصة في أوقات الجفاف.

وتعتمد كثير من استراتيجيات اللدونة المجتمعية على تأمين الأصول الموجودة وتنويعها. وبالمثل، على الحكومات تنويع استراتيجيات تمويل أنشطة الحد من المخاطر ووضع آليات تقاسم التكاليف.

مي زو m.zhou@praxis-labs.com ودورين برام d.braam@praxis-labs.com مديرا مختبرات براكسيس والاستشاريان الرئيسيان لها. www.praxis-labs.com

"الجميع يحب الحياة هنا"

هيماني أبادهياي وإيلان كيلمان وديفيا موهان

يهدد ارتفاع منسوب مياه البحر مجتمعات جزر لاكشادويب. لكن ماذا يحدث عندما يبقى الناس في تلك الجزر يحفزهم في ذلك حس الانتماء والمعتقدات الدينية والهوية؟

في أغلب الأحيان، تُظهر الروايات السردية العالمية حول آثار التغير المناخي على المَجتمعات المحلية في الجزر على أنها مجتمعات لاجئين في الانتظار. ويخالف هذا الخطاب الشائع بالذات التصورات المحلية حول التغير المناخي في لاكشادويب وهي مجموعة من الجزر التي تقع على الشاطئ الجنوبي الغربي للهند.

ففي لاكشادويب لم يدخل التغير المناخي بعد بالكامل حصيلة المصطلحات التي يفهمها أهل الجزر. وفي السنوات الأخيرة الماضية، لاحظ السكان تزايداً في قوة الأمواج "الكبيرة" والفيضانات وشعروا بتغير درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار. وغالباً ما يربط السكان هذه التغيرات بالموجات الزلزالية المدّية التي ضربت المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤ (وليس للتغير المناخي) لأنَّ الموجات الزلزالية المدّية كانت حدثاً كبيراً جرّبوه شخصياً. ومن ناحية أخرى، حتى إذا لاحظ السكان التغيرات المحلية فلن يتمكنوا من ربطها مع التغيرات التي تطرأ عالمياً كالتغير المناخي. فسكان الجزر غير قادرين على تصور ذوبان الأنهار الجليدية أو التوسع الحراري الذين يساهمان في ارتفاع منسوب مياه البحر. ونتيجة لذلك الاختلاف في التصور، تتسع الفجوة القائمة بين المخاطر التي يتحدث عنها مجتمع العلماء والمخاطر التي يتصورها السكان المعرضون للخطر.

بل على النقيض من ذلك، تتخذ مشكلة تعرية الشواطئ التي تؤثر على العبَّارات المحلية منحى خطِراً بالنسبة لسكان الجزر نظراً لأثرها المباشر على عمل العبَّارات التي تلبي الحاجات اليومية للسكان من طعام ووقود ونقل بين الجزر. لكنَّ التغير المناخي لم يتجلَّ بعد بصورة تهديد للبقاء ولا بأنه شكل من أشكال الخطر على سبل كسب الرزق، فهذه المخاطر مفهومة لدى غير سكان الجزر أما سكان الجزر أنفسهم فلا يدركون تلك الأخطار.

الهجرة أو الشعور بالانتماء

في لاكشادويب، تتشكل هوية الأشخاص بالانتماء إلى الجزر. وتنتشر عبارة "الجميع يحب الحياة هنا" بكثرة عند طرح السؤال عن احتمالية الانتقال والرحيل من الجزر. ومع أنَّ سكان الجزر يتنقلون بحثاً عن الوظيفة أو التَّعليم، فهناك تفضيل قوي بينهم للعودة للعيش بطمأنينة وسلام في الجزيرة وللمحافظة على الروابط الاجتماعية فيما بينهم.

ديفيا موهان

شاطئ لاكشادويب في جزيرة كافاراتي

فالانتقال طوعياً كان أم قسرياً يمثل تهديداً لمنظومات قيمهم ومعتقداتهم.

وتمثل النقاشات الاعتيادية العامة مصدراً لتبادل المعلومات والتعاون بين سكان الجزر. وهي منبر للتعبير عن المخاوف المجتمعية والنتائج بما فيها الحلول المقترحة ومع ذلك، لا يتصدر النقاش أي إشارة للتغير المناخي. ومع أنَّ سكان جزر لاكشادويب معرضون ظاهرياً لخطر التغير المناخي، قد يكون لطريقة حياتهم في الجزيرة فائدة إيجابية على التكيف مع آثار التغير المناخي. ويمكن لارتباطهم بالمكان ومعارفهم التقليدية في إدارة عوامل الضغط البيئية أن تحفزهم على اتباع بعض نشاطات التكيف مع التغير المناخي. وفي أثناء ذلك، يمكن استخدام المستوى العالي للعلاقات المتبادلة فيما بين سكان الجزيرة الواحدة وسكان الجزر ككل في نشر المعلومات ورفع مستوى الوعي.

أما الهجرة المستحثة بالتغير المناخي، إن حدثت، سوف تقوّض على الأرجح الهوية والثقافة المحلية والمعارف التقليدية التي يمكن أن تفيد في رفع مستوى لدونة السكان. ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تقدير الخسارة الكبيرة تلك. ومن هنا، لا بد من إقامة حوار بنَّاء حول كيفية تعويض خسارة الديار والثقافة والقيم ولا بد من تحديد المعايير اللازمة لتوزيع الموارد عندما تزداد تحديات تأسيس ماهية الخسارة ومقدار الضرر.

هيماني أبادهياي *Himani.Upadhyay@teri.res.in*
وديفيا موهان *divya.mohan@teri.res.in* زميلان مشاركان في قسم علوم الأرض والتغير المناخي في جامعة تيري، نيودلهي، الهند *www.teriin.org* وإيلان كيلمان *ilan_kelman@hotmail.com* معيدة في كلية لندن الجامعية *www.ucl.ac.uk* وزميلة بحث رئيسية في المعهد النرويجي للشؤون الدولية *www.nupi.no*

بناء القدرة على التكيف في آسام

سوميابديب بانيرجي، وسومان بشت، وبيدهوبهوسان ماهاباترا

نقطة بدء التكيف مع تغير المناخ طويل الأجل التكيف مع تغير المناخ قصير الأجل والظواهر الشديدة. وقد يُعزز اتخاذ قرارات مدروسة أكثر بشأن استخدام التحويلات المالية قدرة الأسر المستفيدة من هذه التحويلات على التكيف.

تشهد ولاية آسام في شمال شرق الهند فيضانات سنوية تتسبب في تهجير السكان وتدمر المحاصيل وتقتل الثروة الحيوانية وتضر بالبنى التحتية. ويؤدي الاعتماد على سبل كسب الرزق من موارد طبيعية في منطقة تعد أيضاً الأقل تنمية إلى استضعاف الأسر المحلية بفعل الفيضانات. وتعد دائرة اكيمبور التابعة لولاية آسام من بين أسوأ المناطق تضررًا بسبب الفيضانات في الدولة. وباتت التحويلات المالية على نحو متزايد عنصرًا حيويًا في دخل الأسر في اكيمبور ويمكن أن تكون بمثابة آلية تمويل محتملة تفي باحتياجات التكيف غير الملباة عند الأسر المستفيدة منها.[1]

وغالبًا، يكون العمال المهاجرون من هذا التقسيم الإداري الذين يرسلون التحويلات المالية من الذكور ويعملون في القطاع غير الرسمي في المراكز الحضرية داخل آسام أو في جميع أنحاء الهند. وتفرض هذه الهجرة الخارجية للرجال على النساء مهام جديدة تتعلق بأنشطة التأهب للكوارث وبالأمن الغذائي وإدارة المزارع وهي أعباء لا يكن متأهبات لها غالباً. ولا تحظى النساء بفرص الوصول للأسواق والخدمات الإرشادية والبرامج الحكومية تماثل تلك التي يحصل عليها الرجال. ولذلك، تتطلب هجرة الرجال الخارجية اكتساب النساء مهارات وقدرات تكيف ومعارف جديدة للتعامل مع التحديات الجديدة.

وتزداد تدفقات التحويلات المالية في أعقاب الفيضانات التي تحدث في هذه المنطقة وتُستخدم للتزود بالمؤن وإعادة بناء سبل كسب الرزق وإصلاح المنازل. وتتركز استجابات الأسر المستفيدة من هذه التحويلات لمواجهة الفيضانات في المقام الأول على التكيف في وقت الفيضان (مثل: إيجاد

المركز الدولي لتنمية الجبال المتكاملة

مأوى مؤقت للماشية والسكان وتخزين الطعام أو مياه الشرب) وعلى التعافي مباشرة عقب انتهاء الفيضان. وعلاوة على ذلك، عمليات التأهب للفيضانات غير منظمة ويُقيدها الشك في الثمار التي قد تطرحها بناء القدرة على التكيف على مستوى الأسرة في ظل غياب الاحتياجات الأساسية (مثل: الغذاء والرعاية الصحية والمـأوى) وقلة حجم التحويلات المالية ويعوقها كذلك غياب التوعية المالية وإمكانية الوصول للخدمات المالية - وخاصة بين النِّساء المستفيدات غالباً من هذه التحويلات ومديري هذه التحويلات - فضلًا عن نقص فهم المدخلات التقنية وصعوبة الوصول إليها بشأن الطرق المثلى لاستثمار التحويلات المالية في التأهب "منخفض التكلفة" للكوارث وتنويع سبل كسب الرزق.

التوعية المالية

وفي البحث الإجرائي الذي أجراه برنامج المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال المعني بالتكيف مع آثار تغير المناخ في منطقة الهيمالايا بالتعاون مع معهد الإدارة المتكاملة للموارد ومنظمة سوايام شيكشان برايوغ، تعد النساء المستفيدات من التحويلات المالية بمثابة "صانعات التغيير" على مستوى الأسرة. وتعد التوعية المالية والتدريب على التأهب للفيضانات أدوات تعزيز رأس المال البشري للأسر المستفيدة التي يصفها هذا البحث الإجرائي بأنها مجموعة ذات مصلحة خاصة في المجتمعات الريفية.

ويهدف تدريب التوعية المالية خاصة إلى تعظيم العوائد المالية وتجنب المصروفات غير الضرورية ودعم الادخار في الأسر المستفيدة من التحويلات المالية. ويتضمن التدريب على التأهب للفيضانات تدريب النساء على مواءمة التأهب للفيضانات مع خطط الادخار. وسيبني استثمار التحويلات المالية في إجـراءات التأهب للفيضانات عالية الأولوية ومنخفضة التكلفة (مثل: تخزين الأغذية في حالات الطوارئ، ومياه الشرب المأمونة، ومواقد الطهي الجيدة) قدرة الأسر المستفيدة من التحويلات المالية على التكيف وهي الخطوة الأولى على طريق تحقيق التكيف الكامل. وتجرى هذه التدريبات ضمن الخدمات الإرشادية التي يقدمها منسقي القرية على مستوى المجتمع المحلي لإفـادة الأسر (مثل: الاجتماعات المنتظمة والزيارات المنزلية ودعم الوصول إلى المؤسسات المالية ونشر المعلومات عن خطط الحكومة).

وبالرغم من أن بعض هذه التدخلات شائعة في عمليات الحد من الفقر أو الحد من مخاطر الكوارث أو التنمية، فعلاقتها بالتكيف والقدرة على التكيف والتحويلات المالية جديدة. وقد أظهرت النساء في الأسر المستفيدة المختارة حماسًا كبيرًا للتدريب وللخدمات الإرشادية. وهذا يسلط الضوء على أنَّ هاتين النساء يرين - ربما لأول مرة - التأهب للفيضانات بمثابة نشاط أسري عملي طويل الأمد ولا يجب إلقاءه كلية على أكتاف الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

سوميأديب بانيرجي
Soumyadeep.Banerjee@icimod.org مرشح لنيل درجة الدكتوراة في جامعة ساسكس ومتخصص في مجال الهجرة والسكان، وسومان بشت Suman.Bisht@icimod.org كبير أخصائي القضايا الجندرية وبيدهوبهوسان ماهاباترا Bidhubhusan.Mahapatra@icimod.org أخصائي الدراسات الاستقصائية، وجميعهم يعملون لدى المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، كاتماندو . www.icimod.org

الشكر موصول لكل الذين ساعدوا على كتابة هذا المقال وهم: سانجاي شارما من المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، ودهاتاريا هوساجراهار من معهد الإدارة المتكاملة للموارد، وتيزبير وراجيش باداك ولاكسميكانت مالفابكار وتشاندران بوثيوتيل من منظمة سوايام شيكشان برايوغ، مدينة بوني، ووبارثا جيوتي داس من منظمة آرانياك، جواهاتي. ويتقدم المؤلفون أيضاً بالشكر للبروفيسور دومينيك كنيفيتون من جامعة ساسكس على دعمه المتواصل.

أجري هذا البحث في إطار برنامج التكيف مع آثار تغير المناخ في منطقة الهيمالايا. ويُنفذ برنامج التكيف مع آثار تغير المناخ في منطقة الهيمالايا بالشراكة بين المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال مع المركز الدولي لأبحاث المناخ والبيئة في أوسلو وقاعدة بيانات الموارد العالمية في أريندال بالتعاون مع الشركاء المحليين وبدعم حكومتي النرويج والسويد.

١. وفقًا لدراسة مشتركة بين المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال ومنظمة آرانياك.

دوافع مختلطة وأسباب معقَّدة في ميكونغ

جيسيكا مارش

تستخدم كثير من المجتمعات المتأثرة بالتغير المناخي منذ مدة الهجرة كأداة للتكيف ولمقاومة التحديات الماثلة أمام سبل كسب أرزاقهم وأمنهم. ومن الواضح أنَّ تعزيز الحمايات الحالية المقدمة لجميع المهاجرين سيكون مفيداً في سياق التغير المناخي.

في منطقة الميكونغ الكبرى[1] هناك ترابط قوي بين تصور الناس للتغيرات البيئية السلبية والقرارات المتخذة حول الهجرة. ومع ذلك، من الواضح أيضاً أنَّ هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية بل قد تكون ذات أهمية أكبر في اتخاذ القرارات حول الهجرة كما يتضح وجود علاقة متبادلة بين العوامل الاقتصادية والعوامل البيئية.

وفي قرية ما غاي تشاي هتاوت في المنطقة الوسطى الجافة في ميانمار، تتسم الظروف بالجفاف طيلة العام وشح في هطول الأمطار. ويتحدث المقيمون عن معاناتهم من انخفاض معدل هطول الأمطار ومن ارتفاع درجات الحرارة العالية. ويشير شركاء البحوث إيكوديف ومؤسسة التعليم والإنماء إلى أنَّ التغيرات البيئي تؤثر على حياة الناس خاصة من ناحية ارتفاع الديون وانخفاض الدخل وارتفاع انعدام الأمن الغذائي والتأثيرات السلبية على الصحة وانخفاض انتاج المحاصيل كماً ونوعاً.

وبانخفاض الدخل يصبح من الصعب على المقيمين توفير المدخرات اللازمة لتدبير أمورهم في أوقات الشدة في أثناء فترات التقلبات المناخية وشح المياه والتغير البيئي. وحالياً، تحدث الهجرة الخارجية وغالباً ما تكون إلى البلدات المجاورة إضافة إلى بعض الأعداد الأقل من المهاجرين إلى مناطق أبعد، كنتيجة رئيسية لعدم إتاحة الوظائف والتغيرات البيئية والمخاطر الصحية. وذكر عدد لا يُستهان منه من الناس أنَّ التغيرات البيئية كانت من بين أهم الاعتبارات التي دعتهم للهجرة من القرية في حين ذكر عدد

مماثل من الأشخاص إلى أنَّ فقدان العمل هو السبب بينما أشار آخرون إلى أن السبب كان ضعف الدخل المادي.

ولوحظ وجود فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء ما يعكس تعقيد العوامل المسببة للهجرة والدور المحوري للعوامل الاقتصادية في قرارات الهجرة. فقد كان الفقر يحد من استجابات الناس للتغيرات البيئية، وغالباً ما كان الأشخاص الأكثر استضعافاً في المجتمعات عاجزين عن الوصول إلى الهجرة كاستراتيجية لمسايرة الظروف.

وأشار المجتمع المحلي إلى عدد من الحاجات الرئيسية لتمكينهم من مسايرة التغيرات البيئية والآثار المترتبة عليها. وذهب العدد الأكبر من المستجيبين إلى أنهم كانوا بحاجة إلى تنوع أكبر من فرص العمل في القرية التي لا ترتبط ارتباطاً كبيراً بالموارد الطبيعية والزراعية. وتبعاً لذلك، يرغب الناس في الحصول على وصول محسَّن للقروض والمساعدات الحكومية بما يتيح لهم البقاء في مناطق سكنهم الأصلية. والوصول إلى المعلومات عامل معم أيضاً إذ قال بعض المستجيبين إنهم يرغبون في الحصول على معلومات أكبر حول الهجرة لكي يديروا المخاطر المرتبطة بها.

وفي دلتا ميكونغ في فيتنام، يشير شريك البحث مركز الأبحاث والاستشارات للإنماء إلى أنَّ التغيرات البيئية كان لها آثار سلبية على صحة الناس المحليين وعلى جودة المياه والتربة. وقال أغلبية المستجيبين إنَّ التغيرات البيئية كانت تتسبب في تردي نوعية الحياة والدخل وسبل كسب الرزق كما كانت تؤدي إلى تقليص فرص العمل ورفع مستوى الديون والحد من الإنماء الاقتصادي.

تقول إحدى المستجيبات (٥٥ عاماً) وتعمل بالمياومة:

" تقوم سبل كسب الرزق للمحليين على طول القناة على نوعية مياه الفيضانات وكمياتها لكنّ الفيضانات في السنوات الأخيرة لسوء الحظ لم تكن بمستوى الجودة المتوقع ما نتج عنه قليلاً من الطمي الضروري لإنتاج المحصول الجيد. والحرارة تجعل الوضع غاية في السوء لدرجة تمنع الجميع من أداء أعمالهم في الحقل في فترات الصباح المتأخر إلى ما قبل العصر. وعلينا أن نعكس روتين الحياة اليومية ما يعني أن نبقى في المنزل طيلة النهار ونذهب لحقل الأرز للعمل في وقت الليل .....وأدى ذلك أيضاً إلى اضطراب ورديات العمل ما يضطرنا إلى تعديل إيقاعنا الحيوي. وفي السنوات الأخيرة.....ازداد اضطراب ظروف الطقس."

أما الحاجات الأكثر إلحاحاً في المجتمع المحلي لمسايرة التغيرات البيئية فقد عبر عنها المقيمون بأنها تتمثل في الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالقضايا البيئية بما يمكنهم من الحصول على فهم أفضل للتغيرات البيئية المتوقعة واتخاذ القرارات المدروسة على ضوئها، وذكروا من بين الحاجات أيضاً توافر الوظائف والتدريب على المهارات في المنزل والمجتمع المحلي.

يجري مركز تنسيق التغير المناخي في مدينة كانتو دراسات للوقوف على العتبة التي لا يمكن للناس أن يتحملوا دونها ظروفهم المحلية وينبغي عندنا أن يضمنوا حصولهم على حياة جيدة. وتهدف الدراسة إلى التأسيس لخطة اجتماعية-اقتصادية للمنطقة بحيث لا يُجبَر الناس في كانتو على مغادرة ديارهم.

ومن المهم جداً بالنسبة لاستجابات السياسات للمجتمعات المتأثرة بالتغير المناخي أن لا تفترض تلقائياً أنَّ الهجرة الدائمة هي الحل الاستراتيجية الأنسب أو الأكثر طلباً للتكيف. وضمن منطقة الميكونغ الكبرى، يتمثل أحد أكثر العوامل الحاسمة في تقوية التعاون الحقيقي حول القضايا العابرة للحدود المرتبطة بالتغير المناخي والهجرة.

جيسيكا مارش *jessicajmarsh@gmail.com* كانت منسقة التغير المناخي و الهجرة لدى شبكة ميكونغ للهجرة ما بين عامي 2012-2013.

بُنيَت هذه المقالة على أساس بحث أجرته شبكة الميكونغ للهجرة ومركز المهاجرين الآسيويين. البحث الكامل متاح على الرابط التالي:

www.mekongmigration.org/CC-M%20Report%20Final.pdf

١. كمبوديا وجمهورية الصين الشعبية (وعلى الأخص في مقاطعة يونان ومنطقة قوانغشي ذاتية الحكم لقومية تشوانغ) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلندا وفيتنام.

سبب وجيه للتحدث عن "اللاجئين المناخيين"

فرانسوا جيمين

أصبح مفهوم "لاجئون لأسباب بيئية" أو "لاجئون بسبب تغير المناخ" تدريجيًا من المفاهيم المهجورة لغياب الأساس القانوني له. ولكني أزعم أنَّ ثمة أسبابًا وجيهة تدفعنا لاستخدام هذه المصطلحات.

ما زالت صعوبة فصل العوامل البيئية عن دوافع الهجرة الأخرى[1] قائمة ولا يمكن إنكار أهميتها بوصفها محركًا للتَّهجير. وقد صار مفهوم "الهجرة لأسباب بيئية" في الوقت الحاضر سمة مشتركة في دراسات الهجرة وانتشرت مجموعة من المشاريع البحثية وورش العمل والمؤتمرات التي تتناول هذا الموضوع انتشارًا واسعًا في السنوات الأخيرة.

يؤيد بعض الجيولوجيين استخدام مصطلح "أنثروبوسين" للإشارة إلى حقبة جيولوجية جديدة تعرف باسم "عصر الإنسان" أصبحنا فيها قوَّة رئيسية للتغيير على سطح الكرة الأرضية. وهذا تعريف سياسي مخيف. وهو إشارة أيضاً للعلوم الاجتماعية بأنَّه لا يمكن تناول العالم - ويقصد به التنظيم الاجتماعي والسياسي على الكرة الأرضية- بمعزل عن الكرة الأرضية نفسها. ويجب التعامل مع العالم والكرة الأرضية بوصفهما منظومة عالمية واحدة ولهذا لم يعد علم الجغرافية السياسية يهتم بالسيطرة على الأراضي أو بالأراضي والبحار بل أصبح معنيًا في المقام الأول بالكرة الأرضية ككل. وهكذا، تحول علم الجغرافية السياسية إلى علم سياسة الكرة الأرضية.

ولكن يمكن رؤية ذلك من منظور مختلف. فعلينا مراعاة عدم تسييس المواضيع التي قد يتضمنها هذا العلم. وحتى إن حلَّ الإنسان محل عوامل التغيير الطبيعية وصار أداة التغيير الرئيسية على هذا الكوكب فالضحايا الفعليون لهذه التغيرات هم السواد الأعظم من البشر وليس من تسببوا فيها.

الهجرة كسلعة

مع رواج مفهوم "الهجرة لأسباب بيئية"، تغيرت النظرة إلى الهجرة كقرار الملاذ الأخير الذي يتخذه الناس بعد نفاد جميع خيارات التكيف المتاحة لهم في مواطنهم الأصلية. وأصر مع غيري من كثير من الباحثين على أنَّ النظر للمهاجرين على هذا النحو لا يعكس الواقع وأنَّ المهاجرين طالما استخدموا الهجرة كمورد للتعامل مع التغيرات البيئية. ونصر على أنَّه لا يجب رؤية المهاجرين كضحايا مسلوبي الإرادة يتكبدون ثمن التغير المناخي ولكنَّهم أشخاص واسعي الحيلة في محاولات تكيفهم. ونزعم أنَّ الهجرة قد تكون استراتيجية تكيف قوية يستخدمها المهاجرون إما لتنويع مصادر دخلهم أو للتخفيف من وطأة الضغوط البيئية في مواطنهم الأصلية أو لإرسال حوالات نقدية أو ببساطة لحماية أنفسهم وعائلاتهم من الأذى. وسرعان ما تبنت كثير من المؤسسات والمنظمات هذه الرؤية. حتى إنَّ تلك الرؤية قد شقت طريقها للمفاوضات الدولية بشأن التغير المناخي. وفي ٢٠١٠، تناول إطار كانكون للتكيف "إجراءات تعزيز التفاهم والتنسيق والتعاون المرتبطة برحلات التَّهجير والهجرة المستحثة مناخيًا والانتقال المخطط له (...)".[2]

ويُمثّل ذلك تغييرًا جذريًا بأنه لم تعد الهجرة في سياق تغير المناخ كارثة يجب تجنبها بأي ثمن بل أصبحت استراتيجية يجب تشجيعها وتسهيلها. ولم تعد تحركات الناس نوعًا من سياسة الهجرة ولكنّها سياسة بيئية، أي استراتيجية تكيف.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ماذا عن أولئك الذين أجبروا على الفرار نتيجة الاضطرابات البيئية وكانوا يريدون البقاء في مواطنهم الأصلية ولكن لم يكن لديهم خيار آخر؟ فقد نظر لعمليات التهجير تلك كنوع من الأضرار الجانبية التي يمكن معالجتها بإتباع آلية "الخسائر والأضرار" التي وضعتها المفاوضات بشأن المناخ.

صارت الهجرة المرتبطة بتغير المناخ إجراءً يمكننا إتاحته وتسهيله وإدارتـه. وذلك ما نضغط لتحقيقه بوصفنا مجتمع الباحثين.

لماذا خذلنا المهاجرين

بعد التفكير مليًا، اضطررت لإدراك أننا أغفلنا شيئًا في عملية "نزع رداء الضحية" عن المهاجرين. فقد

استخدمنا التغيرات البيئية لتجريد الهجرة من طابع التسييس وفي سعينا لإعداد بحث ذي صلة بالسياسة سمحنا للسياسات فيه بأن تطغى على السياسة. وفي إطار سعينا للتأكيد على دور المهاجرين بوصفهم فاعلين، أغفلنا مسؤوليتنا تجاههم لأننا البشر أصبحنا العوامل الرئيسية للتغير على سطح الكرة الأرضية. وجاءت نتيجة هذا التغير أن جعلنا مواطن أعداد متزايدة من الناس على سطح الكرة الأرضية مكانًا غير صالح للسكن على نحو متزايد.

الصعوبة الرئيسية في العمل الجماعي للتصدي لتغير المناخ أنَّ الدول الصناعية التي عليها تولي معظم الجهود الساعية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة هي تلك الدول الأقل تأثرًا نسبيًا بآثار الاحترار العالمي. وهذا يعني ضعف حافز الدول الصناعية للتصرف في هذا الصدد وبهذا أحبطنا دورنا بسبب مصلحتنا الذاتية.

وتغير المناخ كامن في التفاوتات بين الأغنياء والفقراء والهجرة هي الصيغة التي تجسدها هذه التفاوتات. وتفترض النظريات القديمة بشأن الهجرة أنَّ الهجرة قد تكون وسيلة لتسوية هذه التفاوتات إلا أنَّها عرَضًا وليست علاجًا.

إخراج الهجرة من تحت عباءة السياسة

في الصحافة والمناقشات العامة، كان يطلق غالباً على من هُجّروا جراء تغير المناخ "لاجئون بسبب تغير المناخ". إلا أنَّ الباحثين القانونيين والمنظمات الدولية نزعوا للتخلي عن هذا المصطلح بزعم غياب الأساس القانوني له. وقد اتفق معظم الباحثين على أنَّه من المنطقي عدم استخدام المصطلح واستخدام مصطلحات تحليلية أكثر بدلًا منه، مثل: "مهاجرون متأثرون بالمناخ" أو "الانتقال في سياق تغير المناخ"، الخ. وقد كنت أحد أولئك الباحثين، إلا أنَّني كنت مخطئًا.

فبامتناعنا عن استخدام مصطلح "لاجئ بسبب تغير المناخ"، جردنا أيضاً واقع هؤلاء المهاجرين من طابعه السياسي. فالعنصر المحوري الذي يقوم عليه مفهوم "لاجئ" هو الاضطهاد أي لكي يصبح الشخص لاجئ عليه أن يكون فارًا من الاضطهاد أو خائفًا منه. وهجر استخدام مصطلح "لاجئ بسبب تغير المناخ" يهجُر بطريقة أو بأخرى أيضاً فكرة أنَّ تغير المناخ شكل من أشكال الاضطهاد ضد أكثر الناس استضعافًا وأنَّ الهجرة المستحثة مناخيًا مسألة سياسية بالدرجة الأولى أكثر من كونها قضية بيئية.[٣] ولهذا السبب وخلافًا لما ظننت (وكتبت) في الماضي وبالرغم من الصعوبات القانونية، اعتقد أن هذا مسوغ قوي جد لإعادة استخدام المصطلح لأنه يُعرّف هذه الهجرات على أنها جاءت في المقام الأول نتيجة الاضطهاد الذي ألحقناه بمن هم أكثر استضعافاً.

وفي أبريل/نيسان ٢٠١٣، انهار مصنع رانا بلازا للملابس الجاهزة في بنغلاديش ما أسفر عن مقتل أكثر من ألف عامل. وفي هذه الآونة، استوقفني رد الفعل الدولي تجاه هذه الكارثة فقد تولدت احتجاجات واسعة النطاق ضد ظروف العمل في هذه المصانع وحمّل كثير من الناس شركات الملابس مسؤولية هذه الكارثة. وتوقف بعضهم عن شراء الملابس من شركات التجزئة في الشوارع الرئيسية ودعوا إلى مقاطعتها أو طالبوا بتحسين ظروف عمل عمال مصانع الملابس في بنغلاديش. وكأن الناس فجأة أدركوا أنَّ شرائهم للملابس يؤثر على من يعيشون في الجانب الآخر من كوكب الأرض.

لكنّ بنغلاديش أيضاً دولة معرضة بالدرجة الأولى للآثار المناخية حيث أصبحت حركات التَّهجير سمة شائعة فعليًا هناك. إلا أنَّ العلاقة التي ربطت بين فعل البعض ومعاناة آخرين عند وقوع مأساة مصنع رانا بلازا لا نراها قائمة في حالة تغير المناخ. وهذا مبرر لوجود سبب وجيه واحد على الأقل لاستخدام مصطلح "لاجئون بسبب تغير المناخ".

فرانسوا جيمين *F.Gemenne@ulg.ac.be* **كبير الباحثين المعاونين في الصندوق الوطني للبحث العلمي في جامعة ليبج (مركز الحد من الكوارث وإدارة الطوارئ) ومعهد الدراسات السياسية، باريس.**

www.cedem.ulg.ac.be / www.politiquesdelaterre.fr

١. انظر أوليفيا دون وفرانسوا جيمني "تعريف الهجرة البيئية"، العدد 31 (ص 10) www.fmreview.org/ar/pdf/NHQ31/NHQ31.pdf

٢. المادة 14 (و)

٣. كونيسبي، إم و سيمز أي. (2013) لاجئون لأسباب بيئية. قضية تستلزم الاهتمام. لندن, مؤسسة الاقتصادات الجديدة.
(*Environmental Refugees. The case for Recognition.*)

تساؤلات حول الحوكمة للمجتمع الدولي

أليكساندر بيتس

أبرزت مبادرة نانسن تساؤلات مهمة حول كيفية تفكير المجتمع الدولي جماعياً في قضايا التَّهجير والحركة المرتبطة بالكوارث الطبيعية والتغير المناخي وكيفية تحسين حوكمتها.

ركَّزت مبادرة نانسن أساساً على التَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث الطبيعية والتغير المناخي. ومع ذلك، في الممارسة العملية، تطورت المبادرة واتسع نطاق تركيزها اعترافاً بأنَّ النظر في التَّهجير العابر للحدود يتطلب أيضاً التفكير في النُّزوح الداخلي والأسباب الضمنية للحركة والمنع واللدونة وخفض مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك اعتراف متنام بالتحديات التي تمنع تعريف الخط الفاصل بين التَّهجير والهجرة.

وعززت المبادرة من فهم العوامل الدينامية الإقليمية للتَّهجير البيئي ما يكشف أمثلة عن التَّهجير سريع الوقوع والعابر للحدود، وأبرزت التَّهجير العابر للحدود الناتج عن زلزال هايتي، على سبيل المثال، وحسَّنت من فهم الطبيعة السببية المعقَّدة المرتبطة بالتحركات بطيئة الحدوث. وكان لها أثر مباشر وقابل للقياس على عمليات السياسات. فعلى سبيل المثال، كان الاعتراف بإعلان البرازيل ٣٠+ في قرطاجنة لأثر التغير المناخي على التَّهجير العابر للحدود نتيجة مباشرة من الملحوظات التي قدمتها أمانة مبادرة نانسن.[١]

وهناك تركيز أكبر نطاقاً يصنع خياراً مهماً حول كيفية تأطير القضية في المضي قدماً من مبادرة نانسن. ومن مزايا تضييق نطاق التركيز على التَّهجير العابر للحدود أن ذلك يجعل من تحديد المشكلة أمراً واضحاً. وقد ذهب كثير من أصحاب المصلحة المعنيين من وجهة نظر الحماية إلى أنَّ الحاجة الأكبر للنقاش المنفتح والصريح المتعلق بحق العودة في سياق العوامل المتغيرة للتَّهجير. وبالفعل، أشار كثير منهم إلى أنَّه بالنظر إلى تعدد وتعقيد الأسباب المرتبطة بالتَهجير البيئي بطيء الحدوث، تبقى هناك ثغرة مؤسسية حقيقية تتمثل في إيجاد الأدوات الجديدة لتوفير الحماية المؤقتة وتأشيرات الدخول الإنسانية على سبيل المثال.

لكنَّ العيب في تضييق التأطير الخاص بالتَّهجير العابر للحدود يتمثل في انخفاض أعداد الأشخاص الذين يعبرون الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، تبين الاستشارات الإقليمية في الواقع العملي أن كثيراً من الدول المستقبلة للمهاجرين أبدت كثيراً من اهتمامها في نقاش المنع وخفض مخاطر الكوارث واللدونة أكثر مما أبدته للحماية المرتبطة بالتَّهجير العابر للحدود.

ومع أنَّ التضييق الأولي للتأطير أفاد في تلبية الحاجات السياسية والتحليلية في بداية المبادرة، يبدو أنَّ هناك اعترافاً متنامياً بضرورة وضع التَّهجير العابر للحدود ضمن سياق مؤسسي أوسع نطاقاً. وتمكنت المبادرة من إبراز القضية عبر نطاق من ميادين السياسات والسياقات المؤسسية بما في ذلك الإنماء والتغير المناخي والعمل الإنساني والهجرة وحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي حين تبرز المبادرة الثَّغرات المعيارية والمؤسسية، ربما يكون أفضل وضع للخطوات القادمة ضمن الإطار الأوسع نطاقاً للحركة الإنسانية في سياق الكوارث الطبيعية والتغير المناخي.

هل بمقدور المنظمات الحالية أن تعالج القضية؟

إذن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن أو ينبغي للمجتمع الدولي أن يبني عمله تأسيساً على القواعد التي أرستها المبادرة؟ مع تطور العمل، أبرزت المبادرة ثلاث تحديات أساسية: ١) التمييز بين الداخلي والخارجي و٢) التمييز بين الكوارث سريعة الحدوث وتلك بطيئة الحدوث و٣) التمييز بين التَّهجير والهجرة. وفي كل واحدة من هذه المجالات، توسعت استشارات المبادرة والتركيز العام لها توسعاً تدريجياً. وهنا يبقى السؤال: ما الذي سيأتي بعد ذلك؟

هناك مقاربة واضحة واحدة وهي السؤال حول أي التفويضات القائمة موجودة والمكان الذي يمكن وضع المشكلة الطارئة في إطارها. وبالنظر إلى طبيعة القضية، يظهر المرشحان الأكثر وضوحاً لتبني بعض جوانب "جدول أعمال الحماية" من مبادرة نانسن (التي سوف يُكشَف عنها في مؤتمر المبادرة النهائي في أواخر عام ٢٠١٥)[٢] وهما

مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

فمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين موجودة في مكان يمكنها من تولي المسؤولية إزاء حماية المهجَّرين في سياق الكوارث الطبيعية والتغير المناخي. وهي المجموعة العنقودية العالمية القائدة للحماية وتوفر في أغلب الأحيان الحماية "للاجئي الأمر الواقع" (وأصدرت الإرشادات التوجيهية بشأن الحماية المؤقتة للاجئي الأمر الواقع[٣]). وبإشراف المفوض السامي أنطونيو غاترز، مارست مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ضغوطاً لتمثيل دور أكبر في الكوارث الطبيعية لكنها واجهت مقاومة كبيرة من كل من الحكومات المانحة والحكومات المضيفة بشأن توسيع ولاية المفوضية رسمياً. ومع ذلك، تقدم المفوضية كل عام تقريرها السنوي للجمعية العمومية للأمم المتحدة وتعدُّ الآن مصادقة الجمعية العمومية على ذلك بمنزلة موافقة منها على ولاية المفوضية التي حظيت بها بحكم الأمر الواقع.

لكنَّ بعض الناس ين مخاطر في تسليم القضية بتلك البساطة للمفوضية. فأولاً، هناك تخوف مما إذا كان لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين الاستطاعة على تولي المسؤولية وجعلها أولوية من أولوياتها. والتخوف الثاني أنَّ الأشخاص المهجَّرين عبر الحدود بسبب الكوارث الطبيعية سوف يختلفون كثيراً عن فئات اللاجئين الاعتياديين إذ إنَّ معظم حالات اللجوء البيئي ناتجة عن الحفاف والقحط المدفوعين بعوامل بطيئة الحدوث ما يعني تصعيب المشاركة في تحديد الوضع الفردي. وسيتطلب تولي دور في هذه الناحية أن تتجاوز المفوضية طرقها الاعتيادية في العمل.

أما المنظمة الدولية للهجرة فمع أنها تقع خارج منظومة الأمم المتحدة فهي المنظمة الدولية الأكثر أهمية والعاملة على قضايا الهجرة. وتتمتع المنظمة بمزايا كبيرة نسبياً إذ تعمل على التحرك البشري وراء التمييز التقليدي الشائع بين الهجرة والتَّهجير ونشرت بحوثاً كثيرة حول هذا الموضوع، وتشارك المنظمة الدولية للهجرة بنشاط في حماية الفئات السكانية المهجَّرة بصقتها المنظمة القائدة المشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين للمجموعة العنقودية لتنسيق المخيمات وأدارتها وطوَّرت إطار العمل التشغيلي لأزمة الهجرات بغية بناء الشراكات لحماية المهاجرين المستضعفين العالقين في الأزمة الإنسانية. وطوَّرت مؤخراً مصفوفة تعقب التَّهجير وأصبح لديها الآن أيضاً إطار عمل حوكمة الهجرة الذي يقدم للحكومات مجموعات الأدوات المعيارية والعملية المطلوبة للسماح للدول للاستجابة الفعالة لتحديات التنقلات البشرية المعاصرة.[٤]

ويغطي عمل المنظمة الدولية للهجرة جميع جوانب التنقل البشري تقريباً في إطار الكوارث الطبيعية والتغير المناخي وتتمتع أيضاً بمرونة كبيرة كمنظمة. لكنَّ التحفظ الوحيد الذي أبداه بعض المعلِّقون هو أنَّ المنظمة الدولية للهجرة رغم مشاركتها المتزايدة في نشاطات الحماية لا تتمتع بولاية حماية محددة الملامح بالقدر الذي تتمتع به منظمات أخرى كمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين.

ومع أنَّ لكل من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة الأدوار الدولية الأهم في الاستجابة للنزوح الداخلي وللتَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث الطبيعية، هناك منظمات أخرى لها مساهماتها في ذلك المجال. بل كثير من ولايات تلك المنظمات وأعمالها وثيقة الصلة بمتابعة مبادرة نانسن. فالفاعلون الإنمائيون بمن فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهم دور مهم خاصة بما يتعلق بالمنع واللدونة، بل وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التَّهجير ضمن الأجزاء الأساسية من استراتيجيته الجديدة. وهناك أيضاً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية ورئيسها ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ الذي يتولى مسؤولية تنسيق الاستجابات في بيئات النِّزاعات والكوارث الطبيعية. وبمقدور منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التوجه للممثلين القطريين للأمم المتحدة لطلب الوصول إلى سلسلة من الآليات الناعمة مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ويمثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث دوراً محورياً في تسهيل تطوير إطار عمل خفض الكوارث فيما بعد عام ٢٠١٥. وتتضمن مسوَّدة نص إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ [٥] إشارات متعددة للتَّهجير وقد تمثل تلك الوثيقة نقطة التركيز للجهود المستقبلية للتعامل مع التغير البيئي كجزء من تخفيض مخاطر الكوارث الدولية واستراتيجيات التأقلم مع التغير المناخي. وكان عمل اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي وما زال يمثل منبراً مهماً لمبادرة نانسن لإثارة موضوع التَّهجير البيئي في سياق التغير المناخي. ثم جاءت آلية وارسو الدولية لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية حول التغير المناخي

مطار تاكلوبان، بعد إعصار هايان، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

بشأن خطة عمل الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار التغير المناخي ٢٠١٥-٢٠١٦[١] لتشير إشارة خاصة للتَّهجير البيئي وضرورة ترسيخ الأبحاث في هذا المجال.

ويترك ذلك الأمر السؤالَ مفتوحاً حول مدى جاهزة القضية لتستوعبها منظومة الأمم المتحدة. ورغم القدرات التي يتمتع بها أولئك الفاعلون، كان من بين أهم أفكار مبادرة نانسن الاعتراف بأهمية المبادرات التي تقودها الدول والمبادرات الإقليمية المركزة على المنظمات بالاستفادة من بنية المناصرة الواقعة خارج منظومة الأمم المتحدة.

نموذج للتنسيق؟

وراء خيار إعطاء منظمة واحدة المسؤولية القيادية، هناك عدة خيارات لآليات التنسيق في هذا المجال. الخيار الأول: سيكون تحسين التعاون المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وللمنظمة الدولية للهجرة ميزة نسبية في مجال الهجرة وعلى الجانب العملي، أما ميزة المفوضية فتظهر في مجال التَّهجير على جانب الحماية. وتحسنت العلاقات بين المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين كثيراً خلال السنوات الأخيرة وعملتا معاً بفعالية في سياقات مختلفة كما في برنامج الإخلاء الإنساني في ليبيا عام ٢٠١١. الخيار الثاني: آلية أوسع نطاقاً عبر الهيئات تتعلق بالتنقل البشري والكوارث الطبيعية تتمتع برئاسة تناوبية وربما تدعمها أمانة عامة صغيرة. ومن مزايا هذا النوع من الآليات أنَّه يبقي الموضوع مثاراً على طاولة النقاش ويضمن استمرار مشاركة نطاق من المنظمات في نقاش الموضوع ومنها على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية. الخيار الثالث قد يكون وحدة للدعم المشترك مع الأمانة العامة المشتركة بين الهيئات التي سوف تخضع للمساءلة المباشرة لقيادة الدولة. واستُخدم هذا النموذج في عمليات أخرى كالمؤتمر الدولي حول اللاجئين في أمريكا الوسطى إذ عملت لأجله أمانة عامة مشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إقليمياً من سان خوسيه بهدف تنسيق البحث عن حلول مستدامة للاجئي أمريكا الوسطى في أعقاب الحرب الباردة.

وهناك إقرار عام أنَّ الموضوع ما زال يتطلب وجود "رائد" المناصرة ورفع الوعي بين المنظمات الدولية والحكومات الإقليمية. ومن الأرجح أن يكون ذلك مهماً نظراً لكبر أعداد الفاعلين والمنتديات ومجالات النقاش التي يجب التعامل ضمنها مع التنقل البشري في سياق التغير المناخي.

ومن الدروس التي تظهر من النجاح النسبي لعملية بناء منظومة لدعم الحقوق الإنسانية للنازحين داخلياً على سبيل المثال أنَّ الأفراد يستحقون الاهتمام. وبدعم من معهد بروكنغز ومجموعة صغيرة من الدول الداعمة، كان لكل من روبرتا كوهين وفرانسيس دينغ دور حاسم في تعبئة المعارف والمناصرة حول هذا الموضوع. وساهمت ريادتهما لهذا الموضوع بصورة كبيرة في إيجاد منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (الذي أصبح الآن المقرر الخاص)

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ د. روكاموورا

لحقوق الإنسان للنازحين داخلياً بالإضافة إلى إنشاء الإطار العام المؤسسي لحماية النَّازحين داخلياً. ويمكن لهذا الدور أن يكون من ضمن منظمة أو قد يكون دوراً جديداً أو جزءاً من دور حالي.

ومن الاحتمالات الممكنة إنشاء الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان[٧] المرتبطة بحقوق الإنسان الخاصة بالمهجَّرين في سياق الكوارث الطبيعية والتغير المناخي (ربما المقرر الخاص لحقوق الإنسان الخاصة بالمهجَّرين في سياق الكوارث الطبيعية والتغير المناخي). ومع ذلك، عادة ما تكون قدرات الإجراءات الخاصة محدودة ما لم يكن هناك مؤسسة داعمة قويةٍ لها أو قدرة على الوصول إلى أمانة عامة. ويقع الموضوع أيضاً بين ولايات مختلفة حالية للإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان الخاصة بالنَّازحين (حالياً تشالوكا بياني) ومقرر حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين (فرانسوا كريباو) والخبير المستقل للبيئة (جون نوكس). وبديلاً عن ذلك، يمكن النظر في ولاية حالية وتوسيعها. فعلى سبيل المثال، سوف يحين موعد تجديد ولاية المقرر الخاص لحقوق الإنسان الخاصة بالنَّازحين داخلياً في عام ٢٠١٦. لكنَّ إدراج "عبور الحدود" قد يحتمل أن يولّد مقاومة ويخاطر بزيادة أعباء الولاية.

وهناك احتمال آخر قد يتمثل في إنشاء منصب الممثل الخاص (أو المستشار الخاص) للأمين العام للأمم المتحدة. وتتمثل الفائدة في الخروج من الإطار العام للإجراءات الخاصة في أنها تمكّن من الترويج للقضية على نطاق أوسع كقضية تمس حقوق الإنسان. فمن جهة المزايا، يفيد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في إضفاء الشرعية على العمل عبر حقوق السياسات والمؤسسات بالإضافة إلى الوضع الرفيع لدوره في السياسة العالمية. ومن ناحية العيوب، فأهمها أنَّ إنشاء هذا الدور قد يعتمد على الدعم عالي المستوى من الأمين العام وبتوسيعه سيعتمد على دعم الحكومات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة مع وجود ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الهجرة (حالياً بيتز ساذرلاند) الذي تركز ولايته حالياً على الموضوعات وثيقة الصلة بالعمل كالمهاجرين في الأزمات والتفكير في مستقبل حوكمة الهجرة العالمية ككل.

أفكار ختامية

وضعت مبادرة نانسن موضوع التَّهجير البيئي على جدول الأعمال العالمي وطوَّرت فهم الموضوع من خلال أعمالها الاستشارية الإقليمية والدراسات التي أجرتها. وسوف ينتج عنها "جدول الأعمال" لتقديم الإرشادات التوجيهية حول كيف يمكن للدول على وجه الخصوص تحسين مستوى استجابتها للتحديات الناشئة. ومع ذلك، ما زالت هناك بعض التساؤلات المهمة. ويتسم هذا المجال بالتعقيد ليس بسبب وجود الثغرات المعرفية فحسب بل لأنه يمس أيضاً عدداً من مختلف مجالات السياسات ومستويات الحوكمة. وفي هذه المرحلة، لا يتمثل التحدي الرئيسي بالخروج بأجوبة قطعية، بل في بناء بنى مرنة يمكنها الاستمرار في تطوير الفهم وتأطير الفضية مع ضمان أن لا يقع المحتاجون للحماية الطولية بغض النظر عن السبب في الهوامش الفاصلة بين الولايات المؤسسية القائمة.

أليكساندر بيتس *alexander.betts@qeh.ox.ac.uk*
مدير مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد.
www.rsc.ox.ac.uk

بُنيَت هذه المقالة جزئياً على دراسة أخرى أجرتها حكومتا النرويج وسويسرا اللتان يتقدم المؤلف لهما بخالص الشكر والتقدير. جميع ما ورد في هذه المقالة يُعبِّر عن رأي الكاتب فقط.

١. انظر مقالة كارلوس مالدونادو كاستيلو، صفحة 89-91.
٢. المسودة متاحة على الرابط التالي
www2.nanseninitiative.org/global-consultations/
٣. انظر مقالة فولكر تورك، صفحة 15-17
٤. انظر مقالة ويليام لامي سوينغ صفحة
٥. www.wcdrr.org/uploads/Sendai_Framework_for_Disaster_Risk_Reduction_2015-2030.pdf
٦. المجال السادس http://unfccc.int/resource/docs/2014/sb/eng/04.pdf
٧. www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/

أيار/ مايو ٢٠١٥

نشرة الهجرة القسرية

الكوارث والتَّهجير في مناخ متغيِّر

لقد جاء هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية بتمويل كريم من الاتحاد الأوروبي وإدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين حول "التغير المناخي والتَّهجير: بناء قاعدة من الأدلة وتجهيز الدول بالأدوات والإرشادات اللازمة للعمل".

"الكوارث والتغير المناخي والتَّهجير: أدلة من أجل العمل" مشروع متعدد الشركاء يموله الاتحاد الأوروبي ويتمثل هدفه الرئيسي في التصدي للثغرة القانونية المرتبطة بالتَّهجير العابر للحدود في سياق الكوارث والتغير المناخي. ويجمع المشروع خبرات ثلاثة شركاء مميزين وهم مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ومركز رصد النُّزوح الداخلي في المجلس النرويجي للاجئين ومبادرة نانسن ويسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ › **رفع مستوى فهم** الدول والجهات الفاعلة في المجتمع الدولي إزاء التَّهجير المرتبط بالكوارث والتغير المناخي.

٢ › **تجهيزها للتخطيط لعمليات** نقل السكان وإدارتها بأسلوب يراعي الحماية ويحترم حقوق الإنسان

٣ › **رفد الدول وغيرها من الجهات الفاعلة بالأدوات والإرشادات التوجيهية** لحماية الأشخاص العابرين للحدود الدولية بسبب الكوارث بما فيها الظواهر المرتبطة بالتغير المناخي.

وعلى وجه الخصوص، تسعى النشاطات المنفذة ضمن إطار المشروع إلى المساهمة في مبادرة نانسن التي تمثل عملية تشاورية تقودها الدول وتتجه من القاعدة إلى الرأس بهدف بناء الإجماع حول بناء جدول أعمال الحماية الذي يعالج حاجات المهجَّرين العابرين للحدود في سياق الكوارث وآثار التغير المناخي.

ومن النشاطات الأخرى:

› نظمت **مبادرة نانسن** خمس جولات تشاورية عابرة للحكومات في مناطق المحيط الهادي وأمريكا الوسطى ومنطقة القرن الأفريقي الكبرى وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ما ساهم في إطلاق جولة تشاورية عالمية في جنيف/سويسرا حول جدول أعمال الحماية. وصاغت مبادرة نانسن أيضاً أوراقاً خلفية ووزعت مهام إعداد البحوث اللازمة لمعالجة الثغرات المعرفية المرتبطة بالكوارث والتغير المناخي والتنقلات البشرية ضمن كل منطقة. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع المبادرة www.nanseninitiative.org

› عمت **مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين** برنامج مبادرة نانسن ونشاطاتها ووضعت الإرشادات التوجيهية المبدئية الخاصة بالنقل المخطط له في سياق الكوارث والتغير المناخي بالشراكة مع معهد بروكنغز وكلية معهد الخدمات الخارجية لدراسة الهجرة الدولية في جامعة جورج تاون . وتستضيف مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أيضاً الأمانة العامة للمجموعة الاستشارية حول التغير المناخي والتحركات البشرية التي تقدم المعلومات ومدخلات عملية اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الصفحة التالية www.unhcr.org/pages/49e4a5096.html

› قدم **مركز رصد النزوح/المجلس النرويجي للاجئين** الدعم لمبادرة نانسن بإنتاج تقديرات كمية وإسقاطات للتَّهجير الماضي والمستقبلي المرتبط بالكوارث والتغير المناخي ما كشف حجم التَّهجير الكبير ونطاق المخاطر التي يفرضها التهجير في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مركز رصد النُّزوح الداخلي في المجلس النرويجي للاجئين تحليلات عميقة أبرزت مخاطر الحماية والفرص المتاحة لتفعيل العمل إزاء منع التَّهجير وحماية المهجَّرين وتحقيق الحلول الدائمة لهم.لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الصفحة التالية www.nrc.no/?aid=9137078 و كذلك www.internal-displacement.org/publications?Theme=Disasters

الكوارث والتَّغير المناخي والتَّهجير
أدلة إثباتية من أجل العمل

يأتي هذا المشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي بمساهمات إضافية من حكومتي النرويج وسويسرا.

موضوع مصغر حول تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى واللجوء في أوروبا

مقدمة المحررين

لقد أضحى موضوع تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى مسألة يُحشَدُ لها في جهود المناصرة وتحدياً قانونياً ضمن بعض المجتمعات التي تمارسه وخارجها خاصة في البلدان التي قُدِّر لمواطنيها أن يتعايشوا مع تلك الممارسة التي يُنظر إليها الآن على أنها إساءة لحقوق الفتيات والنساء وانتهاكاً لحقوقهن.

ومن خلال هذا الموضوع المصغر الذي يغطيه هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية، نعالج بعض القضايا المتصلة بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وعلاقتها مع اللجوء. وقد اقتضت الضرورة واخترنا أن نضمِّن هذا العدد بعض المواد المتعلقة بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ذاتها. ووقع التركيز على اللجوء في أوروبا على وجه الخصوص ونشرنا هذا الموضوع المصغر بالتعاون مع مكتب أوروبا في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. ومع ذلك، لا يخفى على أحد أنَّ مضمونات هذا الموضوع تتجاوز حدود أوروبا.

جميع مقالات هذا الموضوع المصغر متاحة أيضاً (باللغة الإنجليزية) ضمن ملف منفصل بنسق PDF على الرابط التالي
www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/FGM.pdf
وللاطلاع لليها باللغات الفرنسية والإسبانية والعربية، يرجى زيارة الصفحة التالية
www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters.pdf
ثم الضغط على التبويب اللغوي المناسب. ونحثكم على استخدام هذه المادة ونشرها على نطاق واسع.

يتضمن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى جميع العمليات التي تنطوي على الإزالة الجزئية أو الكلية للأعضاء التناسلية الأنثوية الخارجية أو إلحاق أضرار أخرى بالأعضاء التناسلية الأنثوية لأسباب تقليدية أو ثقافية أو دينية. وبمعنى آخر، إجراء العملية لأسباب غير طبية.

جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ضارة وغالبًا ما تكون العواقب أكثر سوءًا كلما كانت العملية أكثر عنفًا.

وقد يكون كذلك للعوامل الأخرى، مثل: العمر والحالة الاجتماعية، تأثيرًا على خطورة العواقب.

ويُجرى تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى غالبًا للفتيات تحت سن الخامسة عشر، وأحيانًا تخضع له أيضاً البالغات والنِّساء المتزوجات.

وتُجرى العملية في أغلب الأحيان بأدوات بدائية ودون تخدير مع تقييد الفتاة أو المرأة.

وتعاني معظم من يخضن تجربة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى من ألم شديد ونزيف. ومن بين المضاعفات الصحية الأخرى: الصدمة والصدمة النفسية والأمراض المعدية واحتباس البول والإضرار بمجرى البول وفتحة الشرج وأحيانًا الموت.

ولا يعني "إضفاء الطابع الطبي" على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى - بأن تُجرى العملية على يد مختصين صحيين مدربين بدلاً من الممارسين التقليديين - جعلها بالضرورة أقل خطورة.

مقتبس من المذكرة التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بشأن مطالبات اللاجئين المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (مايو/أيار 2009)
www.refworld.org/docid/4a0c28492.html
(باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية)

تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى: حالة من قضايا اللجوء في أوروبا

فيديلا نوفاك-أيرونز

تشير التقديرات إلى أن ما يقارب ٧١٪ من الإناث المتقدمات بطلب اللجوء في الاتحاد الأوروبي من البلدان التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى هن من الناجيات من هذه الممارسة التقليدية المؤذية وقد حان الوقت لقبول أن يخضع ذلك الأمر يخضع لمزيد من التمحيص والتدقيق كما يتطلب استجابة أكثر اهتماماً.

قدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أنَّ ١٨٥٠٠ من أصل ٢٥٨٥٥ امرأة وفتاة من طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي من بلدان تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٤ قد يكنّ من الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى المعروف بختان الإناث أي ما يمثل ٧١٪ تقريباً من معدل انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في منظومات اللجوء في الاتحاد الأوروبي. وتتضمن أهم البلدان التي تنتمي إليها تلك النسوة والفتيات كل من أريتيريا ونيجيريا والصومال وغينيا وإثيوبيا

ومعظمها تشهد انتشاراً كبيراً جداً لمعدلات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.[١] وتفضح هذه الأرقام زيف النظرة الشائعة جداً حول أن الممارسة ليست ذات أهمية إطلاقاً في منظومة اللجوء ولا تؤهل طالبة اللجوء للحصول على استجابة ورعاية خاصتين.

هناك عدد من التصورات المغلوطة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى التي قد تمثل عوائق أمام تلبية حاجات الحماية الخاصة ونقاط الاستضعاف التي تلازم النساء والفتيات. فكثير من العاملين في منظومات اللجوء الأوروبية ليسوا على دراية بالممارسة المذكورة ومن الشائع أن نسمع أو نقرأ آراء تفيد أنَّ تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ليس مشكلة للنساء لأنه جزء من ثقافاتهن وأنَّ الآباء والأمهات المتعلمين ينبغي أن يكونوا قادرين على حماية بناتهن من تلك الممارسة وأن الفتيات المراهقات والشابات اللواتي لم يتعرضن لذلك أكبر سناً من أن يتعرضن للخطر وأنّ الممارسة التي يزداد إضفاء الطابع الطبي لها إنما هي إجراء بسيط لا يترتب عليه أي عواقب وخيمة[٢] وأنَّ النساء ينبغي ببساطة أن يرفضن ممارسة عمل "القطع" وأن يمارسن تلك المهنة كما مارستها أمهاتهن من قبل.

وتستمد كثير من هذه التصورات المغلوطة أصولها من غياب الوعي اللازم حول البعد الجندري عامةً ودوره في هذه الممارسة التقليدية الضارة وكذلك لها أصول في محدودية أو انعدام معرفة الممارسة واختلافاتها من إقليم لآخر وتبعاتها التي تستمر مدى الحياة. وغالباً ما يقود ذلك إلى ظهور افتراضات غير صحيحة بشأن أشكال الاضطهاد التي تسبب خوفاً لتلك النساء والفتيات والمخاطر التي قد واجهنها في حالة العودة إلى الوطن، وكذلك تظهر افتراضات غير صحيحة بشأن الحماية التي تستحقها تلك الفئة والتدخلات المحددة التي تحتجنها خلال إجراءات اللجوء (وبعد ذلك في حالة التوطين في أوروبا) ومنع الممارسة من مجتمعات المنفى في أوروبا.

طلبات اللجوء المعقدة

في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٤، تمثلت أهم الدول التي تلقت طلبات اللجوء من النساء والفتيات القادمات من بلدان تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في كل من ألمانيا والسويد وفرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة وهولندا وإيطاليا وبلجيكا والنرويج بالإضافة إلى الدانمارك التي دخلت القائمة تلك مؤخراً.

والحقيقة أن عدداً قليلاً من الدول تجمع المعلومات بناء على الأسس التي تقدم فيها طلبات اللجوء يحد من قدرتها على تحقيق فهم أفضل لدرجة تأثير تلك الظاهرة. فيجب إذن أن تضع منظومات اللجوء الأوروبية من ضمن أولوياتها ضرورة جمع البيانات الإحصائية الأفضل حول تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ولا بد من أن تتضمن تلك البيانات أعداد الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى اللواتي تلقين المساعدة في مراكز اللجوء الأوروبية بالإضافة إلى عدد طلبات اللجوء التي تتضمن قضايا تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. لكن التقديرات تشير إلى أنَّ منظومات اللجوء في الاتحاد الأوروبي تتلقى بضعة آلاف من الطلبات في العام الواحد المبنية مباشرة على أساس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ما يشير مجدداً إلى أنّ هذا الأساس لا يمكن إهماله عند النظر في طلبات اللجوء. وبالإضافة إلى ذلك، تتسم طلبات اللجوء تلك بالتعقيد وتتضمن مختلف نواحي المخاطر.

"هربت من بلدي نظراً للاضطهاد الذي خضعت له بسبب نشاطي ضد ممارسة الاستئصال[٣] ولمشاركتي السياسية للترويج لحقوق المرأة."
حليماتو باري[٤]

وبالإضافة إلى الناشطات والنشطاء المضطهدين بسبب آرائهم والتزامهم للقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في بلدانهم الأصلية و/أو التهديد المتصور إزاء المعتقدات الدينية، تلقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لطلبات اللجوء من:

- النساء والفتيات (غير المصحوبات ببالغين أو المنفصلات عن ذويهن) ممن يسعين إلى الحماية من التعرض لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى سواء أكن قادمات مباشرة من بلدان تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أم يعشن في أوروبا تحت خطر التعرض لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى عند عودتهن لبلدانهن الأصلية.
- النِّساء والفتيات اللواتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ويسعين للحماية من التعرض مجدداً للاستئصال أو الختان الفرعوني أو ترميم البظر[٥] عند الزواج (بما في ذلك زواج الأطفال[٦]) أو عند الولادة.
- الآباء والأمهات الذين يطالبون بالحماية الدولة لحماية بناتهن من التعرض لتشويه أعضائهن التناسلية.
- النساء الخاضعات لضغوط من العائلة والمجتمع لكنهن يرفضن أن يصبحن "خاتنات" في بلدانهن الأصلية.
- النساء اللواتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (غالبا أثناء وجودهن في أوروبا) ويخشين من التعرض لاستئصال أعضائهن التناسلية فور العودة إلى بلادهن.

وعندما يفر أفراد المجتمعات من بلادهم فهم يحضرون معهم تقاليدهم وعاداتهم التي قد تتضمن الممارسات التقليدية المؤذية ومنها تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ووراء منظومة اللجوء، علينا

أن نتعلم كيفية العمل مع المجتمعات المنفية في أوروبا الممارسة لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى لمنع تلك الممارسة في أوروبا. ويمكن الحصول على دروس مستفادة من التقدم المحرز في البلدان الأصلية خاصة فيما يخص كيفية تغيير ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى للمعايير الاجتماعية للمجتمعات الممارسة لها ومشاركة المجتمعات وتمكين النساء والفتيات والرجال أيضاً، شيبهم وشبابهم، للسعي نحو حث المجتمعات المعنية للتخلي عن تلك الممارسة.

"إنها مريعة ومؤلمة نفسياً وعاطفياً وجسدياً. أتمنى لو أن ذلك لم يحدث لي. فما حدث لي لا يمكن تغييره ولا يمكن له أن يختفي. وسيبقى الألم يصاحبني مدى الحياة." (أفراح أحمد)[٧]

فيديلا نوفاك-أيرونز *novakfa@unhcr.org* مسؤولة رئيسية للإيماء (الحماية) في مركز التعلم العالمي التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين *www.unhcr.org* مع جزيل الشكر لكل من زوا كامبيليا وجيسيكا دافيلا، مقيمتان في مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لأوروبا على مساعدتهما في جمع بيانات عام 2014.

١. انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2014): ألم لا يحتمل: تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى واللجوء في الاتحاد الأوروبي- تحديث إحصائي.
www.refworld.org/pdfid/5316e6db4.pdf لمزيد من المعلومات حول عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى انظر
www.unhcr.org/pages/5315def56.html
(*Too Much Pain: Female Genital Mutilation & Asylum in the European Union - A Statistical Update*)

٢. انظر مقالة فولدز صفحة 83-82

٣. الاستئصال: نوع من أنواع تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (يُستخدم في فرنسا للإشارة إلى تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى عموماً)

٤. في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2014): ألم لا يحتمل- أصوات اللاجئات (*Too Much Pain – the Voices of Refugee Women*)
www.youtube.com/watch?v=pW3TFcLIXiw

٥. الختان الفرعوني: يقصد به العمل الجراحي الذي يزيل الجزء الخارجي من الأعضاء التناسلية للأنثى وتخييط الفرج. ترميم البظر: هو الجراحة الترميمية للندبة الباقية بعد الختان الفرعوني.

٦. يساء فهم زواج الأطفال في منظومة اللجوء إذ يُخلط في أغلب الأحيان بينه وبين الزواج "المخطط له دون موافقة المخطوبة" (وهذا النوع مقبول ثقافياً) بدلاً من فهمه على أنه إخضاع الفتاة لدور جندري استسلامي. وبهذا المعنى، يماثل غرض هذا الممارسة مع تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وتنتشر ممارسات تزويج الأطفال عامة في بعض البلدان.

٧. ناشطة مناهضة لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2014) ألم لا يحتمل-أصوات اللاجئات
(*Too Much Pain – the Voices of Refugee Women*)

مصطلحات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى

بادئ ذي بدء، كان يُطلق على العملية عامة "ختان الإناث" ولكن حظى مصطلح "تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى" بالدعم منذ أواخر السبعينات لتميزه جليًا عن ختان الذكور وللتأكيد على خطورة هذه العملية وضررها.

ومنذ أواخر التسعينيات، استخدمت أيضاً مصطلحا "بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية" و"تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى" ويرجع ذلك جزئيًا للاستياء من المدلولات السلبية لكلمة "تشويه" على الناجين ولأنه جزئيًا ثمة دليل على أنَّ استخدام مصطلح "تشويه" قد يُنفر المجتمعات التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ما قد يُعيق عملية التغيير الاجتماعي.

مقتبس من "التخلص من تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى" لمنظمة الصحة العالمية: بيان مشترك بين الوكالات"، ص. 22، منظمة الصحة العالمية (2008).

http://whqlibdoc.who.int/publications/2008/9789246596447_ara.pdf?ua=1

تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى: التحديات التي تواجه طالبات اللجوء والمسؤولين الرسميين

كريستين فلاماند

على سلطات اللجوء في الاتحاد الأوروبي وضع إجراءات أفضل تساعد على تلبية احتياجات المستضعفات وتقديم الحماية الخاصة للنساء والفتيات اللاتي خضن تجربة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أو يحتمل تعرضهن لهذا الخطر.

تستكشف عملية اللجوء ما إذا كانت طالبة اللجوء تواجه خوفًا مبررًا من الاضطهاد على ضوء أساس واحد أو أكثر من أسس اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين أو تواجه خطرًا حقيقيًا من التعرض لضرر جسيم. وثمة عدد من الأسباب التي تجعل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى باعثًا لطلب اللجوء. فهي شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وشكل من أشكال اضطهاد الأطفال خصوصًا، وتنتهك أيضاً مبدأ عدم التمييز (لأنها تضر بالنساء والفتيات فقط) وتهدر

حق الطفلة في حمايتها ضد الممارسات الضارة بصحتها. وينتج عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى عواقب مباشرة وطويلة الأجل ولهذا يُعد شكلاً من أشكال الاضطهاد المستمر وضربًا من التعذيب أيضاً.[١]

وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى نوع من الاضطهاد القائم على الجندر بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ويمكن عزوه إلى أسس رأي سياسي ما أو إلى الانتماء لفئة اجتماعية معينة أو لمعتقدات دينية. ويرد تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى كمثال للاضطهاد بسبب الانتماء لجماعة اجتماعية معينة في توجيه الاتحاد الأوروبي للتأهيل[٢] ويُمثل أيضاً "ضررًا جسيمًا" في سياق التأهيل للحصول على الحماية الثانوية بموجب المادة ١٥ في توجيه الاتحاد الأوروبي للتأهيل.[٣] ومع ذلك، تواجه الناجيات من تجربة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (أو المعرضات لها) تحديات إجرائية كثيرة لإثبات وقائع رواياتهن والحصول على الحماية.[٤]

الاستقبال والمعلومات

على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحديد طالبات اللجوء المستضعفات في مرحلة مبكرة ولكن يصعب تحديد بعض أوجه الاستضعاف. وعادة، تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى خط أحمر تعزف كثير من الناجيات منه عن التحدث بشأنه، فضلا عن أنَّهن لا يدركن أحيانًا أنَّه نوع من العنف ضد النساء ولا يدركن كذلك آثار تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على صحتهن العقلية والبدنية. ومن الممارسات الموحدة في كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إخضاع طالبات اللجوء لمقابلة طبية إذ تمثل فرصة لطرح أسئلة على النساء القادمات من دول يشيع فيها ختان الإناث بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. بيد أن ذلك يتطلب وجود متخصصين ومدربين في مراكز الاستقبال وتزويدهم بمعلومات وافية عن موطن طالبات اللجوء وخلفيتهن العرقية.[٥] وتستخدم بعض الدول أدوات خاصة لاكتشاف مؤشرات الاستضعاف، مثل: "استبيان الحماية" الذي يستخدم حالياً في بعض الدول الأعضاء، مثل: فرنسا وبلغاريا وهولندا.[٦]

ومن المهم تزويد طالبات اللجوء بمعلومات عن عملية اللجوء بلغة يفهمنها نظراً لأنَّها عملية جديدة على معظمهن وبالغة التعقيد. ويجب أيضاً إعلامهن بالجوانب الخاصة المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ولاسيما حظرها في الدولة المضيفة وعواقب تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على الصحة. وقد يساعد ذلك النِّساء على إدراكهن بأنهن ضحايا للعنف وأن ذلك مبررًا وجيهًا لطلب اللجوء. ويمكن أن يساعدهن ذلك أيضاً على منع تعرض بقية أفراد أسرهن لعملية تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وسيُعدهن فهم إجراءات اللجوء لسرد رواياتهن والتحدث بشأن العنف الذي شهدنه.

إرساء الحقائق وتقييم المصداقية

ستقابل سلطة اللجوء طالبات اللجوء لجمع الحقائق ذات الصلة المتعلقة بشهادتهن وتقييم مدى مصداقية طلباتهن، ولكن غالباً ما تجهل طالبات اللجوء الهدف وراء هذه المقابلة. وقد تواجه الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى معوقات إضافية تعرقل تواصلهن، مثل: الانزعاج من مناقشة هذا الموضوع وكشف الستار عن هذه التجربة المؤلمة والرغبة في إخفاء التجارب المشينة وعدم الثقة في ممثلي السلطة. وتعيق الصدمات النفسية/عدم المعرفة أيضاً الإفصاح عن معلومات بهذا الصدد. ويجري التواصل مع مقدمة الطلب من خلال عدسة اللغة والثقافة ويُستعان غالباً بمترجمين يعرقل وجودهم كذلك قص الروايات.

ولا توجد ضرورة لجمع الأدلة إذا جاءت الشهادة عامة مترابطة ومتسقة. إلاَّ أنَّ بعض سلطات اللجوء تطلب أدلة مادية وتستشهد بعدم تعاون طالبات اللجوء إذا ما عجزن عن تقديم ما يُثبت صحة شهاداتهن. وعمومًا، تواجه ضحايا الاضطهاد القائم على الجندر صعوبة بالغة في تقديم أدلة على ما تعرضن له من اضطهاد. وقد يكون الفحص الطبي أو التقرير النفسي مفيدًا في إثبات التعرض للعنف الجنسي أو الصدمات النفسية ولكنه ليس دليلًا يؤهل الشخص لوضع اللاجئ. ويخف عبء إحضار دليل إذا ما كانت طالبة اللجوء ضحية لأعمال اضطهاد سابقة وإذا ما كانت الضحية (ذكراً كان أم أنثى) تنتمي لجماعة مستضعفة. ومع ذلك، يجب تطبيق مبدأ الإفادة من الشك بتصرف في حالة النِّساء والفتيات الناجيات من خطر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أو المحتمل تعرضهن له.

وعند تقييم مدى المصداقية، يجب أن يتفحص متخذ القرار الظروف الفردية والسياقية لطالبة اللجوء. فقد يستنتج موظف اللجوء أن طالبة اللجوء قادرة على حماية طفلتها من تعرضها لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى إن عادت إلى وطنها إلا أنَّ تلك الرؤية تتجاهل حقيقة انتماء هذه الفتاة لمجتمع وأنَّ والدتها ليست قادرة بالضرورة على حماية طفلتها من مثل هذه الممارسات التقليدية الضارة.

معلومات عن موطن طالب اللجوء

يجب تقييم احتياجات طالبة اللجوء على أساس فردي في ضوء المعلومات الموضوعية المتاحة عن موطنها. ويعد معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في موطن طالبة اللجوء مؤشر غاية في الأهمية وتشتمل "معلومات عن موطن طالبة اللجوء" أيضاً على معلومات بشأن توفير حماية الدولة للنِّساء اللاتي يخفن من احتمالية تعرض فتياتهن لخطر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. فإذا كان القانون يحظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في موطن طالبة اللجوء، يجب تقييم مدى تطبيق هذا القانون عمليًا. وهنا يأتي السؤال الذي يطرح نفسه: هل من الممكن أن تمارس إحدى الناجيات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى طلبًا للجوء؟ وهل ستتعامل الشرطة بجد إذا ما طلبت امرأة حماية ابنتها؟

ويمكن جمع معلومات عن موطن طالبة اللجوء من مصادر مختلفة (حكومية وغير حكومية) سواء كانت متعلقة بالأطفال أو بالبعد الجندري، ويلتزم المكتب الأوروبي لدعم اللجوء بتحسين هذه الجوانب ويضع كذلك برنامج تدريبي بشان الجندر وفنيات عقد المقابلات للجماعات المستضعفة.

ومع ذلك، إذا لم تتطابق الوقائع المسردة مع المعلومات المتوفرة عن موطن طالبات اللجوء فهذا لا يدحض في حد ذاته مصداقية طالبة اللجوء كلية. ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بقضية إعادة الختان (إعادة البتر في يوم آخر)، فهذا موضوع محظور الحديث بشأنه أكثر من العملية الأولى التي تجري فيها تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، لكنَّ غياب أي ذكر لهذه الممارسة في المعلومات المتاحة عن موطن طالبات اللجوء لا يعني تكذيب روايتهن بشأنها.

وتنظر بعض سلطات اللجوء إلى إمكانية نقل مقدمات طلبات اللجوء إلى جزء آخر من دولتهن حيث تمارس عملية تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على نطاق أقل. وفي هذه الحالات، من المهم تحديد ما إذا كان هذا البديل آمنًا ومناسبًا وسهل المنال ومعقول.[٧]

اضطهاد الأطفال خصوصًا والوحدة الأسرية

مثلما ذكرنا سابقًا، تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى شكل من أشكال اضطهاد الأطفال خصوصًا. وإذا ما تقدمت طفلة غير مصحوبة ببالغين بطلب اللجوء لهذا السبب، على سلطات اللجوء التأكد من ملاءمة الإجراءات وأساليب إجراء المقابلة وتقييم المصداقية لهذه الطفلة.

وفي بعض الدول (مثل فرنسا)، عندما تتقدم أسرة بطلب الحصول على الحماية الدولية بسبب خوفها من تعرض طفلتها لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، تمنح الحماية للفتاة فقط. وفي مثل هذه الحالات، تفترض سلطات اللجوء أن لا سبب شرعياً يخول الوالدين بطلب اللجوء لأنفسهم لأن معارضتهم لهذه الممارسة لن تعرضهم أنفسهم للاضطهاد أو لأذى خطير. بيد أن الوحدة الأسرية ومصالح الطفلة الفضلى مبادئ أساسية في قانون اللجوء وحقوق الإنسان الدولية والإقليمية وينبغي إعطاؤها الأولوية في طلبات اللجوء المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى حيث الهدف الأسمى حماية النساء والفتيات من التعرض للاضطهاد أو الأذى الجسيم.

كريستين فلاماند
christine.flamand@intact-association.org
مستشارة قانونية ومديرة جمعية إينتاكت.[٨]
www.intact-association.org

١. مانفريد نواك (15 يناير/كانون الثاني2008) تقرير المقرر الخاص بشأن التعذيب وضروب المعاملة أو العقاب الأخرى القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة www.refworld.org/pdfid/47c2c5452.pdf
(*Report of the Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment*)
٢. حيثية رقم 30 http://tinyurl.com/EU-QualificationDirective
٣. نموذج تكميلي للحماية ضد التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة لا يرتبط بأسس الاضطهاد الخمسة الواردة في اتفاقية اللاجئين لعام 1951.
٤. يشتمل تقرير2012 للتحليل المقارن لطلبات اللجوء الجندرية في تسع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي على مجموعة من أمثلة الممارسات الجيدة السيئة) انظر http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/femm/dv/asylum_claims_/asylum_claims_en.pdf
٥. انظر، على سبيل المثال، الدورة التدريبية الإلكترونية "معًا للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى": www.uefgm.org/
٦. http://protect-able.eu/resources/ www.irct.org/our-work/our-projects/protect-able.aspx
٧. انظر المذكرة التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بشأن مطالبات اللاجئين المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى مايو/أيار(2009) الجزء ج. www.refworld.org/docid/4a0c28492.html
(*Guidance Note on Refugee Claims relating to Female Genital Mutilation*)
(غير متاح باللغة العربية)
٨. جمعية إينتاكت (INTACT) مركز قانوني ذو خبرة ويعمل في قضايا تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والهجرة القسرية وجرائم الشرف.

إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى

بيير فولدز وفريدريك مارتس

يجب استنكار «إضفاء الطابع الطبي» على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى لسببين هما: أولهما أنَّ ذلك يتسبب تلقائياً بالضرر وثانياً أنه يخالف الأساس الأخلاقي للمهنة الطبية.

يُعنى بإضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى المعروف بالختان العمل الطبي الذي يؤديه الأطباء أو غيرهم من كوادر المهنة الطبية. وهذه ظاهرة ليست جديدة ولا تخفى على أحد. فقد درجت العادة في التقاليد على أداء الأطباء أو كوادر الرعاية الصحية لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في مختلف البلدان في شرق أفريقيا خاصة في مصر والسودان وأريتيريا والصومال. ومؤخراً، بدأت الظاهرة تظهر في غرب أفريقيا حيث تتزايد أعداد أعضاء سلك التمريض والقابلات القانونيات والولّادات والأطباء والجراحين في ساحل العاج ومالي وبقية دول المنطقة الجنوبية في أفريقيا ممن يزاولون تلك الممارسة. وتحدد وجود عدد من العيادات التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في كل من كينيا وغينيا.

ومثل هذه الممارسات عادة ما تكون مدفوعة الأجر بل قد تكون مكلفة في بعض الأحيان على ذريعة توفير «جودة عالية» أو اتباع أساليب تراعي السلامة. بل حتى في أوروبا، هناك بعض الممارسين ممن عرضوا نماذج «تراعي السلامة» لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وممارسة قطع الحد الأدنى من الأعضاء التناسلية وذلك امتثالاً للتقاليد.

وتتلازم هذه الظاهرة بازدياد مع اجراءات اللجوء التي تتضمن نظرة الخبراء غير الطبيين (كمسؤولي اللجوء) لمنح إضفاء الطابع الطبي على أنها إجراء بسيط ما يعني بالنسبة لهم أن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى لا يمثل اضطهاداً (خلافاً لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى «الأشد» المتبع تقليدياً). ومع ذلك، تشير خبرتنا التي امتدت ٢٥ عاماً من علاج تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتطبيبه والتدخلات الجراحية المقصود منها إصلاح الضرر الذي يخلفه تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى إلى تحقق فهم مفصل حول واقع وأثر «إضفاء الطابع الطبي» ولا يوجد شيء يدفعنا للتردد في استنكار هذه الممارسات.

ممارسة تسبب الضرر تلقائياً

لقد أجرينا جراحة ترميمية على النساء اللواتي خضعن في السابق إلى تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتمكنا من مقارنة تبعات ما يسمى بالممارسات الموافق عليها طبياً التي يؤديها المزاولون التقليديون.[1] وتبين في الخلاصة المباشرة والحتمية من أنَّ إضفاء الطابع الطبي كان عاملاً فظيعاً ومؤثراً في حالة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى بالنسبة للغالبية العظمى من الحالات.

تتألف ممارسة القطع الشعائرية من قطع القسم الأكبر أو الأصغر من حشفة البظر بإجراء قطع نظيف نوعاً ما يمتد إلى درجة معين نحو رأس جسم البظر. ويدرك ممارسو تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى التقليديون تماماً الحد الأقصى الذي يمكنهم قطعه خاصة من ناحية النزيف ويفهمون أنَّ الطفلة التي يجرون عليها تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى إن ماتت أثناء الممارسة لن تفيد سمعتهم ولن تساعد في استقطاب زبائن جدد. ونتيجة لذلك، تكمن المفارقة في أنهم بذلك يتجنبون المساس بجذع الأعصاب لحمايتها على أساس أن الإضرار بها سوف يؤدي إلى فتح الأوعية الدموية ما يؤدي في نهاية المطاف إلى نزف خارج عن السيطرة. وينطبق الأمر ذاته على الشفرين الصغرين والنسيج المهبلي الذين يصعب الوصول إليهما في حالة الفتاة المروَّعة الخاضعة للممارسة.

ومع ذلك، يتمكن المزاولون من خلال تطبيق التخدير الموضعي أو العام من إجراء القطع دون عائق على جسد مفتوح في وضع الراحة. والأسوء من ذلك أن الطبيب أو الجراح أو مزاول مهنة الرعاية الصحية يعلم كيفية منع النزف وهذا ما يتغلب على عوائق وجود الأوعية الدموية الرئيسية ويمكنه بذلك المبالغة بالقطع كما لاحظنا. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد قدرة الممارسة في قطع المزيد من العضو إذا كان الممارس جراحا أو طبيب نسائية دون أي مخاطرة نظراً لمعرفته بذلك العضو في الجسد. وبذلك، كانت الحالات المضفى عليها الطابع الطبي المؤداة من قبل المتخصصين هي الأكثر استعصاءً على الإصلاح.

مخالفة قواعد الأخلاق

لا ينبغي استخدام الطب لأغراض مؤذية ضارة بل تمثل ممارسات العمل الطبي إزاء الشخص دون موافقته ورغماً عنه جريمة يعاقب عليها القانون. وإضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء

التناسلية للأنثى ما هو إلا مخالفة صارخة لقواعد الأخلاق وتؤثر على مجتمع الرعاية الصحية بالكامل وتشوهه. وتاريخياً، نتج عن أي موقف آخر ممارسة مروعة مثل التجارب المعمولة خلال الهولوكوست أو خلال جلسات التعذيب المطولة. والأمر ذاته ينطبق على الدعم الطبي للممارسات المؤذية كتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

وعلى مدار ٢٥ عاماً الماضية، ساعدنا الطب في فهم حقيقة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتبعات تلك الممارسة. ويجب أن يساعد هذا الفهم الجديد في خدمة حاجات النساء. ويجب تجريم الطبيب أو مقدم الرعاية الذي يمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على أنها جريمة بحق النساء اللواتي يضعن ثقتهن فيهم بل تلك ممارسة تضرب عرض الحائط أخلاقيات المهنة الطبية وتضر بمصالح المجتمع.

بيير فولدز pifoldes@gmail.com وفريدريك مارتس frederique.martz@gmail.com يعملان في معهد سانت جينيسك، سانت جيرمين أن لاي، فرنسا.
www.institutensantegenesique.org

١. جمعنا البيانات من دراسة ما يزيد على 250 حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى المضفى عليها الطابع الطبي (المنفذة في فرنسا). وبالإضافة إلى ذلك، تمكنا من خلال إجراء المقابلات مع مزاولي تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى التقليديين من الحصول على فهم واضح لممارساتهم وتمكنا من دراسة الحالات الجراحية لـ 4500 حالة (جميعها خضعت لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى) من فهم الطبيعة الفيزيولوجية العلاجية لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

اتفاقية اسطنبول: معاهدة جديدة وأداة جديدة

إليز بيتيتباس وجوانا نيليس

تقدم اتفاقية اسطنبول الجديدة أداة قوية لضمان أكثر فعالية لحماية طالبي اللجوء المواجهين لخطر الاضطهاد القائم على الجندر وخطر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على وجه الخصوص.

تعد اتفاقية المجلس الأوروبي حول منع ومحاربة العنف ضد المرأة والعنف الأسري المعروفة أيضاً باتفاقية اسطنبول بأنها أول اتفاقية أوروبية مخصصة تحديداً للتعامل مع العنف ضد النساء بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. فتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى يمثل تهديداً للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم بما فيها أوروبا، وهذه حقيقة بقيت مخفية غير معترف بها لمدة طويلة.

وبدخول الاتفاقية حيز النفاذ عام ٢٠١٤، أصبحت وثيقة ملزمة قانوناً على الدول الأعضاء الذين يطلب منهم تسريع تدابير المنع لحماية النساء والفتيات المتأثرات بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتقديم الدعم لهن أو حماية الفتيات والنساء المعرضات لخطر تلك الممارسة وذلك بغية ضمان فعالية التحقيقات المراعية للأطفال والملاحقة القضائية بذلك الخصوص. وتتضمن هذه الالتزامات إدخال التحسينات على مجال إجراء تحديد صفة اللجوء بالنسبة لطالبي اللجوء.

"ما أذكر من المقابلة أنَّ الشخص الذي استقبلني لم يظهر أنه يصدقني. وصحيح أنَّ بعض الناس يغادرون بلدانهم لأسباب اقتصادية لكنّني عندما أخبر أحدهم "إنني ببساطة لا أريد أن تتعرض بناتي لممارسة قطع العضو التناسلي" فأريد منه أن يغير رؤيته. في أوروبا عندما تقع الطفلة أرضاً وتنكسر ذراعها في الملعب، يأتي الجميع لمساعدتها. أريد أن أرى رد الفعل ذاته عندما أتحدث عن فتاة صغيرة معرضة لخطر تشويه عضوها التناسلي."

(أساتو ديالو، ناجية من تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى هربت من غينيا لحماية ابنتيها من تلك الممارسة وهي حالياً نشطة في مناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في بلجيكا).

الحماية الدولية بموجب اتفاقية اسطنبول

تستند اتفاقية اسطنبول على التزامات حقوق الإنسان الدولية القائمة ومن هنا تعترف بوضوح بأنَّ النِّساء والفتيات اللواتي يعانين من العنف القائم على الجندر يمكنهن السعي وراء الحماية في دولة أخرى إذا أخفقت دولتهن في منع الاضطهاد أو توفير الحماية الكافية والانتصاف الفعال. وتدعو اتفاقية إسطنبول إلى رفع مستوى حساسية الجندر في إجراءات تحديد صفة اللاجئين وتلزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير التشريعية وغير التشريعي لضمان الاعتراف بأنَّ العنف القائم على الجندر الممارس ضد النِّساء يمثل أساساً مقبولاً للتقدم بطلب اللجوء.

ويختلف الاعتراف الحالي بوضع اللاجئين للنِّساء والفتيات المعرضات لخطر الاضطهاد القائم على الجندر من دولة لأخرى اختلافاً كبيراً. وهناك عدة أسباب يمكن أن يُعزى لها ذلك الاختلاف منها غياب القوانين الصريحة والإرشادات الوطنية وعدم كفاية الأحكام القانونية للدعم والخدمات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تنظر بعض الدول إلى العنف القائم على الجندر على أنه "أمر خاص"، وعندما يُرتكب العنف في المجال الخاص، قد يكون من الصعب إثباته ما يثير مشكلات المصداقية لطالبي اللجوء الذين يتقدمون بطلباتهم على أساس الجندر.[١]

تقدم اتفاقية اسطنبول الجديدة أداة قوية لضمان أكثر فعالية لحماية طالبي اللجوء المواجهين لخطر الاضطهاد القائم على الجندر وخطر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على وجه الخصوص.[٢] يُطلَب إلى الدول الأعضاء:

ضمان تفسير مراع للجندر لكل أساس من أسس اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ (المادة ٦٠، الفقرة ٢): كما يغلب الحال في حالة الاضطهاد القائم على الجندر، هناك توجه لاعتبار تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على أنه يقع ضمن أساس الانتماء إلى جماعة اجتماعية خاصة وأن ذلك يطغى على أي أسس أخرى. ويعني ذلك أنَّ الآباء والأمهات الذين يرفضون تعرض بناتهم تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى قد يُدرَجون تحت مظلة الرأي السياسي. وبالمثل، عندما تكون تلك الممارسة معتبرة على أنها ممارسة دينية وترفض المرأة أو الفتاة في التصرف وفقاً لتفسيرات دينها إذ تمتنع عن إخضاع نفسها أو بناتها لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى فقد ينطبق عليها مبدأ الخوف المسوَّغ من التعرض للاضطهاد لأسباب دينية.

تكوين ظروف استقبال وخدمات الدعم المراعية للجندر لطالبي اللجوء (المادة ٦٠، الفقرة ٣): يتطلب تحديد أي استجابة مطلوبة لحاجات النساء المتأثرات بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى من ناحية الاستقبال المراعي للجندر تطبيق تدابير لمعالجة العوائق القانونية والاجتماعية التي قد تمنع النِّساء والفتيات من الوصول إلى خدمات الصحة الحيوية وغيرها من الخدمات. فالقيود المفروضة على حرية الحركة في مكان الاحتجاز قد تمنع النِّساء من الوصول إلى خدمة الرعاية الصحية المتخصصة أو الخدمات الاستشارية. ومن هذه العوائق العائق اللغوي وعدم توفير المترجمين الفوريين الأكفياء غير المنحازين واختلافات طرق فهم الأمور الصحية والنظر لها. وقد لا تكون بعض طالبات اللجوء من النِّساء على وعي بأنهن قد خضعن لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى خاصة إذا طُبقت عليهن الممارسة في سن مبكرة وإذا كانت أسس هربهن من بلداهن الأصلية غير متعلقة بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وقد تراجع النِّساء مختصي الرعاية الصحية للشكوى من مضاعفات طويلة الأجل ناتجة عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ومع ذلك قد لا يعين أنّ هذه المضاعفات إنما هي نتيجة لتلك الممارسة. وهناك ضرورة أيضاً لمعالجة التبعات النفسية التي قد تتضمن الخوف من الجماع واضْطِرابُ الكَرْبِ التَّالي للرَّضْح والقلق والاكتئاب وفقدان الذاكرة.[٣]

تكوين ظروف استقبال وخدمات الدعم المراعية للجندر لطالبي اللجوء (المادة ٦٠، الفقرة ٣): وفقاً لاتفاقية اسطنبول، يترتب على الدول الأعضاء أن تؤسس لعملية خاصة بتحديد صفة اللاجئ بحيث تكون مراعية للحساسيات الثقافية وتضمن عدم مواجهة النِّساء والفتيات لمزيد من الوصم بالعار فور صولهن لبلدان المقصد وتضمن بيئة داعمة تتيح للنِّساء الإفصاح عن المعلومات اللازمة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتضمن الإجراءات المراعية للجندر ما يلي:

- أحكاماً حول المعلومات المتعلقة بجوانب الجندر لإجراء طلب اللجوء.
- الفرصة في الحصول على مقابلة شخصية للمرأة بمعزل عن زوجها/شريكها دون حضور أي من أفراد أسرتها (خاصة الأطفال).
- الفرصة أمام النِّساء لذكر حاجاتهن المستقلة للحماية والأسس المتعلقة بالجندر التي تقود إلى طلب منفصل للحماية الدولية.
- إجراء المقابلات المراعية للجندر مع الأطفال على أن يجري المقابلات متخصصون متدربون بمساعدة مترجم فوري مؤهل عند اللزوم.
- إتاحة إمكانية تعبير صاحب الطلب عن اختياره لجنس مجري المقابلة والمترجم الفوري.
- إضفاء مزيد من التفاصيل في الإرشادات التوجيهية الجندرية حول تناول القضاء لطلبات اللجوء والتدريب عليها لضمان تنفيذها.

تصوير لورنزو كولانتوني، الصورة من حقوق الشبكة الأوروبية للقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

احـترام مبدأ عدم الإعـادة القسرية (المـادة ٦١): ينشأ عن الاتفاقية التزام بحماية الضحايا من الإناث من العنف بغض النظر عن وضع إقامتهن. وبهذا الخصوص، بترتب على الدول أن تضمن عدم إعادة النِّساء المحتاجات للحماية إلى أي بلد حيث تكون حياتهن في خطر أو حيث يُحتمل خضوعهن للتعذيب أو للمعاملة غير الإنسانية أو العقاب المحطين بالكرامة. ويجب أن يمتد هذا الالتزام ليشتمل على الإساءات اتي يمارسها الأفراد الذين يؤبدون ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في ظل حكومة تشارك في هذه الممارسة أو تخفق في التعامل الحصيف مع تلك الممارسة أو منعها أو رد اعتبار ضحية الإساءة.

الخاتمة

تمنح اتفاقية اسطنبول الأمل نحو تغير حقيقي في كيفية حماية النِّساء والفتيات من العنف القائم على الجندر. وسوف يساعد الرصد والتقييم الرسميان لهذه الالتزامات الجديدة المفروضة على الحكومات المصادقة على المعاهدة في تسليط مزيد من الضوء على ما يُتَّخذ من اجراءات لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ومناهضته، ما يجعل من الرصد والتقييم المذكورين عنصرين مهمين في ضمان وفاء الدول بمسؤولياتها في ضمان السلامة الجسدية والنفسية والجنسية للنِّساء كافة.

وتتيح اتفاقية اسطنبول للدول الأعضاء أيضاً فرصة فريدة من نوعها في رفع الصمت المحيط بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في أوروبا. ويُؤمَل أن تمارس منظمات المجتمع المدني والبرلمانات الوطنية دورها الرقابي (وكلاهما مسموح لهما بالمساهمة في رصد تطبيق الاتفاقية) لضمان دعم الدول الأعضاء للنِّساء مثل أيساتو في تحقيق حلمهن بأن يكنَّ جزءاً من آخر جيل خضع لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

إليز بيتيتباس *info@endfgm.eu* كانت لمدة ليست بعيدة مديرة المناصرة والشبكات في الشبكة الأوروبية لإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى[4]
www.endfgm.eu* وجوانا نيليس *johanna.nelles@coe.int
رئيسة وحدة العنف ضد المرأة في المديرية العامة لمجلس أوروبا
www.coe.int/conventionviolence

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتبتين فقط ولا تعبّر بالضرورة عن السياسة الرسمية لمجلس أوروبا.

١. منظمة مساعدة اللجوء (المملكة المتحدة) وآخرون (2012) مطالب اللجوء المرتبطة بالجندر في أوروبا: تحليل مقارن للقانون والسياسات والممارسات بالتركيز على النِّساء في تسع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ص 41.
(*Gender related asylum claims in Europe: A comparative analysis of law, policies and practice focusing on women in nine EU Member States*)
http://tinyurl.com/EU-Gender-asylum-claims-2012

٢. للحصول على إرشادات مفصلة حول ماهية الالتزامات المفروضة بموجب اتفاقية اسطنبول فيما يخص ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وكيفية ترجمة تلك الالتزامات إلى ممارسات على أرض الواقع، انظر المجلس الأوروبي ومنظمة العفو الدولية (2014) اتفاقية المجلس الأوروبي حول منع العنف ضد النساء ومناهضته. أداة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، ستارسبورغ
http://tinyurl.com/CoE-AI-2014-Istanbul-Conv-tool

٣. جمعية تنظيم الأسرة الإيرلندية (2011) الصحة الجنسية واللجوء دليل العاملين مع النِّساء طالبات اللجوء في إيرلندا
(*Sexual health and asylum. Handbook for people working with women seeking asylum in Ireland*)
http://tinyurl.com/IFPA-2011-Asylum-handbook متاح باللغة الإنجليزية فقط.

٤. الشبكة الأوروبية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى منظمة أوروبية جامعة أنشأتها إحدى عشرة منظمة غير حكومية وطنية لضمان استمرارية عمل صناع القرار الأوربيين واتساقه وشموليته من أجل القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وأشكال العنف الأخرى ضد النساء والفتيات. وتتمثل رؤيتها في عالم تُمكن فيه النِّساء والفتيات ويخلو من جميع أشكال العنف القائم على الجندر - وخاصة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى - حيث تصبح أصواتهن مسموعة وحيث يتمتعن بحقوقهن ويتخذن قرارات مدروسة في حياتهن. ومبادئ احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتعزيزهما جوهر هذا العمل.

ممارسة واعدة

هولندا: في عام ٢٠١١، وضعت الحكومة الهولندية وثيقة رسمية بعنوان "بيان معارضة ختان الإنـاث" لمساعدة الآباء والأمهات على مقاومة الضغوط المفروضة عليهم عند زيارتهم لبلدانهم الأصلية. وتسلط الوثيقة الضوء على العواقب الصحية المترتبة على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتشرح الأحكام القانونية الهولندية ذات الصلة بها. وتقدم مراكز الرعاية الصحية للأطفال وأطباء المدارس نسخاً من الوثيقة للآباء والأمهات.
www.pharos.nl/documents/doc/pp5056-verklaring-uk-2011_definitief.pdf

ألمانيا: في عام ٢٠١٣، أدخلت الحكومة الألمانية خدمة الخط الساخن المجانية الوطنية٠٨٠٠٠١١٦٠١٦ لتقدم المشورة عند الطلب لضحايا جميع أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ويقوم على هذه الخدمة ٦٠ مستشاراً مدرباً إذ يقدمون الدعم مع الحفاظ على السرية في ١٥ لغة على مدار الساعة وكل يوم من أيام السنة www.hilfetelefon.de/en/about-us.html.

المملكة المتحدة: في عام ٢٠٠٨، أصـدرت شرطة العاصمة في لندن إجراءات العمل المعيارية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى التي تقدم إحاطة لأفراد الشرطة حول تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتصف لهم الإجـراءات المطلوب تبنيها في حالة تعرض الفتاة لخطر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أو في حالة النساء البالغات اللواتي أخضعن سابقاً لتلك الممارسة. وهدفت الإجراءات المعيارية المذكورة إلى التأكد من حماية هذه الفئة من الفتيات والنساء وتقديم الدعم لهن بالإضافة إلى توفير الأدلة الأفضل لتحريك قضايا الملاحقة القانونية واستصدار أوامر الحماية. www.londonscb.gov.uk/fgm/

لمزيد من الأمثلة، يرجى زيارة الصفحة التالية
http://tinyurl.com/CoE-AI-2014-Istanbul-Conv-tool

أيار/ مايو ٢٠١٥

تغيير المواقف في فنلندا تجاه تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى

سايدو محمد وسولومي تيشومي

هناك نساء لاجئات سابقات يعملن الآن كمربيات محترفات ضمن مجتمعات المهاجرين واللاجئين في فنلندا للتعامل مع عنصر الجهل بأثر ودرجة تأثير تشويه العضو التناسلي للأنثى.

يهدف مشروع العصبة الفنلندية لحقوق المرأة الكاملة إلى منع تعريض أي فتاة تعيش في فنلندا إلى تشويه عضوها التناسلي في فنلندا أو إخراجها لذلك الغرض. وبالحديث عن تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى من منظور حقوق الإنسان والعدالة والصحة، نركز على تغيير المواقف في المجتمعات المتأثرة ونركز أيضاً على توعية المهاجرين والمهنيين والطلاب حول المجالات المختلفة كالرعاية الصحية ورفاه الأطفال والرعاية النهارية.

وفي هذه الأيام، هناك اعتراف عالمي بأنَّ تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى ممارسة تنتهك حقوق الإنسان كغيره من أشكال العنف وأنها اعتداء على كرامة النساء والفتيات وسلامتهن ومساس بمبدأ المساواة. وإضافة إلى أنَّ كثيراً من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية تحرِّم هذه الممارسة فهي أيضاً مجرَّمة في عدد من الدول. وحققنا واحداً من أول أهدافنا عام ٢٠١٢ عندما نشرت فنلندا خطة العمل الوطنية لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للنساء والفتيات (٢٠١٢-٢٠١٦) وكانت لنا مشاركة في إعداد محتويات خطة عمل واليوم نرصد تطبيقها ونضغط على السلطات للوفاء بمسؤولياتهم.

واثنتان من مستشارينا لاجئتان من الصومال وإثيوبيا وأصبحتا الآن من المحترفين في حملات رفع الوعي.

سايدو

اسمي سايدو محمد جئت إلى فنلندا طلباً للجوء من الصومال عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠١، بينما كنت أعمل ممرضة، حضرت دورة تدريب المدربين للمهاجرين والمهاجرات وقدمت الدورة ضمن مشروع المرأة الكاملة.[١] ودار موضوع التدريب حول تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى مع التركيز على العواقب الصحية لهذه الممارسة وعلاقتها بحقوق المرأة وحقوق الإنسان. ومع أنَّني لم أكن مدركة لتلك الظاهرة، أعطتني الدورة التدريبية أدوات جديدة للتعامل مع الموضوع وبدأت بعدها التطوع في مجتمعي لنشر المعلومات حول تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى.

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان الحديث عن تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى أمراً صعباً للغاية في المجتمع الصومالي الفنلندي لكنَّ تغيراً كبيراً جداً حصل في المواقف منذ ذلك الحين. واليوم، يبدي الرجال والنِّساء رغبة في مناقشة تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى على الملأ ويتخذ معظمهم موقفاً قوياً معارضاً لتلك الممارسة. فهم لا يريدون لبناتهم أن يخضعن لتلك الممارسة عدا عن أن الشباب يرغبون بالزواج من النساء غير المختتنات. وقال أحد المشاركين الذكور في إحدى ندواتنا إنَّ تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى لا ينتهك حقوق النساء فحسب بل ينتهك حقوق الرجال أيضاً.

فالنساء والفتيات اللواتي أُخضعن لممارسة تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى يجدن أنفسهن الآن في وضع جديد إذ ينتقلن إلى فنلندا أو أي مكان آخر في أوروبا لا يُمارس فيه تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وما كان طبيعياً من الناحية الثقافية في بلدانهن الأصلية فجأة أصبح غير طبيعي في بلد المهجر ما يجعل لقاءهن بالمختصين كموظفي الرعاية الصحية الفنلنديين قد لا يتسبب لهم بالتوتر والخوف فحسب بل بالشعور بالذل أيضاً. وكثير من النساء اللواتي تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية يحاولن تجنب الكشف من قبل اختصاصيي الأمراض النسائية. وسردت إحدى النساء ممن عانين من أحد أشد أنواع تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى [٢] القصة التالية إجابة على سؤالها حول اختصاصيي الأمراض النسائية:

"لقد كانت أسوء تجربة مرت علي في حياتي. سألني الطبيب برعب: "بحق الله ما الذي حدث لك!" وكانت تلك زيارتي الأولى والأخيرة لطبيب النسائية!"

سولومي

اسمي سولومي تيشومي جئت إلى فنلندا كلاجئة عام ١٩٩٥. لم أكن على دراية بانتشار ممارسة تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى في بلدي أثيوبيا بل صدمت جداً وحزنت لما رأيت في أحد الأفلام الوثائقية التي عرضها التلفزيون الفنلندي حول الموضوع. كنت أعلم بوجود تلك الممارسة لكنني لم أعلم كم من الفتيات

والنساء يمتن نتيجة لذلك. وخلال رحلتي القادمة لوطني، قررت أن أستكشف الموضوع، وبالفعل اكتشفت أنَّ تلك الممارسة لم تكن فحسب ممارسة مقبولة ثقافياً في أثيوبيا بل كانت ظاهرة تُمارس في أماكن أقرب لي مما كنت أتخيل إذ مست أقرب الناس إلي من جاراتي وقريباتي ممكن كن ضحايا لتلك الممارسة. لقد غيرت الحقيقة حياتي ومنذ ذلك الحين وأنا أعمل في مناهضة تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى.

ومنذ أن عملت في مشروع المرأة الكاملة أصبحت مدركة لأن:

- الناس الذين عانوا من هذه الممارس أو كانوا هم من أجراها إنما هم ضحايا لتقليد مؤذٍ بل بالكاد يكون لديهم وعي بما يفعلون أو يحدث لهم.
- تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى تجربة شخصية صادمة يتطلب التعامل معها انتهاج أقصى درجات الرعاية والسرية.
- تأسيس الثقة الشخصية مع الأفراد والجماعات هي الخطوة الأولى من خطوات التخلص من هذه الممارسة.
- كل حالة يجب التعامل معها على حدة مع الانتباه إلى عدة عوامل مثل الخلفيات الثقافية أو التعليمية للأشخاص.
- دور "الأشخاص الرئيسيين" مهم جداً وهؤلاء الأشخاص هم من يشارك في مجمعاتنا ويلتزم بالحديث عن الآثار السلبية لتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى في مجتمعاتهم وشبكاتهم الأسرية.

وفي المجموعات، يمكن للمرء أن يشاهد ويقيس التغيرات في المواقف إزاء تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى. وعقب سلسلة من النقاشات الفردية لبناء الثقة، نظم مجموعات منفصلة من النِّساء والرجال. ثم بعد أن نشعر أن المشاركين جاهزون نجمع الرجال والنِّساء من الأصل ذاته، كما ننظم مجموعات تضم مشاركين من مختلف الأعـراض والديانات والثقافات. وهدفنا تغيير المواقف من خلال النقاشات خطوة بخطوة.

ومن خلال واحد من "الأشخاص الرئيسيين" لدينا، التقيت بأحد اللاجئين الأثيوبيين حديثي الوصول وكانت زوجته وبناته ما زلن في أثيوبيا. وعندما عرف أن الممارسة ما زالت متبعة روتينياً في المحيط الحضري في بلده، سارع إلى التواصل مع زوجته التي أخبرته أن أمه كانت تخطط لإجراء تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى على ابنته الصغرى. فما كان من الرجل إلا أن نبّه زوجته وحدثها بالمعلومات التي تعلمها حول تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى فتوجهت المرأة بدورها إلى أمه وأقنعتها بالعدول عن إجراء عملية القص على الفتاة. والآن تعيش الأسرة كلها في فنلندا ونجت الفتاة من تشويه أعضائها التناسلية.

الخاتمة

بصفتنا مهنيون لدينا خبراتنا الطويلة في العمل على مناهضة تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى وبصفتنا نساء لدينا خبرة مباشرة في الهجرة القسرية، نؤمن بشدة أنَّ التدريب المنتظم حول مساوئ تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى والحقوق المرتبطة بذلك يجب أن تقدم لجميع اللاجئين الذين يُعتَرَم نقلهم. فقد أخبرنا عدد من اللاجئين القادمين إلى فنلندا أنهم تعمدوا إخضاع بناتهن لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية في مخيمات اللاجئين لأنهم كانوا يعلمون أنَّ هذه الممارسة غير مقبولة في وطنهم الجديد. وهذا الأمر يمكن منعه بل يجب منعه. وإضافة لذلك، يجب إجراء التدريب في البلد المستقبل مباشرة بعد وصول اللاجئين بحيث يقدم التدريب باللغة الأصلية للقادمين الجدد.

وفي كلا الوضعين، ينبغي إقامة مجموعات النقاش للاجئين كما ينبغي إطلاق البرامج اللازمة لتغيير المواقف على مستوى القاعدة الشعبية وكذلك الجلسات الاستشارية لكل واحد على حدة. فبتلقي الأشخاص للمعلومات وحصولهم على فرصة في التفكير بخبراتهم التي مروا بها ضمن جماعات الأنداد سيصبحون ممكنين حتى في الظروف الصعبة. وعندما يصبحون ممكنين سوف يستمرون في إحداث التغيير في مجتمعاتهم.

سايدو محمد وسولومي تيشومي مستشارتان
لدى العصبة الفنلندية لحقوق الإنسان
www.ihmisoikeusliitto.fi/english
saido.mohamed@ihmisoikeusliitto.fi
solomie.teshome@ihmisoikeusliitto.fi

١. وقع اختيار مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على مشروع المرأة الكاملة كمثال للممارسات التشاركية الجيدة. انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2014) التحدث من أجلنا سماع أصوات اللاجئين - رحلة نحو التمكين (*Speaking for Ourselves. Hearing Refugee Voices - a Journey towards Empowerment*)
www.refworld.org/docid/537afd9e4.html
٢. النمط الثالث المعروف أيضاً باسم الختان الفرعوني.

عملية قرطاجنة: ٣٠ عامًا من الابتكار والتضامن

كارلوس مالدونادو كاستيلو

تتيح الذكرى الثلاثين لإعلان قرطاجنة عام ١٩٨٤ الفرصة لتفحص إنجازات عملية قرطاجنة وخصائصها المميزة التي تجعلها رائدة.

قبل عشر سنوات، كنت أكتب عن عملية قرطاجنة +٢٠، وطالما فكرت مليًا في مسيرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال حماية اللاجئين منذ إعلان قرطاجنة عام ١٩٨٤،[١] وكنت أبحث عن العناصر المشتركة بين جميع عمليات قرطاجنة التذكارية التي أنتجت إعلانات إقليمية مهمة[٢] بالإضافة إلى أهم العناصر الفريدة في كل منهما. وجاء هذا التفكير في الوقت المناسب عند ختام الذكرى الثلاثين التي انتهت باعتماد إعلان البرازيل وخطة عمله[٣] من قبل ٢٨ دولة و٣ أقاليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومن العناصر المشتركة استمرار تأكيد الدول المشاركة منذ ١٩٨٤ على ضرورة تعزيز نظام الحماية الدولية للاجئين والمهجرين ومنعدمي الجنسية عن طريق الاهتمام بثلاثة محاور: أولًا، مركزية مبدأ "مناصرة حقوق الإنسان"،[٤] وثانيًا، موثوقية الصكوك الدولية المعنية باللاجئين ومنعدمي الجنسية، وثالثًا، التقارب بين القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الدولي الإنساني والتكامل بينهم. والأهم من ذلك أن أصبح لهذا الدفاع عن مبدأ الحماية الدولية مكان ملموس في أكثر البيئات العالمية تزمتًا على الإطلاق.

وعلاوة على ذلك، تؤكد جميع الإعلانات الإقليمية على ضرورة إيجاد حلول دائمة أو مستدامة بأن صدقت على مناهج واقعية ومرنة مع التشديد على أنَّ الحلول المستدامة لا تتأتى إلا في إطار من السلام واحترام حقوق الإنسان. وكنتيجة طبيعية، تؤكد جميع الإعلانات صراحة أو ضمنًا على أنَّ اللاجئين والمهجرين أطراف أساسية في إرساء أسس السلام.

وتدرك جميع الإعلانات أيضاً أهمية تعاون المجتمع الدولي وتشدد على مبادئ التضامن والتعاون وتقاسم المسؤولية على المستوى الإقليمي. وفي هذا الإطار الذي يُحمل المنطقة المسؤولية الأولى، تنشأ مساعي التعاون الدولي وتلقى ترحيبًا.

ومن المثير للاهتمام أننا نلاحظ عنصرين مشتركين آخرين. الأول، الطبيعة المفتوحة والحصرية والشاملة التي تتسم بها الحوارات بين الحكومات والمجتمع المدني (بما فيها، الأوساط الأكاديمية) والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية. والثاني، قدرة المنطقة على توليد أفكار مبتكرة ومقترحات فعَّالة تساهم في إيجاد حلول للاجئين والمهجرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين لعام ١٩٨٤ صك تاريخي إقليمي معني باللاجئين وقد ساهم في توسيع تعريف اللاجئ في أمريكا اللاتينية واقتراح مناهج جديدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمهجرين بروح من التضامن والتعاون.

المادة الثالثة (٣): ... يتضمن تعريف أو مفهوم اللاجئ الموصى باستخدامه في المنطقة – إلى جانب عناصر اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٧٦ - اللاجئين الذين فروا من بلادهم بسبب تعرض حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم للتهديد بسبب العنف المعمم أو العدوان الأجنبي أو النزاعات الداخلية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو أي ظروف أخرى تحدث اضطرابًا في النظام العام.

وفي الذكرى الثلاثين لإعلان قرطاجنة، اجتمعت حكومتا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في البرازيل من ٢-٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. وانتهى الاجتماع بتصديق ٢٨ دولة وثلاثة أقاليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إعلان البرازيل (إطار التعاون والتضامن الإقليمي لتعزيز الحماية الدولية للاجئين والمهجرين ومنعدمي الجنسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وخطة العمل (خارطة طريق مشتركة لتعزيز إجراءات الحماية وتعزيز الحلول المستدامة لشؤون اللاجئين والمهجرين ومنعدمي الجنسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار من التعاون والتضامن).

إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين لعام 1984، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1984، www.unhcr.org/45dc19084.html

الكاريبي مساهمة ملموسة وجعلها أيضاً مجالاً للدراسة في المناطق الأخرى بالعالم وأدوات يمكن استخدامها هناك.

وعلى سبيل المثال، بدأ المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى[٥] في ١٩٨٩ نتيجة لعملية قرطاجنة ما فتح الطريق أمام طرح مبادرات ريادية، مثل: حوارات المنتدى الإقليمي المعني باللاجئات والعائدات والمهجرات التي مكنت آراء النساء في عمليات البحث عن حلول دائمة.[٦] ومهد ذلك أيضاً السبيل للاعتراف بحقوق النساء في الحصول على الوثائق الشخصية وامتلاك الأراضي وتمكينهن من تنظيم حركاتهن لتعزيز العودة الطوعية إلى الوطن.

العناصر المميزة في عملية قرطاجنة

يتميز إعلان قرطاجنة لعام ١٩٨٤ خصوصًا بتعريفه الموسع للاجئين [انظر المربع النصي] الذي كان صكا مهما في حماية لاجئي أمريكا الوسطى في الثمانينيات وما زال كذلك عند آلاف اللاجئين في المنطقة والقارات الأخرى.

ولعل إعلان سان خوسيه (قرطاجنة +١٠) أقل الإعلانات الإقليمية شهرة وتوثيقًا بالرغم من رؤيته النافذة في وضع مجموعة مبادئ بشأن النُّزوح الداخلي قبل سنوات من صياغة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي.

ويعد إعلان مكسيكو لعام ٢٠٠٤ (قرطاجنة +٢٠) فريدًا لثلاثة أسباب. أولاً، رافق هذا الإعلان خطة عمل، ثانيًا، اشتملت خطة العمل على ثلاثة برامج مبتكرة لوضع حلول مستدامة أدت إلى الاحتفاء الشديد بمبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة من خلال برامجها "مدن التضامن" و"إعادة توطين التضامن" و"حدود التضامن"، وثالثًا، توسيع نطاق المشاورات ليضم ثلاثة اجتماعات دون إقليمية أضفت مزيدا من الشرعية على العملية.

والآن، يسير إعلان البرازيل لعام ٢٠١٤ على الطريق الذي رسم له في إعلان مكسيكو لاشتماله على خطة عمل طموحة للمدة ما بين ٢٠١٥-٢٠٢٤. ويغطي عمل أحد برامجه دول منطقة البحر الكاريبي الإحدى عشرة بوصفها أعضاء كاملي العضوية في العملية لأول مرة. ومن بين العناصر الأخرى الجديرة بالذكر التي تميز قرطاجنة +٣٠ الدعوة للقضاء على انعدام الجنسية بحلول ٢٠٢٤، ووضع برنامج لانتقال الأيدي العاملة (يُسمى أيضاً "الحل الرابع")، والاتفاق على تحسين فهم العواقب الإنسانية، مثل: التَّهجير، للعنف الناتج عن الجريمة الدولية المنظمة والاستجابة لها.

وامتازت قرطاجنة +٣٠ بأكبر عملية استشارية على الإطلاق منذ ١٩٨٤ بأن عقدت أربعة اجتماعات دون إقليمية وحدث ختامي وزاري في البرازيل حظى بمشاركة جميع حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريبًا والحكومات المراقبة الأخرى واللاجئين والنَّازحين داخليًا ومنعدمي الجنسية والهيئات الدولية والإقليمية وأكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية وممثلين للأوساط الأكاديمية.

وقرطاجنة تلخيص لقدرة شبة القارة بأسرها الاستيعابية ورغبتها في إجراء تحليل دوري للتحديات الإنسانية التي تنتظرنا في المستقبل ولأزمة اللاجئين والنَّازحين داخليًا ومنعدمي الجنسية الحالية في المنطقة لتسلح نفسها بصك سياسي مشترك ومبادئ توجيهية (من خلال الإعلان) وبآليات التنسيق والتعاون والاستجابة (من خلال خطة العمل) لتلبية احتياجات الحماية والاحتياجات الإنسانية التي حُددت على نحو تعاوني. ولا يوجد مثل هذا المنتدى في أي قارة أخرى.

كارلوس مالدونادو كاستيلو *maldonca@unhcr.org* أحد موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين الذين شاركوا في عام 1994 في الذكرى العاشرة لإعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين والذي نسق دور المفوضية في عمليات قرطاجنة 20+ وقرطاجنة 30+. *www.unhcr.org*

١. www.refworld.org/docid/3ae6b36ec.html
٢. إعلان سان خوسيه بشأن اللاجئين والمهجرين، 7 ديسمبر/كانون الأول 1994: www.refworld.org/docid/4a54bc3fd.html، وإعلان مكسيكو وخطة العمل لتعزيز الحماية الدولية للاجئين في أمريكا اللاتينية، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 : www.refworld.org/docid/424bf6914.html، وإعلان برازيليا بشأن حماية اللاجئين ومنعدمي الجنسية في الأمريكيتين، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 www.refworld.org/docid/4cdd44582.html
٣. إعلان البرازيل وخطة العمل، 3 ديسمبر/كانون الأول 2014 www.refworld.org/docid/5487065b4.html
٤. مبدأ أن تُفسر القوانين وتُطبق بأفضل الأساليب التي تحترم حقوق الإنسان للفرد.
٥. www.refworld.org/publisher/CIREFCA.html
٦. http://tinyurl.com/FOREFEM

الإتجار بالبشر لاستغلال أعضائهم

فلاديمير ماكيه

الاتجار بالبشر للحصول على أعضائهم جريمة جديدة عابرة للحدود أخفقت في جذب اهتمام دولي كاف.

أقرت لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في جلستها الثالثة والعشرين التي انعقدت في مايو/أيار ٢٠١٤ قراراً قدمته روسيا البيضاء بعنوان "منع الاتجار بالأعضاء البشرية والاتجار بالبشر بغرض نزع الأعضاء ومكافحتهما". وقد كلّف القرار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإجراء دراسة موسعة بشأن هذه القضية وإعداد تقرير يُقدم للجنة في ٢٠١٦ سعيًا لتحسين فهم أبعاد هذه الجريمة ما سيساعد على وضع سياسات فعَّالة للتصدي لها.

ولا يوجد مفهوم موحد عالميًا لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية ولا حتى أداة عالمية ذات صلة ملزمة قانونيًا. وغياب هذين العاملين لا يعني مع ذلك عدم أهمية هذه الجريمة. ولكنّه إشارة إلى كون هذه الجريمة ظاهرة جديدة يخطو المجتمع الدولي خطواته الأولى على طريق محاولة فهم نطاقها.

تأتي هذه الجريمة على ثلاثة أشكال. أولها، بينما الاتجار بالبشر بغرض نزع الأعضاء شكل من أشكال الاتجار بالبشر مثلما نص بروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٠، يتنامى إدراك أنّه أيضاً ضربا من الاتجار بالأعضاء البشرية. وثانيها ما يُعرف باسم "سياحة زرع الأعضاء".[1] ويُقصد بهذا سفر الشخص المستفيد غالبًا (وليس حصرًا) من إحدى الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيث يخضع هناك لعملية زرع أعضاء بشرية اشتريت من المانحين المحليين. وفي ضوء ذلك، لا يعني الاتجار بالأعضاء البشرية مجرد نقل الأعضاء ولكنه انتقال الأشخاص من الاقتصادات النامية والناشئة إلى الاقتصادات الغنية في شكل الاتجار بالبشر بغرض نزع الأعضاء ثم ترحيلهم من الدول الغنية إلى الدول النامية في شكل سياحة زرع الأعضاء. وأما الشكل الثالث فالإتجار بالأعضاء البشرية بمفهومه الضيق أي الانتقال غير المشروع للأعضاء البشرية نفسها بين الدول.

وما أثار هذا التحدي العابر للحدود تنامي صناعة زرع الأعضاء البشرية في جميع أنحاء العالم. بيد أن ظهور جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لم يأت نتيجة هذه الصناعة في حد ذاتها ولكن بسبب الثغرة المتزايدة بين الطلب على الأعضاء البشرية والعرض الشرعي لها.

ومثلما هو حال جميع النَّشاطات السرية، نطاق الاتجار بالأعضاء البشرية غير معروف بدقة. وقد أجريت محاولة لمعرفة المزيد عن هذا النشاط في ٢٠٠٤ عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بشأن "منع الاتجار بالأعضاء البشرية ومكافحته وتجريمه". ولكن، صرّح تقرير تال قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بأن الدول الأعضاء لم تقدم معلومات كافية بشأن هذه القضية ما جعل تحدي الاتجار بالأعضاء البشرية غير مستكشف إلى حد بعيد. ومع ذلك، في ضوء غياب البيانات الرسمية الكافية، توجد معلومات كثيرة بشأن الاتجار بالأعضاء البشرية من مصادر غير رسمية. ويُزعم أن الاتجار بالأعضاء البشرية بغرض زرع الأعضاء البشرية يُمثل ١٠٪ من جميع حالات زرع الأعضاء البشرية في العالم ويُنتج ما يصل إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي من العائدات غير المشروعة سنويًا.[2]

الآليات الدولية

عامة، يتبع المجتمع الدولي أسلوب حظر أنشطة زرع الأعضاء البشرية. وبمعنى آخر، تحظر الدول شراء الأعضاء البشرية وبيعها. وفي المقابل، تقوم هذه الصناعة على التبرع الطوعي والمُحسن بالأعضاء حيث يصبح زرع الأعضاء البشرية -

المبني على اعتبارات أخلاقية وأدبية - مبررًا عندما يكون عملاً تطوعيًا للتبرع بالأعضاء لأنه في معظم الحالات يجمع بين أناس تربطهم علاقة وثيقة فعلية.

وقد خرج منهج الحظر من عباءة مبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية بشأن زرع الخلايا والنُسج والأعضاء البشرية لعام ١٩٩١. إلا أنها ليست مبادئ ملزمة ولا تخضع جميع الدول لها. ويُعد إعلان اسطنبول بشأن الاتجار بالأعضاء وسياحة زرع الأعضاء أداة أخرى غير ملزمة جاءت نتيجة أحد المؤتمرات الدولية في ٢٠٠٨.

وتحظر كذلك "اتفاقية حقوق الإنسان والطب الأحيائي" وبروتوكولها الإضافي لعام ٢٠٠٢ التي توصل إليها مجلس أوروبا شراء الأعضاء البشرية وبيعها. ويعمل كذلك مجلس أوروبا على اعتماد "اتفاقية مناهضة الاتجار بالأعضاء البشرية" التي تؤكد على الحاجة لوجود وثيقة دولية ملزمة قانونيًا تتناول حصريًا جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

وبتوقع إجراء دراسة عن الاتجار بالأعضاء البشرية من المقرر أن يصدرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استهلت روسيا البيضاء مناقشة بشأن قضية وضع أداة عالمية ملزمة قانونيًا لمكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية في أواخر ٢٠١٤ في الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر القومية الذي عقد في فيينا وفي نيويورك على هامش الدورة السادسة والتسعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

والأساس المنطقي لوضع أداة جديدة محتملة مبني على ثلاثة محاور، أولًا: الحاجة لمعالجة السبب الرئيسي وراء الاتجار بالأعضاء البشرية وهو النقص الحاد في سوق الأعضاء البشرية ويتأتى ذلك بالبناء على نماذج اقتناء الأعضاء الوطنية الناجحة، مثل: نظام "الموافقة الافتراضية" الذي يعني أساسًا افتراض أنَّ كل مواطن في الدولة يقبل التبرع بأعضائه ما لم يعلن صراحة رفضه لهذا. ثانيًا، غياب تعريف متفق عليه دوليًا لمصطلح "الاتجار بالأعضاء البشرية". ثالثًا، يجب وضع وثيقة شاملة جديدة تعالج أسباب الاتجار بالأعضاء البشرية وعواقبه. وبمعنى أخر، يجب أن تضع هذه الأداة أحكامًا لتجريم الاتجار بالبشر لهذا الغرض وكذلك الاتجار بالأعضاء البشرية، ففي حين تجرم كثير من الدول فعليًا شراء الأعضاء البشرية تحت مظلة سلطانها القضائي المحلي، لا يجرم سوى عدد قليل جدًا من الدول شراء مواطنيها الأعضاء البشرية من خارج حدودها.

ويجب ابتكار وسيلة جديدة لتعزز التعاون الدولي في هذه القضية تعزيزًا لا يُستهان به وخاصة في مجالات مثل: تسليم المجرمين ومصادرة الأصول والعائدات والمساعدة القانونية المتبادلة. وأخيراً، سيساهم وضع وثيقة جديدة لهدف تعزيز التوعية العامة بشأن أهمية وهب الأعضاء البشرية بالإضافة إلى التهديد الذي تشكله جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية.

وفي حين يقع الاتجار بالبشر بغرض نزع الأعضاء تحت مظلة "بروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار بالبشر" الملزم قانونيًا، لا تخضع كل من سياحة زرع الأعضاء والاتجار بالأعضاء البشرية لهذا البروتوكول. وإدراج هذه الجريمة إلى جانب الاتجار بالبشر من شأنه التأكيد على الحاجة لتغطية مجال الاتجار بالأعضاء البشرية تمامًا ويعكس كذلك تعقيداته.

فلاديمير ماكيه وزير خارجية روسيا البيضاء. ويمكن التواصل معه على البريد الإلكتروني: *iravelichko@gmail.com*

١. لا يجب الخلط بين سياحة زرع الأعضاء والسفر بهدف زرع الأعضاء البشرية فالأخير نشاط شرعي.

٢. إميلي كيلي (2013) "أزمة الاتجار بالأعضاء البشرية الدولية: حلول معالجة جذور القضية"، تقرير صادر عن مجلة كلية الحقوق بجامعة بوسطن (*International Organ Trafficking Crisis: Solutions Addressing the Heart of the Matter*).
http://tinyurl.com/Kelly2013-organ-trafficking

الشاي المحلَّى والسجائر: طعم حياة اللاجئين في الأردن

رنا ب. خوري

بين اللاجئين في الأردن، يمثل الملل الناتج عن القيود المفروضة على التنقل والعمل ومشاعر التهميش مصدراً لا تخطئه العين من مصادر الهم والحزن.

تسلط وسائل الإعلام الضوء في تقاريرها عن اللاجئين السوريين على معاناتهم الإنسانية أو على لدونتهم المثيرة للإعجاب. وكلا المقاربتين مفهومتان وواقعيتان لكنّ ما ينقص هذين المنظورين هو عرض ما يحدث في الحياة اليومية. والملل إنما هو مرور الأيام دون عمل أي شيء أكثر من الحنين للماضي والخوف مما يخبئه المستقبل. ومع أنَّ رتابة الحياة الهادئة يقطعها صخب التلفاز أو الجيران والأطفال، فبالكاد ما تكسر تلك النشاطات الملل. ومهما بلغ الضجيج ذاك فهيهات أن يحل محل الحصول على عمل أو رعاية محصول زراعي أو التخطيط لمستقبل الأطفال.

فالناس اعتادوا على التخطيط خاصة بشأن عودتهم إلى ديارهم. وهنا، أخبرني أحد كبار السن "عندما جئنا كنا نعتقد أنَّ مكوثنا لن يزيد على عشرة أيام." وتقول أخرى إنّها كانت تعتقد إنها كانت واقعية إذ ظنت أنها لن تمكث "أكثر من شهرين". لكنَّ الشهرين امتدا إلى سنتين كما تحول التخطيط إلى انتظار. ثم تصبح لفافات التبغ طريق كثير منهم "لحرق" الدقائق وقضاء الوقت. وبكأس الشاي المحلى، يذيبون كبرياءهم وطموحهم وإيمانهم بالمستقبل.

ولا يعني التركيز على الملل في التَّهجير الإشارة إلى أنَّ اللاجئين السوريين في وضع كبير من الراحة لدرجة تجعلهم يستمتعون بامتياز الضجر والملل. بل العكس هو الصحيح. إذ يُعد الملل نتاجاً للقيود المفروضة على حريتهم في الحركة والحصول على العمل ومشاعر التهميش.

ومن بين كل عشرة أردنيين، هناك لاجئ واحد من سوريا. ومن بين أكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ سوري مسجل في الأردن، يقل معدل السوريين المقيمين في المخيمات عن واحد إلى خمسة. وهذا ما يجعل أكثر من نصف مليون لاجئي يعيشون في المناطق الحضرية في وسط البلاد وشمالها. وتلقى السوريون المساعدات الغذائية والرعاية الصحية والتَّعليم في المدارس الحكومية، لكنَّ تلك المساعدات خُفضت مؤخراً لحد من الكَرَم الذي لقوه في السنوات الأولى من اللجوء. ولكي يتمكن اللاجئون السوريون من تلبية متطلباتهم المعيشية الرئيسية، يعتمد كثير منهم ممن يقطنون في المدن على المساعدات الخاصة. ففي إربد، زرت إحدى العمارات الشققية التي تؤوي عائلات "الشهداء" الثوار الذين قضوا في الحرب إذ يدفع أجور سكنهم مدة ستة أشهر أحد المتبرعين السوريين المقيمين في السعودية. وهناك في المقابل غيرهم ممن اعتمدوا على مدخراتهم التي قد تكون بحوزتهم أو المال الذي حصلوا عليه مقابل بيعهم لممتلكاتهم قبل مغادرة سوريا أو من بيعهم للمجوهرات التي كانت حلي زينة نسائهم. ويتلقى آخرون المال من أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن بعيدة غالباً في دول الخليج العربي. لكنَّ جميع هذه الموارد بدأت تنضب بعد أربع سنوات من بدأ الأزمة.

القيود

لا يبدي الناس اهتماماً كبيراً في الاعتماد المطلق على المساعدات دون غيرها حتى لو كان بمقدورهم الحصول عليها. وهكذا، يسعى كثير منهم للمخاطرة بالعمل إذ تفرض الحكومة قيوداً مانعة لهذه الفئة من السكان من الانخراط بالعمل في البلاد ما يجعل عملهم ينحصر في القطاع غير النظامي. وقد التقيت امرأة توسلت إلى زوجها أن تغادر العائلة المخيم وبعد ذلك اضطرت إلى إرسال أبنائها للعمل في مواقع الإنشاءات لكي تتمكن العائلة من سداد أجور سكنهم الجديد. لكنَّها سرعان ما بدأت تسمع عن الحملات التي تنفذها الشرطة على العمالة غير النظامية وترحيل من تمسك بهم إلى سوريا. فاضطرت منذ ذلك الحين إلى إبقاء أبنائها في المنزل. وهناك رجل غيرها يعيش في ضواحي عمّان وكان يلتحق بأي عمل غريب يمكن أن يحصل عليه حتى لو كان ذلك يعني عدم حصوله في بعض الأحيان على أجره العادل. وانهارت أمر أخرى وهي تسرد قصة ابنها الذي اضطر في نهاية الأمر إلى العودة إلى سوريا للعمل "لأنه لا شيء له هنا". مضيفة أنه "سرعان ما استُشهِد."

وحرية الحركة والتنقل مقيدة أيضاً بطرق عدة وإن كانت أقل رسمية. فلا يستطيع الجميع الاستفادة من

مفوضية الأمم المتحدة السامية لاجئين/ جواد كوهلر

عائلة سورية في شقة في مدينة الرمثا، الأردن، فبراير/شباط ٢٠١٤.

مكرمة السماح لأطفال اللاجئين بدخول المدارس الحكومة الأردنية ويعود السبب في ذلك في بعض الأحيان صعوبة نمط المواصلات اللازمة لإيصال الأبناء والبنات إلى المدارس. وبالفعل، يُمثّل ارتفاع تكاليف المواصلات التظلم الرئيسي الذي عبر عنه اللاجئون ما يجعلهم يبقون أبنائهم وبناتهم البالغين والأطفال في البيت على حد سواء. وتعبّر امرأة أخرى عن مخاوفها على سلامة بناتها وعفّتهن ما يدفعها إلى تركهن في البيت بينما تسمح للذكور بالذهاب إلى المدرسة.

وهناك سبب آخر للتهميش الذي يتمثل في شيوع الشعور بمعاملة الناس لهم على أنهم غرباء في المجتمع. ونظراً لتنوع التفاعلات بين الأفراد اللاجئين والأردنيين، تنوعت أيضاً انطباعاتهم. فقد أظهر بعضهم الامتنان لبعض جيرانهم أو رعاتهم الأردنيين ممن قدموا لهم المساعدة، في حين أظهر بعضهم الآخر امتنان للحكومة للسبب ذاته. وحتى بالنسبة لمن يشعر منهم بزيادة توتر العلاقات بينه وبين مضيفيه، فكثير منهم يتفهم ذلك بسبب الوضع الذي لا يحسد عليه لبلد صغير فقير في موارده وجدوا أنفسهم فيه. وفي الوقت نفسه، هناك غيرهم ممن يشعر أنه غير مرغوب به فيلقي الاتهام بدوره على الأردنيين بأنهم عنصريون أو كسالى أو جشعون.

وإذا كشفنا الغطاء عن تلك الطبقات من القيود المفروضة وحالة التهميش التي يتعرض لها اللاجئون لاكتشفنا نمط الحياة اليومية التي تصل إلى درجة الملل الذي لا يطاق. وهكذا، يُقيَّد الناس في مساكنهم وشققهم الصغيرة المكتظة بالعائلات الكبيرة. في حين يتسم الجو خارج البيت بالخطر والغلاء وعدم الترحيب. ومقارنة بالرجال الذين يرتادون المسجد لأداء الصلوات الخمسة كل يوم، لا تجد النساء مثل هذا المتنفس إذ يقضين الوقت بإعداد وجبة الطعام التالية. أما الأطفال فيتهيجون بعد قضاء بضع ساعات في المدرسة التي تمثل بذلك رحمة لهم.

وهناك أيضاً مصادر أخرى للرحمة. فالحياة الاجتماعية تستمر حتى لو كانت مخلخلة. فالناس يستمدون مشاعر الرضى والأمن من التعارف مع عدد من الجيران والأقارب ومن العيش في وسط تسوده الأعراف والتقاليد ذاتها. ويحدث التزاوج بين اللاجئين من القرية ذاتها من سوريا ويأتون بأطفال لهذا العالم. وها هي امرأة تُظهر لي صوراً لحفل زفاف ابنتها في إربد وكان غالبية المدعوين الّذين بلغ عددهم ٣٠٠ من اللاجئين من بلدتها درعا.

لقد عرضت لي هذه الصور على هاتفها المحمول الذكي ومثل هذه الأجهزة تمثل خطوطاً حيوية للتواصل مع العالم الخارجي خاصة مع الداخل السوري. كما تأتي هذه الهواتف بأخبار محدَّثة ومقاطع الفيديو الخاصة باعتداءات الصواريخ والإصابات اليومية التي تقع هناك. ومع الفراغ الذي يخيم على وقت اللاجئين والخوف الكبير الذي يعشعش في عقولهم، تصبح هذه الأجهزة مصدراً للمعلومات في أغلب الأحيان. وقد ذكر لي رجل في مخيم الزعتري كيف علم أنّ بيته في سوريا تدمر بالكامل في هجوم صاروخي إذ أرسل له جاره على الهاتف الذكي هناك صورة للركام الذي بقي بعد دمار بيته. ولم يبد عليه أي تأثر وهو يسرد قصته بل كان يضع لفافة التبغ في يده الأولى ويصب لي كأس الشاي المحلّى بيده الثانية. فمأساة اللاجئين ذاتها أصبحت سجّانتهم.

رنا ب. خوري *rbkhoury@u.northwestern.edu* **طالبة في مستوى الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة نورثويسترن**
www.ranakhoury.com

انعدام الثقة بين اللاجئين والدولة على الحدود التايلندية-البورمية

كارين هارغرايف

لا بد من منح الاعتبار اللازم لموضوع انعدام الثقة بين اللاجئين ودولتهم الأصلية في المقاربات المؤسسية لإعادة للاجئين الموجودين على الحدود التايلندية-البورمية وكذلك في السياقات الأخرى للاجئين في العالم.

في عام ٢٠١١، عقب تشكيل حكومة مدنية شكلية في بورما، بدأت وسائل الإعلام المحلية التايلاندية بنقل تقارير عن إشعاعات تفيد أنَّ مسؤولين في الحكومة التايلاندية كانوا يناقشون خططاً بإعادة ما يقارب ١٠٠ ألف لاجئ من بورما تستضيفهم تايلندا في مخيمات على أراضيها. وبعد أربع سنوات في عام ٢٠١٥، رغم استمرار الشائعات حول إعادة اللاجئين وانخفاض المساعدات المقدمة للمخيمات الواقعة على الحدود التايلندية-البورمية، لم تبدأ بعد عمليات العودة المنظمة.

ومن عدة نواح، هذه حقيقة يحب الترحيب بها. لكنَّ العمل الإصلاحي في بورما لم يكتمل بعد، وفي كثير من الحالات، ما زالت الظروف التي أدت إلى فرار اللاجئين قائمة. وهذا يعني أنَّ البدء بعملية العودة في الأوضاع الراهنة من الأرجح أنها سوف تضع العائدين في خطر التعرض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، حتى لو كان التغيير السياسي الكبير في بورما أمراً يمكن التوصل إليه، يبقى هناك حاجز آخر يعيق نجاح عمليات إعادة اللاجئين المستقبلية، وتحديداً انتشار شعور انعدام الثقة بين اللاجئين في المنفى إزاء الحكومة البورمية.

وقد نشرت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في عام ٢٠١٢ إطاراً للعودة الطوعية: لاجئو ميانمار في تايلندا. ولقي التشجيع المؤسسي لبدء العودة كما تصورها الناس انتقادات واسعة من كل من المجتمع المدني حَسَن التنظيم في بورما والمنظمات غير الحكومية الدولية التي ركزت على أنَّ الظروف في بورما لم تصبح بعد مناسبة لإطلاق عملية إعادة اللاجئين على نطاق واسع. ومنذ ذلك الوقت، ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تؤكد باستمرار على أنَّ العمليات الحالية لم تتجاوز مرحلة ما قبل التخطيط وأنَّ المعيار المؤسسي للتطوع سوف يبقى المعيار المتبع ولن يُمسَّ أبداً في أي عملية من عمليات العودة.

والمشكلة الحقيقية تكمن في معيار "الطوعية" هذا بحد ذاته. ففي عام ٢٠١٣، أشار مسح أعدته لجنة لاجئي كارين إلى أنَّ نسبة لا تتجاوز ٢٧٪ من اللاجئين في مخيم ثام هين سوف يعودون إلى بورما في حالة إعادة السلام والاستقرار السياسي هناك.[1] وهذه النتائج تشير إلى أنَّ المؤسسات إذا رغبت في حماية مبدأ طوعية العودة وإذا رغبت في الوقت نفسه برؤية اللاجئين يعودون طوعاً إلى بلادهم، فيجب بذل مزيد من الجهود التي تتجاوز مجرد ضمان الظروف المحترمة لحقوق الإنسان في بورما. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان أنَّ اللاجئين يرغبون بالفعل بالعودة.

فهناك كثير من الأسباب التي تدعو اللاجئين في هذا السياق إلى مقاومة العودة حتى لو حدث هناك تغيير سياسي كبير في بورما ومن تلك الأسباب على سبيل المثال لا الحصر تحسن الأوضاع الاقتصادية في تايلندا وطول الوقت النسبي الذي قضوه في المخيمات. ومع ذلك، هناك أمر مهم وحاسم يتمثل في أنَّ المهجَّرين من بورما ما زالوا يشعرون بقدر كبير من عدم الثقة بالحكومة البورمية، وطبيعة انعدام الثقة ذاتها بين اللاجئين والدولة هي ما يشير إلى أنَّ التغيير السياسي إن حدث لن يكون في حد ذاته كافياً لجعل لاجئي بورما يختارون العودة طوعاً منهم.

لماذا علينا أن نأخذ مشكلة انعدام الثقة بجدية؟

اتسمت حالة انعدام الثقة بموقف تبناه الأفراد على أنه استجابة عقلانية للخطر، خاصةً بتوفير وسيلة لحمايتهم إزاء التبعات الكارثية التي قد تحدث إذا ما وضعوا ثقتهم في المكان الخطأ.[2] وفي حالة اللاجئ في المنفى، نرى انعدام الثقة تجاه دولة اللاجئ أساساً للاستجابة العقلانية للخطر الذي ينطوي عليه استمرار تجديد التعاملات مع تلك الدولة. ومع ذلك، هناك صفة مثيرة للاهتمام ملازمة لانعدام الثقة وهي أنَّه حتى لو كانت حالة انعدام الثقة تولَّدت عن أسباب عقلانية، فقد تتسم أيضاً بصفات غير عقلانية في الوقت نفسه لأنها إن تبناها الشخص فستصبح العدسة التي ينظر فيها للتطورات اللاحقة ويفسرها. ولذلك، غالباً ما تأخذ ظاهرة انعدام الثقة شكلاً غير عقلاني بل معززاً ذاتياً ما يصعّب إزاحتها من أذهان الناس.

وهذا الأمر وحده يشير إلى أنَّه في حالة اللاجئين على الحدود التايلندية-البورمية، قد لا يكفي التغير السياسي بحد ذاته مهما

كان كبيراً إلى نبذ إعادة الثقة وتحفيز الرغبات الطوعية في العودة بين اللاجئين. وعليه، تتطلب عملية تسهيل العودة منا أن نتفاعل مباشرة مع مواقف انعدام الثقة لدى اللاجئين والتعامل معها والإعتراف بوجود جذور عقلانية لتلك المواقف ويحب أيضاً الاعتراف (حيث كان مناسباً) أنَّ إعادة التفاوض حول هذه المواقف ستحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير.

ومع ذلك، لا تعرض الأطر المؤسسية للعودة كثيراً من الإرشادات المباشرة حول إدارة هذه القضية الشائكة الخاصة بانعدام الثقة بين اللاجئين والدولة. وفي دليل العودة الطوعية الذي نشرته مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عام ١٩٩٦، لا يوجد أكثر من ثلاث حالات تُذكَر فيها كلمة "الثقة" في ذلك الدليل يقع التركيز الخاص بالثقة على العلاقة ما بين اللاجئين والمفوضية وغيرها من مصادر المعلومات، فلا يوجد أي اعتبار ممنوح للثقة بين اللاجئين والثقة. وفي دليل العودة ونشاطات الإدماج الذي نشرته المفوضية عام ٢٠١٤، ذُكرت كلمة "الثقة" ثلاث مرات لكنها تبدي الثقة من ناحية الحَكومة (إعادة بناء الثقة بالسلطات المحلية والمؤسسات العامة)، ومع ذلك، يأتي ذلك هذه الكلمة في حالاتها الثلاث بما يتعلق بالإدماج وليس بالعودة. ويبدو أنَّ مقاربة مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تتجه إلى أنَّ الثقة في الدولة تصبح موضوعاً يوجب التعامل معه فور عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي. لكن، ليس من ثمة اقتراح مباشر بأنَّ انعدام الثقة بين اللاجئين والدولة قد يمثل عقبة أمام العودة بحد ذاتها أو أنه أمر يستحق الاعتبار قبل العودة.

كلتا الوثيقتين تتضمنان تلميحاً باحتمال وجود عقبات من هذا القبيل لكنَّ الكلمة المستخدمة في تلك الوثيقتين بالإنجليزية هي Confidence وهي تعني الثقة المشاعرية من ناحية المشاعر الداخلية التي تنتاب المرء تجاه شخص آخر أو مؤسسة ما ولا ترقى الكلمة إلى "الثقة" الائتمانية أي Trust بمعنى وضع الثقة اليقينية في شخص ما أو مؤسسة ما. وفي دليل العودة لعام ١٩٩٦، هناك ٢٢ إشارة لبناء الثقة المشاعرية بالآخر ونصف تلك الإشارات تشير إلى الكيفية التي يمكن للاجئين في المنفى قبل رجوعهم أن يبنوا الثقة المشاعرية في الوضع في بلدهم الأصلية ومستقبل التعامل معهم. وفي دليل العودة والإدماج لعام ٢٠٠٤، ثلث الإشارات "لبناء الثقة اليقينية" تنظر إلى بناء الثقة قبل العودة بهذا المعنى أيضاً.

ومع ذلك، يخفق هذا التركيز على بناء الثقة المشاعرية فلا يحيط بالطبيعة المعقدة لمواقف انعدام الثقة التي يشعر بها اللاجئون قبل العودة. وتتضمن فكرة بناء الثقة أنَّ الحل يتمثل في جعل اللاجئين واعين وعياً كافياً بالحقائق الموضوعية للقضية من خلال النشاطات الموصى بها كالحملات الإعلامية والزيارات التي يجرونها من مبدأ "اذهب وانظر ما هناك" والضمانات القانونية. إلا أنَّ هذا التركيز يتجاهل الطريقة التي تؤثر فيها انعدام الثقة بصفتها موقفاً منفصلاً عن "فقدان الثقة المشاعرية" على الطريقة التي يمكن تفسير "الحقائق" بها.

إعادة التفاوض حول انعدام الثقة

لدرجة ما، ربما يمكن عزو هذا الخلل في السياسة إلى حقيقة أنَّ التعامل مع العقبة المعقدة لانعدام الثقة يتطلب إعادة التفاوض حول المواقف الشخصية الكبيرة، ولا شك أنَّ ذلك من المهام الصعبة. ومع ذلك، هناك بعض الاستراتيجيات المباشرة التي يمكن تنفيذها لتشجيع اللاجئين على إعادة النظر في شعور انعدام الثقة لديهم إزاء دولتهم الأصلية. وفي حين لا تمثل هذه الجهود مُقاربات جديدة فهي يمكن أن تتمتع بأهمية استراتيجية جديدة كجزء من التركيز على انعدام الثقة بين اللاجئين والدولة.

وتتضمن الاستراتيجيات ما يلي:

- استنكار رمزي من الدولة الأصلية لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة ويتضمن ذلك الاستنكار آليات إعادة الاعتبار
- إتاحة قنوات منخفضة المخاطر لتحقيق التعاون بين اللاجئين والدولة قبل العودة (كالتصويت خارج القطر).
- تأسيس دور للهيئات التي تحظى بثقة اللاجئين (كلجان اللاجئين على سبيل المثال) في التفاوضات حول العودة.
- توفير القنوات الخاصة باللاجئين من الأقليات والمجموعات العرقية المضطهدة سابقاً لضمان التمثيل الحقيقي لهم في حكومة بلدهم الأصلية.[٣]

وإذا كنا، كما تشير مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، ما زلنا في مرحلة "الاستعداد" لعودة مستقبلية محتملة من الحدود التايلندية-البورمية، فينبغي للاستعداد أن يتضمن

خطوات لإقامة القواعد لإعادة التفاوض على انعدام الثقة بين اللاجئين والدولة. عندها، قد تصبح العودة الطوعية ممكنة فيما لو جعلها الإصلاح السياسي خياراً يحترم الحقوق.

وهذه المشكلة ليست محصورة على سياق الحدود التايلندية-البورمية. فالدارس لهذه القضية يمكنه أن يتبين أنَّ المؤسسات الدولية إذ تبدي رغبتها في اختزال أوضاع اللاجئين المطولة أثناء الالتزام بمعايير العودة الطوعية، فهي في الوقت نفسه تفتقر إلى الإطار الممكن للتعامل المتماسك مع انعدام الثقة بين اللاجئين والدولة كتحد للعمليات. وعلى الفاعلين المؤسسيين الاعتراف بأنَّ تبنيهم للمبدأ الطوعي في العودة يعني تبنيهم لأهمية الأفكار التي تحيق باللاجئين ومشاعرهم ومواقفهم الخاصة بتحركاتهم المستقبلية. وانعدام الثقة بين اللاجئين والدولة إنما هي واحدة من هذه المواقف بل هي من الأمور التي تمثل عائقاً حقيقياً أمام العودة وهذا ما يستحق أن يعترف صانعوا السياسات به ويبدون له كل اهتمام.

كارين هارغرايف *karen.hargrave@gmail.com* تخرجت عام 2014 من برنامج ماجستير دراسات اللجوء والهجرة القسرية في مركز راسات اللاجئين/ جامعة أكسفورد، وهي حالياً مستشارة للبحوث على الحدود التايلندية-البورمية.

١. انظر سو إيه نا (2013) "مسح اللاجئين - معظمهم لا يريد العودة إلى بورما" http://karennews.org/2013/07/refugee-survey-most-do-not-want-to-go-back-to-burma.html (*Refugee survey – most do not want to go back to Burma*)

٢. انظر هاردين ر (محرر) (2004) "انعدام الثقة (Distrust)، نيويورك، مؤسسة راسل ساغ، انظر على وجه الخصوص مقالات راسل هاردين وورودريك كرامر وديبورا لارسون.

٣. انظر هارغرايف ك (2014) "الإعادة من منظار قائم على الثقة: علاقات الثقة بين اللاجئين والدولة حول الحدود التايلندية-البورمية وما وراءها"، مركز دراسات اللاجئين/ سلسلة العمل رقم 104 (*Repatriation though a trust-based lens: Refugee-state trust relations on the Thai-Burma border and beyond*) http://tinyurl.com/Hargrave-trust

الحيوانات والهجرة القسرية

بيبرز بيرن وكايتلين كلتي-هابر

يرتبط الأذى الواقع على الحيوانات نتيجة التَّهجير القسري للأشخاص ارتباطاً وثيقاً بمعاناة المهجَّرين التي تحدد درجة ذلك الأذى أيضاً.

نادراً ما تذكر التقارير شيئاً عن الأثر الضار للهجرة القسرية على حياة الحيوانات. ومع أنَّ دراسة وضع حياة الحيوانات أمر مهم بحد ذاته، هناك أسباب كثيرة تركز على البشر تستدعي النظر في آثار الهجرة القسرية على الحيوانات.

ويذهب التصنيف العام المقبول للحيوانات بوصفها من المنافع التي يتمتع بها الإنسان على اعتبار أنها "مصاحبات للبشر" ومنها المواشي والحيوانات البرية وغيرها، ويحدد هذا التصنيف شكل وطريق معاملة الحيوانات حسب الثقافة السائدة، وهذا يعني أنَّ فهم المواقف الثقافية إزاء الحيوانات أمر ضروري للوقوف على آثار الهجرة القسرية على الحيوانات. فالأثر العاطفي الجسيم الواقع على بعض المهجَّرين، على سبيل المثال، يزداد سوءاً في بعض الأحيان بسبب اضطرار المهجَّرين للتخلي عن حيواناتهم المصاحبة لهم وحيواناتهم الداجنة بأعداد كبيرة. وفي أغلب الأحيان، لا يجد الأشخاص المتأثرون كثيراً من الوقت والخيارات لترتيب أوضاع الحيوانات التي يرعونها. فالإطار الزمني للتهجير قد يكون غامضاً في البداية ويحيق به المجهول، ما يدفع الناس للاعتقاد أنَّهم سيتركون حيواناتهم المعتمدة عليهم مدة قصيرة من الزمن يمكن التعامل معها، ثم سرعان ما يتبين لهم أنَّ العودة محظورة أو خطرة أو مستحيلة. وفي المقابل، لا يُسمح للناس المغادرة مع حيواناتهم عند وقوع كوارث غير متوقعه أو عندما تزيل الحكومة السكان من أماكنهم أو عند هروب الناس من بلادهم إلى بلاد أخرى عبر الحدود الدولية.

ونتيجة لذلك، قد يكون مصير الحيوانات أن تُربط داخل الساحات أو البيوت أو الاسطبلات أو تُترك في مراعي مسيجة أو قد تُهجَر وتترك لتهيم على وجهها في الشوارع الخالية من الناس أو في الأبنية المهجورة. وقد تنضم الحيوانات المهجورة سواء أكان ذلك في المناطق الحضرية أم الريفية إلى فئات الحيوانات الوحشية أو قد تشكل مجموعة من تلك الحيوانات بحد ذاتها. وبالنسبة لكثير من تلك الحيوانات، الموت هو المصير نتيجة نقص مياه الشرب أو الجوع أو تفشي الأمراض أو تعرضها للإصابات.

أما الحيوانات الداجنة فقد يذبحها الجائعون من المهجَّرين خاصة في في الحالات التي تضعف فيها المساعدات الإنسانية. ومثال ذلك، الفتوى التي أصدرها علماء الدين السوريين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣ إذ سمحوا بموجبها للمهجَّرين السوريين بأكل القطط والكلاب.

الحيوانات المهجَّرة مع الناس

يُنظَر إلى معظم الحيوانات التي تهاجِر مع المُهجَّرين على أنها مصدر للطعام و/أو العمل. فغالباً ما تحمل الحيوانات على ظهورها المهجَّرين مع أمتعتهم ومقتنياتهم وهذا ما يوقع عليهم الإصابات نتيجة الحمل والاحتكاك المطول مع حمولاتها. وبالإضافة إلى ذلكَ، غالباً ما تفتقر تلك الحيوانات إلى مصادر الغذاء وماء الشرب خاصة في المناخ الجاف. وتبعاً لذلك،, تموت كثير من الحيوانات نتيجة الإجهاد أو الحرمان في أثناء الهجرة.١

ولا يجد كثير من الناس الذين أصبحوا فقراء بسبب التَّهجير القسري الذي تعرضوا له القدر على الوصول إلى لقاحات لحيواناتهم. وبالإضافة إلى توتر السفر وضعف الموارد الصحية العلاجية، تصبح الحيوانات عرضة للأمراض ثم تنقل تلك الأمراض لمخيمات اللاجئين وتنشر الأمراض بين الحيوانات المحاذية لحدود المناطق التي يمكث فيها اللاجئون. ويمثل هذا الأمر مشكلة حقيقية حالياً للمزارعين اللبنانيين وحيواناتهم لأنَّ اللاجئين السوريين الهاربين إلى لبنان أحضروا معهم آلافاً من الماشية غير المحصنة صحياً من ماعز وخرفان وأبقار فلم يتمكنوا من إعطائها المطاعيم اللازمة نظراً للأزمة السورية ما يهدد الاستقرار الاقتصادي للمزارعين اللبنانيين وبقائهم. وفي أغسطس/آب ٢٠١٣، نفذت وزارة الزراعة اللبنانية برنامج طوارئ لتوزيع المطاعيم سعياً منها لكبح انتشار الأوبئة المحتملة. وفي ظل عدم توثيق وملاحظة الأمراض التي تؤثر على الحيوانات في أغلب الأحيان، تصبح هذه الأمراض أكثر إيلاماً للحيوانات المتأثرة بل قد تنقل المرض للحيوانات الوحشية ما قد يهدد مجتمع الحيوانات الأصلية الموجودة في البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، مع إقامة مخيمات المهجَّرين في المناطق التي لم يكن البشر يستخدمونها سابقاً، فقد يؤدي ذلك إلى حرمان الحيوانات البرية من الموئل الضروري للصيد والمكلأ والهجرة والتكاثر. وقد تتردى نوعية الأراضي المحيطة بالمخيمات نتيجة التصحر والتعرية وقد يتعدى اللاجئون على الحياة البرية بالصيد لغايات الاستهلاك البشري أو التجارة.

وتزداد وطأة هذه العوامل عند إقامة مستوطنات اللاجئين في المحميات كما حدث في عام ١٩٩٤ عندما أعيد نقل اللاجئين الروانديين إلى حديقة فيرونجا الوطنية، ويسلط ذلك الضوء على تضارب جهود الداعين لحماية الثروة الحيوانية وممارسات عمال حقوق الإنسان. وعلى مستوى العالم، هناك ٣٤ منطقة محددة على أنها "بؤر" للتنوع الحيوي التي تتسم بارتفاع مستويات التنوع الحيوي والوضع المهدد لمنظوماتها البيئية المتكاملة خاصة فيما يتعلق بالأنواع الحيوية المهددة. وقد حدثت أكثر من ٩٠٪ من النزاعات المسلحة الرئيسية بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٠٠ في البلدان التي تضمن بؤراً للتنوع الحيوي وأكثر من ٨٠٪ منها وقعت مباشرة ضمن مناطق تلك البؤر.٢ وفي يومنا هذا، يقع تأثير كبير جداً على بؤر التنوع الحيوي في القرن الأفريقي وحوض البحر الأبيض المتوسط بسبب تهجير الناس وغيرها من الظواهر التي يتسبب بها الإنسان.

ووفقاً لجايسون مير، المدير التنفيذي لمنظمة حيوانات لبنان غير الحكومية، مثّل تدفق اللاجئين السوريين تحدياً أمام قدرة المنظمة على سن قوانين الرفق بالحيوان التي تمثل الحاجة لها ضرورة قصوى. وبعدم وجود مثل هذه القوانين في لبنان، تنتشر الإساءة للحيوانات انتشاراً كبيراً وتزدهر تجارة الأنواع الحيوية المهددة ضمن الحدود اللبنانية. وهذا مجرد توضيح بسيط حول التكلفة العالية للعنف الممارس على الحيوانات وتعقيد طبيعته التي تمس عدة قطاعات معاً نتيجة الهجرة القسرية.

بيرز بيرن *beirne@maine.edu* **بروفيسور علم الاجتماع والدراسات القانونية وكايتلين كلتي-هابر** *caitlin.huber@maine.edu* **باحثة في دراسات الإنسان والحيوان وكلاهما يعملان في جامعة ماين الجنوبية.** *www.maine.edu*

١. جولي أندرتسيجيوسكي (2013) الحرب: الحيوانات في أعقاب التهجير في: نوسيلا وأنتوني ج، وكولين سالتر وجودي ك س بينتلي (محررون)، الحيوانات والحرب. لانهام، دار لكسنغتون بوكس للنشر.
(*War: Animals in the Aftermath', in Nocella, Anthony J, Colin Salter and Judy K C Bentley (eds.), Animals and War*)

٢. هانسون وآخرون (2009) "الحرب في بؤر التنوع الحيوي"، مجلة بيولوجيا حماية الأحياء. المجلد 23، العدد 3/ صص 578-587
(*Warfare in Biodiversity Hotspots*)
http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1523-1739.2009.01166.x/abstract

بروفيسور مشارك جديد: د. توم سكوت-سميث

عُيِّن د. توم سكوت-سميث أستاذاً مشاركاً لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية في مركز دراسات اللاجئين ويبدأ عمله فيه من شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٥. وكان آخر منصب تولاه د. توم سكوت-سميث أن عمل في جامعة بريستول محاضراً في السياسة في كلية علم الاجتماع والسياسة والدراسات الدولية. وتنصب اهتماماته البحثية في الإغاثة الدولية وأثرها على حياة اللاجئين بالتركيز على قطاعي التغذية والإيواء.

محاضرة إليزابيث كولسون السنوية ٢٠١٥

الأربعاء ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٥ الساعة الخامسة مساءً، أكسفورد

تقدم البروفيسورة ميريام تيكتين (أستاذة مشاركة في علم الإنسان في الكلية الجديدة للبحوث الاجتماعية ومديرة مشاركة لمعهد زولبيرغ للهجرة والتنقلات البشرية) محاضرة إليزابيث كولسون السنوية لهذا العام بعنوان "البراءة: استيعاب المفهوم السياسي". لمزيد من المعلومات وللتسجيل يرجى زيارة الصفحة التالية www.rsc.ox.ac.uk/Colson2015

مؤتمر الإبداع الإنساني ٢٠١٥

١٧-١٨ يوليو/تموز ٢٠١٥، كلية كيبلي، أكسفورد

يستضيف مشروع الإبداع الإنساني في مركز دراسات اللاجئين مؤتمره لعام ٢٠١٥ حول الإبداع الإنساني بالشراكة مع القمة الإنسانية العالمية. وسيكون محور المؤتمر لهذا العام "تيسير الإبداع". فنظراً لاستمرار الاهتمام والحوار الدائرين حول الإبداع الإنساني، يُدعَى المشاركون لاستكشاف التحديات التي تواجه عملية إيجاد بيئة ممكنة للإبداع الإنساني. وتمهيداً للقمة الإنسانية العالمية، سيكون التركيز الرئيسي للمؤتمر على استكشاف ما يمكن أن نفعله لتمكين الإبداع من المجتمعات المتأثرة ولأجلها. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الصفحة التالية www.oxhip.org/2014/11/hip2015-cfp/

إذا وجدت أنَّ هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية مثير للاهتمام فهلا طلبنا منك أو من منظمتك دعم إنتاج الأعداد القادمة منها أو نشرها؟ يرجى التفكير في تقديم الدعم مهما كان قليلاً؟ نقترح أن يكون الدعم بقيمة ٣٠ جنيهاً إسترلينياً (٤٦ دولاراً أمريكياً) للأفراد و٥٠ جنيهاً إسترلينياً (٧٥ دولاراً أمريكياً) للمؤسسات. يرجى زيارة صفحتنا على الإنترنت الخاصة بتقديم الدعم على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/online-giving.

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
UN Rapid Response Team

Guido Ambroso
UNHCR

Alexander Betts
Refugee Studies Centre

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Dawn Chatty
Refugee Studies Centre

Jeff Crisp
Independent consultant

Mark Cutts
OCHA

Eva Espinar
University of Alicante

Elena Fiddian-Qasmiyeh
University College London

Rachel Hastie
Oxfam GB

Lucy Kiama
Refugee Consortium of Kenya

Khalid Koser
Geneva Centre for Security Policy

Erin Mooney
ProCap

Steven Muncy
Community and Family Services International

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Richard Williams
Independent consultant

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي 2014-2015

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

CAFOD • Danish Refugee Council • European Union • Henry Luce Foundation • ISIM, Georgetown University • Islamic Relief Worldwide • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • John D and Catherine T MacArthur Foundation • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Ministry of Foreign Affairs • Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Centre • Oak Foundation • Open Society Justice Initiative • Oxfam • Regional Development and Protection Programme • Swiss Agency for Development and Cooperation/ Swiss Cooperation Office - Afghanistan • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UN-Habitat • UNHCR • UNOCHA • US Conference of Catholic Bishops • Women's Refugee Commission • World Relief

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية التي قدموها من خلال صفحة التبرعات على موقعنا على الإنترنت www.fmreview.org/ar/online-giving

تقديم الحلول القائمة على الاحترام

كولين سوان والرئيس ألبرت ب ناكوين وستانلي توم

تعد القبائل التي تتعيش في ألاسكا الشاطئية ولويزانا في الولايات المتحدة الأمريكية بعضاً من أكثر المجتمعات تعرضاً لخطر التَّهجير المباشر نتيجة آثار التغير المناخي كارتفاع منسوب مياه البحر وذوبان الجليد الدائم وغير ذلك من التغيرات البيئية التي يتسبب بها البشر نتيجة العمليات الاجتماعية التاريخية والإنماء غير المستدام. وفي التسعينيات، بدأت شعوب كيفالينا في ألاسكا تلاحظ تغيراً تدريجياً في الظروف البيئية وأنماط الطقس التي أدت إلى تغيرات في هجرة الأحياء البرية وانخفاض منسوب جليد البحر وارتفاع درجات الحرارة. وتكيف الناس مع تلك الظروف وأصبحوا أكثر تيقظاً في ملاحظاتهم كي لا تفوتهم فصول الصيد. وهنا بدأت النقاشات تثار في المجتمع المحلي حول الاحتباس الحراري العالمي ومع ذلك، رغم الجهود الاستباقية المبذولة حالياً لنقل المجتمع، لم تقدم أي جهة وعوداً بتمويل الانتقال وراء مرحلة التخطيط والتصميم للمشروع.

ومنذ السبعينيات والمجلس التقليدي في نيوتوك، وهي قرية أخرى في ألاسكا، برصد التعرية الزاحفة لأرضهم ويبحث عن سبل الحد من تلك الظاهرة. وخلصت تلك الجهود إلى استنتاج أن ما من مفر أمام الناس من الانتقال من القرية نظراً لعدم وجود أي إجراء بديل لإبقائهم في المكان الحالي بخفض آثار الظروف المناخية بتكلفة معقولة. ومع أنّ الانتقال بدأ بالفعل، واجه المجلس القبلي عوائق عدة تمثلت في غياب آليات السياسات والتمويل وما زال تنفيذ خطة الانتقال أمراً غير أكيد.

وهناك تجارب أخرى تمر بها القبائل في جنوب شرق لويزيانا. فعلى سبيل المثال، تعيش قبيلة آيل دي جان تشارلز جزيرة تتقلص مساحتها وتعاني من ارتفاع نسبي في منسوب البحر ما يزيد من وقع آثار العواصف والأعاصير وقسوة التغيرات البيئية نتيجة اتباع ممارسات استخراجية غير مستدامة. وبغياب أي خيارات أخرى للتكيف في المكان وإدراكاً لضرورة اتخاذ السكان للإجراءات الاستباقية إذا أرادوا الحفاظ على سيادتهم الثقافية ولم شمل مجتمعهم المتشرذم، بدأ المجلس القبلي بالعمل على الانتقال. ووضع خطة لمجتمع مبني على الطاقة المتجددة والمستدامة كنموذج لإعادة النقل التي يقودها المجتمع المتأثر، وكما الحال بالنسبة لكيفالينا، لم يجد المجلس القبلي التمويل ولا الدعم الحكومية لفعل ذلك.

وفي حين عملت مجتمعات مثل كيفالينا ونيوتوك وآيل دي جان تشارلز جيلاً بعد جيل على إعادة النقل، واجهت جهودهم عوائق في كل خطوة لأسباب أهمها عدم وجود البنى المؤسسة والحكومية اللازمة لمساعدتهم في عملية الانتقال. ولتحريك الجهود إلى الأمام، على ضوء شح الموارد، التقى قادة القبائل بممثلين عن الحكومة المحلية وحكومة الولاية والحكومة الفدرالية وتحدثوا في منابر واجتماعات رفيعة المستوى وعرضوا مسائلهم في مقابلات عن طريق وسائل الإعلام في شتى أنحاء العالم.

وبتأسيس العلاقات التعاونية [1] والبدء بتنفيذ العمليات لدعم المجتمعات في انتقالها، ينبغي لقادة القبائل والمجتمعات الذين عملوا جيلاً بعد جيل على هذه الجهود أن يكونوا هم من يقود العملية للمساعدة على ضمان عدم المساس بحقوق المجتمعات وسيادتها الثقافية. ولا بد من أن يكون إدخال المنظومات المعرفية المتنوعة بما فيها عمليات صنع القرار التقليدية في قلب عملية الانتقال بأكملها. ولا بد أيضاً من فعل ذلك كله بعدالة واحترام لتجنب تحويل عملية الإنتاج المشترك للتخطيط والتنفيذ إلى مسار آخر غير مسارها المطلوب.

كولين سوان *swancolleen@gmail.com* منسق المشروعات لمجلس مدين كيفالينا، والرئيس ألبرت ب ناكوين *whitebuffaloa@netscape.net* رئيس قبيلة آيل دي دجان تشارلز ورئيس مجلسها القبلي، وستانلي توم *stanley_tom2003@yahoo.com* المدير القبلي لمجلس نيوتوك التقليدي.

يتقدم كاتبو المقالة بجزيل الشكر إلى جولي مالدونادو وروبين برونين وكريستينا بيترسون على دعمهم في إخراج هذه المقالة.

١. منها على سبيل المثال ورشة عمل أصوات مرتفعة وهي مجتمع من قادة السكان الأصليين وخبراء ببيئيين معنيين بالسكان الأصليين وغير الأصليين والطلاب والمهنيين العلميين من شتى أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.
www.mmm.ucar.edu/rising-voices-home

بيت مغمور بمياه الفيضانات في جزيرة دي جان تشارلز بعد إعصار إيزاك، ٢٠١٢.
جولي مالدونادو